

نقد الأصول الفقهية



تأليف: فيض قاشغاني (١٠٠٦-١٠٩١ هـ.ق)
تحقيق و تصحيح: حبيب الله عظيمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دانشگاه فردوسی مشهد

انتشارات دانشگاه فردوسی مشهد، شماره ۲۹۶

نقد الاصول الفقهیه

مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

تألیف

فیض کاشانی

(۱۰۰۶-۱۰۹۱ ق.)

تحقیق و تصحیح

حبيب الله عظیمی

فیض کاشانی، محمد بن شاه مرتضی، ۱۰۰۶-۱۰۹۱ ق.
نقد الاصول الفقهیه / نوشته فیض کاشانی، به تصحیح حبیب الله عظیمی، - مشهد : دانشگاه
فردوسی مشهد، ۱۳۸۰.

۱۳۰ ص. - (انتشارات دانشگاه فردوسی مشهد؛ ۲۹۶).

ISBN: 964-5782-21-x

۶۵۰۰ ریال

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

عربی.

کتابنامه : ص. ۱۲۹-۱۳۰؛ همچنین به صورت زیرنویس.

۱. اصول فقه شیعه. الف. عظیمی، حبیب الله، ۱۳۴۱ -
مشهد. ج. عنوان.

۲۹۷/۳۱۲

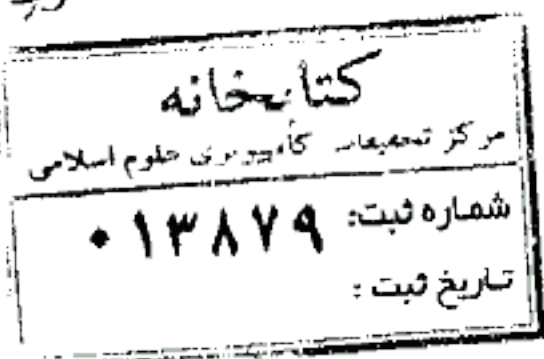
BP ۱۵۸/۸۷/ف ۹ ۵۷

۸۰-۳۲۲۷ م

کتابخانه ملی ایران



مرکز تحقیق و پژوهش علوم اسلامی



فیض کاشانی، محمد بن شاه مرتضی
نقد الاصول الفقهیه

تحقیق و تصحیح
حبیب الله عظیمی

وزیری، ۱۳۲ صفحه، ۱۰۰۰ نسخه، چاپ اول، تابستان ۱۳۸۰
امور فنی و چاپ : مؤسسه چاپ و انتشارات دانشگاه فردوسی
بها : ۶۵۰۰ ریال

ISBN: 964-5782-21-x

شابک x-۲۱-۵۷۸۲-۹۶۴

فهرست مطالب و موضوعات

پیش‌گفتار

۱۱	حیات و منزلت فیض کاشانی
۱۲	سفر فیض به شیراز و تفأل وی
۱۳	مشایخ فیض کاشانی
۱۳	تألیفات فیض کاشانی در فقه و اصول
۱۵	نسبت اخباری به فیض کاشانی
۱۷	تضعیف نسبت اخباری به فیض کاشانی
۱۸	نقدالاصول و شیوه نگارش آن
۱۹	نقدالاصول و تطبیق آن با معالم الاصول
۲۱	نقدالاصول و برخی از نظرات خاص مؤلف در آن
۲۲	نقدالاصول و ویژگیهای آن
۲۳	نسخه خطی نقدالاصول
۲۳	تحقیق و تصحیح نسخه خطی نقدالاصول
۲۴	تشکر و سپاس

مقدمة

۲۵	مباحث الادلة الشرعية
	القول فی الكتاب
۲۷	(۱) اصل - تواتر القرآن

- ٢٩ (٢) اصل - جواز تفسير القرآن بغير نص و اثر
 ٢٩ (٣) اصل - ظنية الاحكام المستفادة من ظواهر القرآن بالنسبة اليها

القول في السنة

- ٣٠ اصل - خبر المتواتر
 ٣٠ اصل - خبر الواحد
 ٣٢ اصل - شرايط الراوى فى العمل بخبر الواحد
 ٣٤ توضيح و فيه تنبيه - تقسيم الاخبار الى أربعة اقسام
 ٣٧ تنبيه - إجماع الاصحاب على تصحيح ما يصح عن بعض الرواة
 ٣٨ تنبيه - إضمار الاحاديث من بعض الرواة
 ٣٨ تنبيه - جواز تعدد السماع من الرواة
 ٣٨ تدارك - شروط الراوى فى قبول اخبار الاحكام
 ٣٩ (٧) اصل - معرفة عدالة الراوى و جرحه
 ٤٠ تذييل - التعارض بين الجرح والتعديل
 ٤٠ (٨) اصل - طرق تحتمل الحديث
 ٤١ (٩) اصل - رواية فعل النبى أو المعصوم

القول فى الاجماع

- ٤١ (١٠) اصل - حجية الاجماع
 ٤٢ تفريع - اختلاف اهل العصر على قولين و عدم جواز احداث قول ثالث
 ٤٢ (١١) اصل - سكوت المجتهدين عن قول الباقيين
 ٤٢ (١٢) اصل - امتناع الاطلاع على حصول الاجماع من غير جهة النقل
 ٤٤ (١٣) طريق نقل الاجماع
 ٤٥ تنبيه - شروط حاكي الاجماع

القول فى أدلة العقل

- ٤٦ (١٤) اصل - التمسك بالبرائة الأصلية
 ٤٦ (١٥) اصل - حجية الاستصحاب و عدم حجته

- ٢٨ (١٦) اصل - القول في أنّ الأصل في المنافع الإباحة وفي التصرفات الصحة
٢٩ تفريع - حكم النهر إذا لم يعرف حاله
٢٩ (١٧) اصل - القياس المستنبط والمنصوصة وحكمهما
٥٠ تفريع - تقريب النجاسة في المشركين
٥٠ (١٨) اصل - إذا كانت العلة في الفرع أقوى منها في الأصل
٥١ تفريع - حجية آية التأفيف على تحريم ضرب الأبوين
٥١ (١٩) اصل - الاستقراء، هل هو حجة ؟
٥١ (٢٠) اصل - وجوب العمل بالاحتياط وعدمه

مباحث مشتركات الكتاب والسنة

القول في الالفاظ

- ٥٣ (٢١) اصل - الحقيقة الشرعية، اثباتها ونفيها
٥٤ (٢٢) اصل - الطريق في استعمال المراد من اللفظ إذا لم يعلم معناه الحقيقي
٥٤ (٢٣) اصل - استعمال اللفظ المشترك في أكثر من معنى واحد
٥٦ (٢٤) اصل - استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي معاً
٥٧ تنبيه - عموم المجاز
٥٧ (٢٥) اصل - اشتراط بقاء المعنى في صدق المشتق حقيقة
٥٨ تفريع - حكم الجلوس تحت الأشجار لقضاء الحاجة

القول في الاوامر والنواهي

- ٥٨ (٢٦) اصل - المطلوب في الامر والنهي ماهو ؟
٥٨ (٢٧) اصل - مدلول صيغتي الامر والنهي وما في معناهما
٦٠ تنبيه - ورود كل من الصيغتين عقيب الاخرى
٦٠ تذييب - كلما ورد الصيغتان بلاقرينة
٦٠ (٢٨) اصل - دلالة صيغة الامر على الوحدة والتكرار والفور والتراخي
٦٣ تفريع - حكم المؤذن اذا سمع بعد مؤذن
٦٣ (٢٩) اصل - دلالة النهي على الدوام والتكرار
٦٤ (٣٠) اصل - المطلوب بالنهي ماهو ؟

- ٦٥ تفريع - حكم الصائم اذا نزل من رأسه نخامة
- ٦٥ (٣١) اصل - المأمور به اذا كان منوطاً باسم ولم يقدر له قدر
- ٦٦ تنبيه - القول بأن كلما ثبت فيه دليل على استحباب الزائد
- ٦٦ تفريع - حكم قصد الامتثال بالاكثر ابتداءً
- ٦٦ (٣٢) اصل - مقدمة الواجب
- ٧٠ تنبيه - القول بأن الخلاف في مقدمة الواجب في أصل لا بديتها
- ٧١ تنبيه - محل الخلاف في مقدمة الواجب الامور الخارجة لا الاجزاء
- ٧١ تفريع - هل يجب أن يحج عن الميت من بلده أولاً ؟
- ٧١ (٣٣) اصل - اقتضاء الامر بالشئ النهى عن الضد و عدمه
- ٧٤ تذييب - القول بأن الامر بالشئ يقتضي عدم الامر بالضد
- ٧٥ تنبيه - جريان عدم اقتضاء الامر بالشئ النهى عن الضد في أمر الندب
- ٧٥ تفريع - حكم من كان عليه دين حاضر مطالب و اشتغاله بالصلاة
- ٧٥ (٣٤) اصل - جواز كون الشئ الواحد مأموراً به و منهيّاً عنه و عدم جوازه
- ٧٨ تنبيه فيه توضيح - جريان التحقيق فيما لا ينفك المنهى عنه عن المأمور به
- ٧٨ تنبيه فيه تفريع - تطهر المكلف من الاناء المخصوص
- ٧٩ تذييب - القول بامتناع اجتماع الامر والنهى والعبادات المكروهة
- ٨٠ (٣٥) اصل - دلالة النهى على فساد المنهى عنه
- تنبيه فيه تفريع - المعاملات التي تكون عبادة و حكمها، اشراف الاعمى على السقوط في بئر و حكم المصلّى
- ٨٢ (٣٦) اصل - الامر بشئ مع علم الأمر بانتفاء شرطه
- ٨٣ تفريع - حكم الصائمة لو فعلت ما يوجب الكفارة ثم ترى الحيض في يومها
- ٨٤ (٣٧) اصل - الامر بفعل معين في وقت معين لا يقتضى فعله فيما بعد ذلك الوقت
- ٨٥ تفريع - حكم قضاء الصوم لو لم ينو صوم يوم من شهر رمضان سهواً
- ٨٥ (٣٨) اصل - الاتيان بالمأمور به على وجهه هل يقتضى سقوط القضاء ؟
- ٨٥ (٣٩) اصل - تعليق الحكم على غاية أو شرط أو صفة
- ٨٧ تفريع - حكم ما لو زرع أو غرس المفلس في الارض التي اشتراها و لم يدفع ثمنها
- ٨٩ (٤٠) اصل - اذا نسخ الوجوب هل ينفي الجواز أم لا ؟
- ٨٩ تنبيه - القول ببقاء الجواز والاختلاف في معنى الجواز
- ٩٠

- ۹۱ تذنیب - ثبوت الجواز بالامر و بالناسخ
- ۹۱ تفریع - حکم صلاة الجمعة فی عصر الغیبة
- ۹۱ (۴۱) اصل - الواجب الموسع
- ۹۴ تنبيه - التخییر فی الموسع والمختیر
- ۹۴ تذنیب - توقّف بعض الاصحاب فی وجوب العزم
- القول فی العموم والخصوص
- ۹۴ (۴۲) اصل - الاختلاف فی الصیغة الموضوعة للعموم
- (۴۳) اصل - الجمع المحلی باللام و افادته العموم والمفرد المحلی به و عدم
- ۹۵ افادته العموم
- تنبيه فيه تفریع - صدور المفرد المحلی من الحکیم قرينة على العموم
- ۹۶ فی الاحکام الشرعية
- ۹۶ تنبيه - اللام فی أصل اللغة لتعريف الماهية
- ۹۷ تذنیب - جریان الاستغراق الفردي والنوعي فی الجمع المضاف
- ۹۷ (۴۴) اصل - الجمع المنکر لا يفيد العموم
- ۹۸ (۴۵) اصل - أقل مراتب صیغة الجمع الثلاثة
- ۹۸ (۴۶) اصل - الفعل الواقع فی سياق النفي و ظهوره فی العموم
- ۹۹ تفریع - حکم قتل المسلم بالذمی
- ۹۹ (۴۷) اصل - الفعل المتعدی الواقع فی سياق النفي و ظهوره فی عموم مفعولاته
- ۱۰۰ تنبيه - المانع لقبول التخصیص اذا لم يذكر مع الفعل مصدره المنون
- ۱۰۰ تذنیب - ترك الاستفصال فی حكاية الحال ينزل منزلة العموم
- ۱۰۰ تفریع - ترك الاستفصال و حکم الحيض
- ۱۰۱ (۴۸) اصل - الاختلاف فی عمومية المقتضى
- ۱۰۱ تفریع - حکم الصائم اذا تمضمض عابثاً والابتلاع من غير قصد
- ۱۰۲ (۴۹) اصل - شمول ما وضع لخطاب المشافهة لمن بعد الموجودين فی زمن الوحي
- ۱۰۲ تذنیب - قطعية الاحکام المستفادة من ظواهر القرآن أم ظنیتها
- ۱۰۳ (۵۰) اصل - السبب لا یخصص العام
- ۱۰۳ تفریع - المحکم بظہارة کلّ ما لم يتغير أحد اوصافه و کلّ اهاب مدبوغ

- ١٠٣ (٥١) اصل - رجوع ضمير بعد عامّ الى البعض
 ١٠٤ تفرّيع - اختصاص الحكم بالترتب بالرجعيات أم بقاءه على العموم
 ١٠٤ (٥٢) اصل - المفهوم هل يقبل التخصيص أم لا ؟
 ١٠٤ تفرّيع - تخصيص قوله (ع) «إذا بلغ الماء كراً» بقوله (ع) «إذا سقطت الذبابة ...»
 ١٠٥ (٥٣) اصل - إذا تعقّب المخصّص متعدّداً
 ١٠٧ تفرّيع - الاستثنا في قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ...»
 ١٠٨ (٥٤) اصل - تخصيص الكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد
 ١١٠ (٥٥) اصل - العام اذا خصّ بما لا يستقلّ بنفسه و اذا خصّ بمنفصل
 ١١١ (٥٦) اصل - لا بدّ في تخصيص العام اذا خصّ بالمنفصل من بقاء جمع يقرب من مدلوله
 ١١٣ تفرّيع - لو قال «لا أكلم أحداً» ونوى زيدا
 ١١٣ (٥٧) اصل - تخصيص العام بمبيّن لا يخرج عن الحجية عن غير محلّ التخصيص
 تفرّيع - الاستدلال بقوله تعالى «أحلّت لكم بهيمة الانعام ...» على حلية كل
 ١١٣ ما اختلفوا في حليته
 ١١٤ (٥٨) اصل - جواز الاستدلال بالعام قبل استقصاء البحث في طلب المخصّص
 ١١٤ (٥٩) اصل - إذا تنافى العام و الخاصّ ظاهرهما
 ١١٥ تنبيه - جهل التاريخ لا يكون الا في الاخبار
 تفرّيع - جهل التاريخ في قوله (ص) «خلق الله الماء طهوراً» و قوله (ص) «إذا بلغ الماء
 ١١٥ كراً ...»

القول في سائر المشتركات

- ١١٥ (٦٠) اصل - اذا ورد مطلق و مقيد و كانا متبينين أو مثبتين
 تفرّيع - اختلاف الاخبار في النهي عن اجارة الارض للزراعة بالحنطة والشعير،
 و اختلاف الاخبار في الاستنجاء بالأحجار
 ١١٦ (٦١) اصل - هل يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة ؟
 ١١٦ تنبيه - جواز تأخير البيان في الانشاء
 ١١٧ (٦٢) اصل - جواز النسخ و وقوعه
 ١١٧ (٦٣) اصل - هل يجوز نسخ الشيء قبل التمكن من الامثال ؟
 ١١٨ تذنيب - جواز نسخ الفعل اذا كان مقيداً بالتأييد
 ١١٩

مباحث الاجتهاد والتقليد

القول في الاجتهاد

- ١٢١ (٦٤) اصل - جواز التجزئ في الاجتهاد
 ١٢٢ (٦٥) اصل - اشتراط امور في المجتهد
 ١٢٣ (٦٦) اصل - وجوب إعادة الاجتهاد و عدم وجوبها

القول في التقليد

- ١٢٣ (٦٧) اصل - جواز التقليد في الأحكام الشرعية
 ١٢٤ (٦٨) اصل - علم المستفتي بحصول شرايط الإفتاء في المفتي
 ١٢٥ (٦٩) اصل - حكم التقليد مع تعدد المفتي واختلاف الفتوى
 ١٢٥ (٧٠) اصل - جواز الرواية عن المفتي مادام حياً

خاتمة

- ١٢٧ التعارض بين الظنيين مع اليأس من الترجيح



فهرست منابع و مآخذ

- ١٢٩



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

پیش گفتار

حیات و منزلت فیض کاشانی

محمد محسن فیض کاشانی ابن شاه مرتضی ابن شاه محمود ملقب به فیض کاشانی به سال ۱۰۰۷ ق. متولد شد، در ابتدای امر در شهر قم زندگی می کرد سپس به شهر کاشان منتقل گردید، و پس از آن به شیراز رفت و در آن جا شرعیات را نزد سید ماجد بحرانی و عقلیات را نزد ملا صدرا فرا گرفت، و به کاشان بازگشت و در آن جا ماند تا این که به سال ۱۰۹۱ ق. در همان جا درگذشت^۱.

صاحب مقابس ایشان را چنین توصیف می کند: «الشیخ المحدث الأديب، والمفسر الباهر، والهيكم المتبحر الماهر، الجامع لشتات المفاخر والمآثر». و صاحب جامع الرواة نیز وی را چنین می ستاید: «المحقق المدقق، جلیل القدر، عظیم الشأن، رفیع المنزلة، فاضل کامل ادیب متبحر فی جمیع العلوم»^۲. صاحب ریاض العلماء و أمل الآمل او را چنین توصیف کنند: «كان فاضلاً عالماً ماهراً، حكيماً متكلاً، محدثاً فقيهاً، محققاً شاعراً أديباً، حسن التصنيف من المعاصرين»^۳.

صاحب روضات الجنات در توصیف ایشان چنین گوید: «إسمه كما يظهر من تقارير نفسه محمد، و أمره في الفضل والفهم والنبالة في الفروع والاصول، والإحاطة بمراتب المعقول والمنقول، و كثرة التأليف والتصنيف مع جودة التعبير والترصيف، أشهد من أن يخفى في هذه الطائفة على أحد إلى منتهى الأبد، ... فقد بلغ فضله إلى حيث لم يعرف بين هذه الطائفة مثله و خصوصاً في مراتب المعرفة والأخلاق، و تطبيق الظواهر بالبواطن بحسن المذاق وجودة الإشراف»^۴.

۱- مستدرکات اعیان الشیعه ۲: ۳۰۸، نجوم السماء: ۱۱۲۰، اعلام الشیعه قرن ۱۱: ۴۹۱

۲- ریاض العلماء ۵: ۱۸۱، أمل الآمل ۲: ۳۰۵

۳- مستدرکات اعیان الشیعه ۲: ۳۰۸

۴- روضات الجنات ۶: ۷۹ و ۸۰

مدرّس تبریزی در ریحانة الادب از وی چنین یاد کند: «عالم شامل ربّانی، فاضل کامل صمدانی، عارف سبحانی از اجلای علمای قرن ۱۱ هجری (عهد شاه عباس ثانی) می باشد که فقیه محدّث مفسّر، محقّق مدقّق، حکیم متکلم، ادیب شاعر، جامع علوم عقلیه و نقلیه، در فهم خبر و تفسّر به معانی احادیث بی نظیر، در تطبیق اصول ظواهر با بواطن و جمع مابین اصول شریعت و طریقت متفرد بود. نظیر او در این موضوع در تمان فرقه مُحقّقه معلوم نشده. علاوه بر مراتب علمیّه در مکارم اخلاق مشهور آفاق و جلالت مقام او معروف بین خلائق و مسلم موافق و مخالف بوده. هریک از تألیفات او آئینه حقیقت نمای تبخّر و فضل و کمال و فطانت و ذکاوت و حسن سلیقه و استقامت طریقه و کثرت اطلاع فروعی و اصولی و غایت احاطه معقولات و مقولاتی وی می باشد»^۱.

علی قلیخان در تذکره خود پس از مدح و ثنای وی گفته: «لامحسن تلمیذ فاضل مشهور ملاصدرای شیرازی است، و به مصاهرت وی اختصاص داشته، و تخلّص فیض را هم از ملاصدرای یافته. چون صیت فضیلتش شرق و غرب را فرو گرفته بود شاه عباس ثانی صفوی به التماس تمام او را طلبیده، و در سفر و حضر با خود می داشت، و در کمال ادب و احترام با او سلوک می نمود. و لامحسن تا زمان شاه سلیمان صفوی در قید حیات بود»^۲.

و در تذکره نتائج الافکار مسطور است: «مستجمع کمالات انسانی ملامحسن متخلّص به فیض کاشانی که همشیره زاده مولانا ضیاء الدّین کاشانی است، نسبت شاگردی به خدمت صدرای شیرازی داشته و از علوم معقول و منقول بهره وافی برداشته، و نزد شاه عباس ثانی اعزاز و احترام تمام داشت»^۳.
به گفته شیخ آقابزرگ طهرانی در طبقات اعلام الشیعه، فیض تابع مدرسه استادش ملاصدرای فیلسوف بود. و در سیاست دخالت نکرد، و سمت حکومتی را همانند استاد اخباری مسلک خود سید ماجد بحرانی نپذیرفت، تا این که شاه به او نامه ای نوشت و منصب شیخوخته الاسلام را بدو عرضه داشت و ایشان هم آن را قبول نکرد^۴.

سفر فیض به شیراز و تغال وی

پس از آن که ورود سید ماجد بحرانی به شیراز مسموع فیض شد برای تحصیل علوم دینیّه تصمیم گرفت تا به شیراز مسافرت کند، لکن والد ماجد شد به ایشان اجازه نمی داد. و بالاخره بنا بر استخاره به قرآن گذاشته بدین آیه شریفه مصادف شدند «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا

۱- ریحانة الادب ۴: ۳۶۹

۲- نجوم السماء: ۱۲۰

۳- طبقات اعلام الشیعه قرن ۱۱: ۴۹۱

۴- همان

فی الدّین»^۱. پس به دیوان منسوب به حضرت امیرالمؤمنین (ع) تفأل کرد این آیات را مشاهده نمود :

تغرّب عن الاوطان فی طلب العلّی و سافر ففی الاسفار خمس فوائد
تفرّج همّ و اکتساب معیشة و علم و آداب و صحبة ماجد

اینک علاوه بر موافق تیت و مرام بودن فال و استخاره، توافق کلمه «صحبة ماجده» در این بیت با مرام اصلی او که استفاده از درس سیدماجد بوده جالب حیرت گردید. سید نعمت‌الله جزائری که شاگرد رشید فیض بود، حکایت تفأل ایشان به قرآن و دیوان منسوب به امیرالمؤمنین (ع) را ذکر کرده است.^۲ به هر حال فیض به شیراز رفت و علوم فقه و حدیث را نزد سیدماجد بحرانی تکمیل و علوم عقلیه را از فیلسوف بزرگ اسلامی ملاصدرا بلکه از میرداماد نیز اخذ نمود. و با دختر ملاصدرا ازدواج کرده، و این لقب فیض به ایشان (و فیاض به ملا عبدالرزاق لاهیجی داماد دیگر ملاصدرا) از ملاصدرا بوده است.^۳

مشایخ فیض کاشانی

فیض از مشایخ اجازه علامه مجلسی و سید نعمت‌الله جزائری و نظایر آنان بوده، و خودش هم از دو استاد معظم خود ملاصدرا و سیدماجد بحرانی و نیز از شیخ بهائی و شیخ محمّد فرزند صاحب معالم و از ملاخلیل قزوینی و محمّد صالح مازندرانی و شهید ثانی و اساتید وقت روایت می‌کند.^۴ فیض در اوایل کتاب «الوافی» چنین بیان داشته : من گاهی کتب اربعه حدیث را روایت کنم از استاد خود سیدماجد بن هاشم بحرانی که در علوم شرعیّه استناد من به سوی او و اعتماد من بر اوست، و او از شیخ بهاءالدین عاملی روایت دارد؛ و گاهی روایت می‌کنم از شیخ بهاءالدین بلاواسطه استاد خود؛ و گاهی روایت می‌کنم کتب اربعه مذکوره و دیگر کتب حدیث و غیر آنها را از شیخ محمّد بن شیخ حسن بن شهید ثانی و او از پدر خود شیخ حسن مذکور روایت دارد.^۵

تألیفات فیض کاشانی در فقه و اصول

فیض تألیفات متعدّدی در علوم مختلف اسلامی دارد. سید نعمت‌الله جزائری - از شاگردان

۱- التوبه : ۱۲۲

۲- روضات الجنات ۶ : ۹۳، نجوم السماء : ۳۵، ریحانة الادب ۴ : ۳۷۰

۳- ریحانة الادب ۴ : ۳۷۰، نجوم السماء : ۱۲۰

۴- روضات الجنات ۶ : ۹۳، الکنی واللقاب ۳ : ۴۱، ریحانة الادب ۴ : ۳۷۱

۵- نجوم السماء : ۱۲۰

فیض - چنین حکایت کرده که استاد من ملا محمد محسن کاشانی قریب به دو صد کتاب و رساله دارد^۱. فیض به سال ۱۰۹۰ ق. (یک سال قبل از وفاتش) رساله‌ای در فهرست مؤلفاتش نگاشته که موضوع هریک و عدد آیات و تاریخ فراغت از هر کدام را در آن فهرست نگاشته. این فهرست در حاشیه کتاب امل الآمل چاپ دوم به طبع رسیده است^۲.

تألیفات فیض در فقه و اصول، حدیث و کلام، تفسیر و اخلاق، حکمت و فلسفه، ادب و شعر می‌باشد که هریک از آثار او نشان‌دهنده تبحر و فضل و کمال، ذکاوت و حسن سلیقه، و کثرت اطلاع وی در معقول و منقول می‌باشد. برخی از آثار فقهی و اصولی ایشان - آن‌چنان که در تراجم رجال ذکر شده - چنین است^۳:

الف - آثار فقهی

- ۱ - أبواب الجنان، رسالة فارسی در وجوب عینی نماز جمعه.
- ۲ - أذکار الصلاة و أذکار الطهارة.
- ۳ - ترجمة الطهارة والصلاة، ترجمة الزکات، ترجمة الحج.
- ۴ - الشهاب الثاقب، رسالة عربی در وجوب عینی نماز جمعه.
- ۵ - مُعتصم الشیعة فی أحكام الشریعة، که بر مهمات مسائل فقه و موارد اختلافات شیعه با ادله و مدارک آنان با بسط تمام مشتمل بوده و شبیه ترین کتابها به کتاب مختلف الشیعة علامه حلی است. از این کتاب فقط مبحث طهارت و صلاة خاتمه یافته است.
- ۶ - مفاتیح الشرايع، که تمامی مهمات احکام و مسائل فقهی را از اول تا آخر دربر داشته و پاره‌ای از احکام مهمه دیگر را که در کتب فقهی متداوله معنون نبوده‌اند مشتمل است.
- ۷ - النُخبة فی خلاصة أحكام الشریعة المَطهَّرة، که خلاصه تمامی دوره فقه را دربر دارد.

ب - آثار اصولی

- ۱ - الاصول الأصلية المستفادة من الكتاب والسنة.
- ۲ - الحق المبين فی کیفیة التفقه فی الدین.
- ۳ - رسالة فی التفقه و نفی التقليد.
- ۴ - سفينة النجاة، در تحقیق این که مآخذ احکام شرعی منحصر به آیات محکمه و سنت و احادیث اهل بیت است و بس.

۱ - روضات الجنات ۶: ۹۳، نجوم السماء: ۳۵ و ۱۲۰

۲ - ریاض العلماء ۵: ۱۸۲، طبقات اعلام الشیعه قرن ۱۱: ۴۹۱

۳ - ریحانة الادب ۴: ۳۷۷ و ۳۷۸، روضات الجنات ۶: صص ۸۷-۹۰، امل الآمل ۲: ۳۰۵

۵- نقد الاصول الفقهیه، که خلاصه اصول فقه و اول تألیفات فیض در این علم بوده و آن را در ایام جوانیش تألیف کرده است.

نسبت اخباری به فیض کاشانی

صاحب روضات الجنات در کتاب خود با استناد به رساله فیض کاشانی در اثبات وجوب عینی نماز جمعه^۱ و این که این رساله بر مذاق اخباریین بوده، ایشان را اخباری مسلک دانسته؛ و ردّیه ملا اسماعیل مازندرانی مشهور به خواجه‌نوی بر رساله مذکور را در تأیید و تقویت این نسبت ذکر کرده، و مطالبی از شرح خواجه‌نوی در ردّ مرام فیض را بیان کرده است.^۲

خواجه‌نوی در مقدمه شرح خود چنین گوید^۳: «رساله‌ای که محمّد بن مرتضی مدعوی به محسن [فیض] تألیف نموده را یافتیم، و هر موطن از آن به خوبی جامع‌تر و کامل‌تر از دیگر رساله‌ها بود. پس متعرض اصولی که در آن رساله بود و ملاک و مبنای آن اصول از کلام خداوند و اماناء معصومین و رسول خدا با اقتصار بر آن و بدون تجاوز از آنها شدیم. البته به جز آنچه ذکرش اقتضای تقریب می‌کند یا آن چیزی که برای ناظر موجب تعجب می‌شود. زیرا باقی کلام ایشان [فیض] تطویل بلاطائل است و مع ذلک خود وی - قدس سره - قائل به آن نیست. پس برای ما شایسته است که جملگی آن مباحث را با ایراداتی که در آن بوده ترک کنیم...»

پس از آن، خواجه‌نوی در مقام نقد عبارتی از فیض در آخر مقدمه رساله‌اش موسوم به «الشهاب الثاقب»^۴ را چنین ذکر کرده: «فیض در آخر مقدمه رساله‌اش چنین گفته: «اولاً به کلام خداوند شروع می‌کنیم؛ سپس وارد کلام رسول خدا و سپس کلام ائمه معصومین می‌شویم. و ادله شرعیه نزد ما منحصر در همین سه می‌باشد. پس از آن کلام فقهای مشهور از قدما و متأخرین را نقل کرده و با آن، اجماع معتبر نزد قائلین به آن را اثبات می‌کنیم. سپس وجوه عقلیه معتبره نزد اهل رأی را بر آن می‌آوریم. و ادله شرعیه منحصر در همین ۵ دلیل است.»

آن‌گاه خواجه‌نوی بر عبارت مذکور از فیض چنین اشکال می‌کند: «در این بیان، اشکال ظاهر

۱- فیض رساله‌ای به عربی در اثبات وجوب عینی نماز جمعه به نام «الشهاب الثاقب» و رساله دیگری به فارسی در همین موضوع به نام «ابواب الجنان» نگاشته است.

۲- روضات الجنات ۶؛ صص ۸۳-۸۵.

۳- مطالب مذکور در این بخش، ترجمه عبارات خواجه‌نوی است.

۴- رساله عربی فیض در اثبات وجوب عینی نماز جمعه است که آن را به سال ۱۰۵۷ ق. به رشته تحریر درآورده. این رساله به سال ۱۳۶۸ ق. در نجف اشرف به زیور طبع آراسته شده و نسخه‌های خطی آن در کتابخانه مجلس شورا به شماره‌های ۱۲۰ و ۵۳۳۵ و در کتابخانه آیت الله مرعشی به شماره ۸۵۴۷ موجود است.

است. زیرا اگر مراد به وجوه عقلیه همان قیاس باشد پس استدلال خارج می‌شود؛ و اگر مراد به آن استدلال باشد پس قیاس خارج می‌شود؛ و اگر مراد هر دوی قیاس و استدلال باشد پس آن دو یکک دلیل نبوده تا حصر و شمارش ادله صحیح باشد. زیرا هر کدام از آن دو دلیل به موازات دیگری (و در عرض آن) است. پس طبق قواعد آنها [اهل سنت] شمارش آن دو به عنوان دلیل واحد صحیح نیست. به درستی که ادله شرعیه نزد آنها [اهل سنت] عبارت است از: کتاب و سنت و اجماع و قیاس و استدلال. بنابراین اخبار ائمه معصومین ما نزد اهل سنت یا در اعداد ادله شمرده نمی‌شود و یا مندرج تحت سنت است. به هر تقدیر حصر و شمارش طبق آنچه فیض - قدس سره - اعتبار کرده صحیح نیست. چرا که کلام ائمه معصومین را دلیل دیگر از ادله شرعیه شمرده است ... پس ظاهر شد که این کلام فیض منطبق بر هیچ کدام از دو مذهب عامه و خاصه نبوده و مطابق نظرات قوم امامیه نیست. و آن، اصطلاح جدید است و وجه محکمی برای آن نیست.

همانا منصب و وظیفه امام (ع) طبق تصریح اقوام این است که شریعت پایدار را با ترویج کتاب و سنت مطابق آنچه این دو در عهد صاحب شریعت بوده حفظ کند ... با این که از مذهب اخباریین - که فیض هم در زمره آنهاست - انحصار ادله در دو دلیل کتاب و سنت لازم می‌آید. پس بعد از انضمام اجماع و دلیل عقل به کتاب و سنت، آن ادله مطابق آنچه امامیه بر آن بوده ۴ دلیل می‌شود، و این ظاهر است.

لکن ظاهر این است که منظور فیض از وجوه عقلیه چیزی است که امامیه آن را دلیل عقل و عامه آن را استدلال می‌نامند. و مراد وی به آن، نص و اجماع و قیاس نیست. و گاهی وجوه عقلیه در عرف بر اقامه دلیل مطلقاً از نص یا اجماع یا غیر آن دو اطلاق می‌شود. لکن ایشان [فیض] خود، این را مصطلح کرده و کلام ائمه را دلیل دیگر از ادله دانسته و بر هر دو اصطلاح (نزد خاصه و عامه) قسم دیگری را اضافه کرده است. بنابراین این حصر و شمارش ادله مطابق طریق عامه صحیح نیست. و اما مطابق با قواعد امامیه نیز از این حصر و شمارش لازم می‌آید تا قسم شیء قسم آن گردد ...»

و پس از اتمام این بحث اصولی، خواجوی در بحث فقهی خود در مقام ردّ فیض در استدلال ایشان بر وجوب عینی نماز جمعه در زمان غیبت به سه آیه از قرآن^۱ استناد جسته، و در استدلال فیض بر آیات مذکوره خدشه کرده است.^۲

۱ - آیه اول «یا ایها الذین آمنوا إذا نودی للصلاة من یوم الجمعة فاسعوا الی ذکر الله» (الجمعة : ۹)؛ آیه دوم «یا ایها الذین آمنوا لا تلکم أموالکم ولا اولادکم عن ذکر الله و من یفعل ذلک فاولئک هم الخاسرون» (المنافقون : ۹)؛ و آیه سوم «حافظوا علی الصلوات و الصلاة الوسطی و قوموا لله قانتین» (البقره : ۲۳۸).

۲ - روایات الجنات ۶ : ۸۶

تضعیف نسبت اخباری به فیض کاشانی

در مقام تضعیف نسبت اخباری به فیض، لازم است نخست اشکالات خواجه‌نوی بر فیض را تضعیف کرده سپس هماهنگی نظرات عمده اصولی فیض با دیگر اصولیین را بررسی نمود.

۱- تضعیف اشکالات خواجه‌نوی: اشکال خواجه‌نوی در شرح خود بر مبحث اصولی فیض در رساله مذکور در دو جهت ذیل است.

جهت اول: انحصار ادله شرعیّه توسط فیض در ۵ دلیل: کلام الله، کلام رسول خدا (ص)، کلام ائمه معصومین، اجماع و وجوه عقلیه. و این اصطلاح جدید است و منطبق بر مذاهب عامّه و خاصّه نیست. چراکه عامّه ادله شرعیّه را در ۵ دلیل: کتاب، سنت، اجماع، قیاس و استدلال منحصر کرده و خاصّه نیز ادله شرعیّه را در ۴ دلیل: کتاب، سنت، اجماع و دلیل عقل دانسته‌اند.

جهت دوم: خواجه‌نوی، مراد فیض از وجوه عقلیه را چیزی دانسته که امامیه آن را دلیل عقل و اهل سنت آن را استدلال نامیده و مراد از آن هم چیزی است که نه نص باشد و نه اجماع و نه قیاس. در تضعیف این دو جهت می‌گوییم:

اولاً: فیض در مقدمه کتاب اصولی خود یعنی همین کتاب نقدالاصول، ادله شرعیّه تفصیلیّه را به صراحت همان ۴ دلیل امامیه یعنی کتاب، سنت، اجماع و دلیل عقل ذکر کرده. بنابراین اصطلاح جدید ایشان - قدس سره - در مقدمه رساله‌اش در وجوب عینی نماز جمعه قابل تطبیق و تفسیر بر ادله چهارگانه امامیه است.

ثانیاً: منظور فیض از وجوه عقلیه (مذکور در آن رساله) از همین کتاب نقدالاصول ایشان به‌خوبی روشن می‌شود آن‌جا که در مبحث ادله عقل، عناوین مورد بحث اصولیین امامیه از برائت، استصحاب، اصل اباحه و صحت و طهارت، قیاس، استقراء و احتیاط را بررسی کرده است. و فیض اگرچه در مباحث ادله عقل برخلاف اکثر اصولیین امامیه و همانند سیدمرتضی استصحاب را حجت ندانسته، لکن همچون محقق حلی قیاس منصوص‌العله‌ای را که دلالتی بر سقوط اعتبار ماعدای علت در بین باشد، حجت دانسته است. همچنین برخلاف اخباریین احتیاط را امری واجب بیان نکرده و آیات و روایاتی را در عدم وجوب احتیاط ذکر کرده؛ و در آخر به جهت جمع بین هر دو طایفه از روایات، قول به استحباب احتیاط را موجه دانسته است.

۲- هماهنگی نظرات اصولی فیض با دیگر اصولیین: با بررسی مباحث فیض در کتاب نقدالاصول شواهد متعددی در تضعیف نسبت اخباری به فیض قابل مشاهده بوده و از جمله آن چنین است.

اولاً: نگارش این کتاب چندان نزدیک و شبیه به سبک نگارش کتاب معالم‌الاصول است که می‌توان گفت: فیض با بهره‌افراوان جستن از استاد با واسطه‌اش در اصول فقه یعنی صاحب معالم

(به واسطهٔ فرزند صاحب معالم) و با افادات شیخ بدون واسطه اش یعنی فرزند صاحب معالم، کتاب خود در اصول فقه را تدوین و تنظیم نموده، اگرچه در مواضع محدودی از این کتاب از افادات شیخ و استاد اخباری مسلک خود سید ماجد بحرانی بی بهره نبوده است.

ثانیاً: در مباحث مختلفی از همین کتاب، نظر فیض مطابق با نظر مشهور اصولیین امامیه است. و فقط در مواضع محدود همچون جواز تقلید مجتهد میت حکمی نزدیک و مشابه حکم اخباریین دارد. و در مجموع اگرچه گرایش فیض به مسلک اخباریین و تأثر وی از استادش سید ماجد بحرانی اخباری را نمی توان به کلی نادیده گرفت، لکن به شهادت مواضع متعددی از کتاب «نقد الاصول» تأثر ایشان از صاحب معالم و فرزند صاحب معالم - حداقل در اوان جوانی و زمان نگارش این کتاب - از قوت بیشتری برخوردار بوده تا آن جاکه این تأثر قویتر، چهرهٔ فیض را به عنوان یک مجتهد اصولی نمایانتر جلوه می دهد.

نقد الاصول و شیوه نگارش آن

نقد الاصول الفقهیه مشتمل بر خلاصهٔ مباحث اصول فقه، از اولین تألیفات فیض کاشانی در این علم بوده که آن را در ایام جوانی (در سن ۲۷ سالگی) تألیف نموده، و ماده تاریخ تألیف را در عبارت پایانی کتاب عبارت «وکمل نقد الاصول الفقهیه» قرار داده که با محاسبهٔ آن به حساب جمل سال ۱۰۳۴ ق. می باشد.

فیض، مباحث این کتاب را در یک مقدمه و خاتمه و ارکان سه گانه: مباحث ادله شرعیّه، مباحث مشترکات کتاب و سنت، مباحث اجتهاد و تقلید مرتب نموده، و مطالب هر رکن در چند اصل بیان گردیده که مجموع اصول کتاب، ۷۰ اصل می باشد. علاوه بر مطالبی که تحت عنوان «اصل» آمده، مطالب دیگری با عناوین: تنبیه، تذیب و تفریع ذکر شده. در بررسی عناوین کتاب می توان چنین گفت: مطالبی که تحت عنوان «اصل» آمده همان مباحث اساسی علم اصول است که مورد بحث دیگر اصولیین نیز در کتابهای خود بوده است. در ذیل عناوین «تنبیه» و «تذیب» مطالب مرتبط با همان اصل - و به تبع و به دنبال آن - مورد بحث قرار گرفته، و در ذیل عنوان «تفریع» نیز مسائل فقهی که استنباط آن مسائل متوقف بر توجه و درک آن اصل بوده بیان شده است.

با تطبیق همه جانبه کتاب نقد الاصول با دیگر کتابهای تألیف شده در علم اصول چنین به نظر می رسد که شیوه نگارش این کتاب چه از لحاظ صوری و چه از لحاظ محتوایی شباهت زیادی به شیوه نگارش «معالم الاصول» شیخ حسن بن زین الدین شهید ثانی دارد. در مواضع مختلفی از کتاب هم از صاحب معالم با تعبیرهایی همچون: بعض محقق المتأخرین، بعض الفضلاء، بعض المحققین و حتی

در موضعی با تعبیر «بعض مشایخنا المحققین» - بدون تصریح به اسم وی - نام برده شده و در مبحث مفید علم بودن خبر واحد (اصل ۲ از اصول القول فی السنة) و انسداد باب علم قطعی و رجوع به ظن، اشباع کلام در مقام به کتاب معالم ارجاع داده شده است.

نقد الاصول و تطبیق آن با معالم الاصول

اگرچه نقد الاصول شباهتهای زیادی - صوراً و معنی - به کتاب معالم الاصول دارد، لکن وجوه افتراق آن با این کتاب نیز متعدد است. برخی از آن وجوه - در هر دو جنبه شباهت و افتراق - چنین است:

الف - وجوه شباهت

اما از حیث صوری: فیض در نقد الاصول در هر اصل، نخست نظرات مختلف اصولیین را مطرح کرده و در مواردی به تنقیح محل نزاع پرداخته، و پس از بیان نظر خود با عنوان «لنا» بر مختار خود دلیل آورده، و سپس احتجاج مخالفین را با عنوان «إحتجوا» یا «قالوا» ذکر کرده، و آن گاه به احتجاج مخالفین با عنوان «الجواب» پاسخ داده است. و این شیوه درست همان شیوه صاحب معالم در طرح مباحث است.

اما از حیث محتوایی: ۱ - فیض در آن جا که نظرات مختلف پیرامون هر اصل و سپس استدلال مخالفین را ذکر نموده در بسیاری از موارد، احتجاج مخالفین همان است که در کتاب معالم ذکر شده؛ و حتی در برخی موارد، عبارات هم عیناً همان عبارات صاحب معالم است؛ و در مواد دیگر عبارات ایشان در بیان احتجاج مخالفین خلاصه تر از عبارات صاحب معالم است. همین طور پاسخ ایشان به مخالفین نیز در برخی از موارد شبیه پاسخ صاحب معالم یا عیناً همان پاسخ است.

۲ - مختار فیض در هر اصل بیشتر همانند مختار صاحب معالم است، و استدلال ایشان بر مختار خود در مواردی خلاصه ای از استدلال صاحب معالم است. و در مواردی نیز ایشان تحقیقات صاحب معالم را نقل کرده (همچون در مبحث اقتضاء امر به شیء نهی از اضرار خاص آن) و سپس آن را موجه دانسته است.

۳ - بیشتر مباحث مَعْنُون شده در اصول این کتاب همان مباحثی است که در کتاب معالم بیان شده است.

ب - وجوه افتراق

اما از حیث صوری: ۱ - ترتیب اصول تدوین شده در نقد الاصول با ترتیب مباحث معالم

به طور کلی متفاوت است. مباحث این کتاب در ۳ رکن به ترتیب زیر تنظیم شده. رکن اول: مباحث ادله شرعیه در ۴ قول: کتاب، السنة، الاجماع، أدلة العقل؛ رکن دوم: مباحث مشترکات کتاب و سنت در ۴ قول: الألفاظ، الأوامر والنواهی، العموم والخصوص، سایرالمشترکات؛ رکن سوم: مباحث اجتهاد و تقلید در ۲ قول: الاجتهاد، التقليد.

لکن مباحث کتاب معالم در ۹ مطلب به ترتیب زیر است: الألفاظ، الأوامر والنواهی، العموم والخصوص، المطلق و المقيّد والمجمل والمبین، الاجماع، الاخبار، النسخ، القياس والاستصحاب، الاجتهاد والتقليد.

۲- هر مبحث در این کتاب ذیل یکی از عناوین: اصل، تنبيه، تذنیب و تفریع مرتب شده در حالی که در کتاب معالم فقط عنوان اصل رؤیت می شود.

اما از حیث محتوایی: ۱- عناوین و مباحث برخی از اصول در نقد الاصول از مباحث خاص این کتاب است و در معالم ذکر نشده، همانند: اصل ۵ از اصول عموم و خصوص در بیان این که فعل در سیاق نفی و فعل متعدی واقع در سیاق نفی آیا ظهور در عموم دارد یا خیر؟، و اصل ۷ از اصول عموم و خصوص در بیان اختلاف در مقتضی، و اصل ۹ از اصول عموم و خصوص در این که سبب موجب تخصیص عام نمی شود، و اصل ۷ از اصول أدلة عقل در وجوب یا عدم وجوب عمل به احتیاط.

۲- در موارد کمی وجوه استدلال فیض بر مختار خود بیشتر از وجوه صاحب معالم است، همچون اصل ۲ از مباحث القول فی سایرالمشترکات در جواز تأخیر بیان از وقت حاجت، و اصل ۴ از اصول القول فی التقليد در جواز تقلید مجتهد میّت، و تحریر مباحث عبادات مکروهه در اجتماع امر و نهی. ۳- در مواضعی از کتاب، تحقیقات صاحب معالم ذکر و در آن خدشه شده است. همچون اصل اول از مباحث اجتهاد در مسأله تجزّی اجتهاد، و اصل دهم از القول فی الأوامر والنواهی در جواز تعلق امر و نهی به شیء واحد.

۴- مباحث مطرح شده در تنبیهات و تذنیبات از تحقیقات خاص فیض و تفریعات نیز از ابتکارات وی در این کتاب می باشد که در ذیل برخی از مباحث اصول کتاب، مسائل فقهی متفرّع بر آن اصل را بیان و نحوه تطبیق و استنباط آن مسائل را تبیین نموده و حکم آن مسائل فقهی را بر مبنای مختار خود ذکر کرده. و در برخی از تفریعات خصوصاً آن جا که دو وجه مبنایی در مسأله اصولی وجود داشته به ذکر عبارت «وجهان مبنیان» در حکم آن مسأله بسنده کرده است.

نقد الاصول و برخی از نظرات خاص مؤلف در آن

فیض در بیشتر مباحث کتاب، همان نظر مشهور اصولیین امامیه را پذیرفته؛ و در موارد کمتری

نظریه‌ای مخالف مشهور را انتخاب کرده و ادله اصحاب را کافی ندانسته و خود وجه قویتری را ذکر کرده. به عنوان مثال در مبحث طریق شناخت عدالت راوی عبارت ایشان چنین است: «هذا خطر بالبال... و لم اجد فی کلام احد... ما یطمئن به النفس». برخی از این نظرات خاص، نقطه مقابل اخباریین و ردکننده نظرات آنها و برخی نیز نزدیک به اخباریین و مؤید نظرات آنهاست.

الف - نظرانی که ردکننده اخباریین است:

۱- فیض در مبحث عمل به احتیاط، عدم وجوب احتیاط را اختیار می‌کند و آیات و اخباری را در تأیید آن می‌آورد و حتی در قول وجوب احتیاط با علم به اشتغال ذمه خدشه می‌کند، و به جهت جمع بین روایات قول به استحباب احتیاط را موجه دانسته است.

۲- مختاروی در آخرین اصل از اصول عام و خاص این است که تخصیص عام به مبین آن را از حجیت از غیر محلّ تخصیص مطلقاً خارج نمی‌کند؛ و مخالف وی در مسأله ۵ قول دیگر است. سپس در تفریع این اصل بنابر مختار خود استدلال به آیه «أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِكُمْ»^۱ را بر حلیت کُل آنچه اختلاف در حلیت آن باشد جایز دانسته برخلاف اقوال دیگر.

ب - نظرانی که نزدیک به اخباریین است:

۱- در بحث جواز یا منع تقلید از مجتهد میّت، ظاهر علماء اصولی منع از آن است. لکن فیض قائل به جواز از تقلید از مجتهد میّت شده، و تحقیق نسبتاً مقطعی را پیرامون مختار خود بیان کرده.

۲- در اصل ۳ از اصول ادله عقل: اصل اباحه در منافع، اصل تحریم در مضار، اصل صحت در تصرفات مسلم، اصل لزوم بیع، اصل نبودن از افراد محصوره در هر چیزی که احتمال از افراد محصوره بودن در آن باشد و به تبع آن اصل طهارت در اشیاء و اصل نبودن حیوان از ما یؤکل لحمه در حیوان غیر طاهر با عنوان «قیل» ذکر شده. سپس ایشان وجه بعض این اصول خصوصاً آخری را غیر واضح دانسته، و موثق مسعدة بن صدقة از امام صادق (ع) «كُلَّ شَيْءٍ فِيهِ حَلَالٌ وَ حَرَامٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ بَعِينَهُ...» را به عنوان مستند اصول مذکور بیان کرده. و پس از بیان برخی از فروع متفرع بر این اصول، حکم آن فروع را از جهاتی قابل خدشه دانسته است.

نقدالاصول و ویژگیهای آن

در بررسی و تطبیق نقدالاصول با دیگر کتابهای تألیف شده در این علم، برخی از ویژگیهای

آن چنین است:

۱- از ویژگیهای این کتاب، رعایت اختصار است. یعنی پس از ذکر خلاصه‌ای از هر مبحث با اشاره به نظرات مختلف و بیان نظریه مختار، استدلال مؤلف بر مختار خود به اختصار ذکر شده و خلاصه‌ای از احتجاج قائلین دیگر اقوال و پاسخ به آنان بیان شده است.

۲- مؤلف ضمن رعایت اختصار مطالب کتاب، سعی نموده از جامعیت آن کاسته نشود. یعنی نظرات مختلف اصولیین پیرامون هر مبحث را ذکر نموده، لکن به لحاظ رعایت اختصار در بیشتر موارد اشاره‌ای به نام مخالف یا مخالفین نکرده، و ذکر اختلاف در مسأله را با عنوان «اختلفوا علی قولین یا علی وجوه» آورده، و قول مختار خود را در میان اقوال اختلافی با عنوان «ثالثها یا رابعها» مثلاً بیان و خود این نظریه را اختیار کرده، و احتجاج مخالفین را با عنوان «قالوا» آورده است.

۳- ویژگی دیگر کتاب در برداشتن فروع فقہی مترتب بر مسائل اصولی و تطبیق آن فروع بر این قواعد اصولی و بیان احکام آن است.

۴- ترتیب منظم مباحث در عناوین مشخص از ویژگیهای دیگر کتاب است. برای ورود به کلیات هر مبحث اصولی باید به مباحث با عنوان «اصل» مراجعه کرد، و جهت بررسی مطالب توضیحی یا حاشیه‌ای مرتبط با هر مبحث می‌توان به عنوان «تنبیه» و «تذنیب» رجوع نمود، و در بررسی مباحث فقہی منطبق با هر مبحث به عنوان «تفریع» توجه داده می‌شود.

۵- شروع مباحث اصولی کتاب از بحث ادله شرعی و اولین مطلب آن در «القول فی الکتاب» است که این شروع علاوه بر جنبه تبیین و تبرک شروع مباحث اصولی با بحث پیرامون قرآن مجید، شروع مباحث اصولی با مطلبی ملموس و مانوس است. و این شروع، آن مشقت تطبیق ذهنی مباحث الفاظ را - که غالباً شروع دیگر کتابهای اصولی با آن بوده - دربر ندارد. بنابراین شروع فیض در این کتاب از حُسن بیشتری برخوردار است.

نسخه خطی نقدالاصول

کتاب نقدالاصول، پیش از این به زیور طبع آراسته نشده، و اخیراً نسخه خطی آن در کتابخانه ملی به شماره ۳/۳۶۱۹ (اوراق ۱۷۳ پ - ۲۳۹ پ) یافته شده که از ویژگیهای نسخه مذکور چنین است:

۱- کامل بودن کتاب در نسخه بدون افتادگی و نقص در ابتدا یا انتهای آن.

۲- زمان کتابت نسخه که به سال ۱۱۳۳ ق. و تقریباً نزدیک به حیات مؤلف آن (فیض کاشانی متوفی به سال ۱۰۹۱ ق.) بوده و در واقع چهار دهه پس از حیات مؤلف به رشته تحریر درآمده است.

۳- معلوم بودن کاتب نسخه که ایشان محمد علی بن محمد جعفر می‌باشد.

۴- کمیاب بودن نسخه خطی کتاب که تاکنون نسخه خطی دیگری از این کتاب به رویت نگارنده نرسیده است.

تحقیق و تصحیح نسخه خطی نقدالاصول

در تحقیق و تصحیح نسخه خطی نقدالاصول، نکات زیر قابل توجه و ذکر است.

۱- در بخشهای کمی از نسخه مذکور عناوین «اصل، تنبیه، تذییب و تفریع» به شنگرف توسط کاتب نگاشته شده، و در بخش عمده کتاب محلّ این عناوین سپید مانده، و ظاهراً درج این عناوین پس از استنساخ کتاب توسط کاتب به فراموشی سپرده شده. لذا نگارنده با تتبع در بخشی از کتاب که این عناوین را دربر داشته و آشنایی و درک شیوه تدوین کتاب، آن عناوین را به تناسب مطالب اضافه کرده است.

۲- در استنساخ مطالب کتاب سعی شد تا به تناسب لازم در هر بحث، پاراگرافهایی تدوین شده و از علائم و پرستاری مناسب استفاده شود.

۳- در پانویسهای اوراق سعی شد تا حواشی مختصری که در نسخه خطی موجود بود با عنوان «حاشیه النسخه» ذکر گردد، همچنین لغات مشکل متن توضیح، و عبارات مختصر و احیاناً دشوار متن کمی شرح و بسط داده شود. در شرح و بسط عبارات، بیشتر از کتاب معالم الاصول و حواشی سلطان العلماء، ملا صالح مازندرانی و ملا میرزا شیروانی بر معالم الاصول استفاده شده.

۴- منابع و مآخذ آیات و احادیث موجود در متن کتاب استخراج و در پانویسها ذکر شده. همین طور منابعی که مؤلف در متن کتاب بدان استشهاد جسته استخراج و در پانویسها اضافه گردیده است.

تشکر و سپاس

پس از حمد و سپاس به درگاه خالق بی‌همتا که توفیق برداشتن این گام در عرصه تحقیق و پژوهش را به این بنده ضعیف داد، بر خود لازم می‌دانم از جناب آقای دکتر فاضل (مطلق یزدی) معاونت محترم پژوهشی دانشکده الهیات دانشگاه فردوسی که در دوران اشتغال به تحصیل در مقطع دکترای آن دانشکده در مشهد مقدس افتخار آشنایی با ایشان را پیدا کرده، و ایشان مشوّق بنده در انتخاب، تحقیق و تصحیح این اثر بوده و تلاش وافر نموده تا آراستن این اثر به زیور طبع در آن دانشگاه انجام شود، صمیمانه تشکر نمایم.

همچنین از زحمات مدیریت محترم خدمات پژوهشی دانشگاه فردوسی و کارشناسان محترم انتشارات در آن مدیریت و دیگر عزیزانی که خدمات فنی چاپ کتاب را در مؤسسه چاپ و انتشارات آن دانشگاه به عهده داشته‌اند خصوصاً آقای حسین عطایی خوشرو قدردانی می‌نمایم. همین‌طور از همکاران بخش خطی و بخش میکرو فیلم کتابخانه ملی در تهران که تصویر نسخه خطی موجود در مخزن آن کتابخانه را با کمال صمیمیت در اختیار حقیر گذارده قدردانی و تشکر می‌کنم.

امید است این اثر، گامی هرچند کوتاه در احیای میراث مکتوب علمای بزرگ اسلامی باشد.

حبیب‌الله عظیمی

تیرماه ۱۳۸۰

مطابق با ربیع‌الثانی ۱۴۲۲ ق.



مرکز تحقیق و پژوهش علوم اسلامی

مقدمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصَّلوة على أفضل من بُعث لتكميل الخلايق بتبليغ الأوامر والنواهي عن الله، وأشرف من خُصَّ بنسخ عامَّة الأديان بنور وهدى من الله، وآله المعصومين الذين لا تخلو الأرض من قائم منهم لله بحجَّة من الله، المستصحبين لشريعة المطهرة بترويج أنوار الكتاب والسنة حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

أما بعد، فيقول خادِم العلوم الدينية محمد بن مرتضى المدعوِّ بمحسن - عفى الله عنه - هذه عيون مسائل اصول الفقه بما لا بُدَّ منه للمجتهد في الأحكام الشرعيَّة، ولا يستغنى عنه مستنبطها من أدلتها التفصيليَّة، قد لَخَّصْتُها بتأييد الله تعالى بما استفدتُ من كتب المحقِّقين من العلماء وسمعتُ من أفواه المشايخ من الفضلاء، مَوْشَعاً لها بفوائد أنيقة وفرايد رشيقة، مما سنع به نظري القاصر وانتهى اليه فكري الحاسر^١، سالكاً الى الحقِّ سبيل الإنصاف، مُجَنِّباً عن المراء والاعتساف، مقتصرأ على المهمِّ من المسائل والقوى من الدلائل وعلى القول عن القائل، مُعرضأ عما ليس تحته طائل من شذوذ الأقوال وشبهات أهل الجدل و تطويل المقال بالقليل والقال. فإنَّ العمر قصير وما يحب تحصيله كثير، و الى الله المرجع والمصير. فانتقدتُ^٢ بحمد الله تعالى نقداً فصلاً^٣ في سبعين أصلاً مع مقدمة و خاتمة و تنبيهات و تفريعات، خلَّت عن ثبباتها جُلَّ الكتب المدوَّنة في هذا الفنَّ و عن أبكارها^٤

١- خَسِرَ البَصَرُ: ضعف و كَلَّ: الهسير: الضعيف، الحاسر: من لا دِرْع ولا يَفْقَر (المنجد: ١٣٣؛ المعجم الوسيط: ١٧٢).

٢- انتقدتُ نقداً: قبضت [بحاسنه] نقداً (المنجد: ٨٣٠)

٣- حاشية النسخة: أى فصلاً لا يشتهه على من يسمعه (منه)

٤- الثَّيِّب: غير العذراء؛ جُلَّه أى معظمه؛ البكر: أوَّل كلِّ شئٍ، العذراء (المعجم الوسيط: ١٠٢، ١٣١، ٦٧)

كلها. تظهر بتأملها ثمة خلاف في تلك الأصول، و تنكشف بتدبرها كيفية رد الفروع الى الأصول، فسميتها «نقد الأصول». والمأمول ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال أن ينظر فيه الى ما قيل لا الى من قال، وأن يمين على بإصلاح الفساد و ترويج الكساد، والتوكل على واهب التوفيق، والمرجو منه إصابة الحق بالتحقيق.

مقدمة

علم اصول الفقه هو العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية. والحكم اشرعى طلب الشارع من المكلف الفعل أو تركه مع استحقاق الذم بمخالفته و بدونه، و تسويته بينهما لوصف مقتضى لذلك. فالأحكام خمسة: ويسمى الأول بالواجب والثاني بالحرام والثالث بالمندوب والرابع بالمكروه والخامس بالمباح، وقد علم حد كل واحد منها. ثم الأول والثالث إن فعلا في وقتها المقدّر أولاً فأداء و ثانياً لتدارك نقص إعادة أو بعده بأمر جديد ف قضاء أو قبله بإذن فتقديم. وإن فضل عنها وقتها فوسّع وإن ساواهما و نقص عنها فضيّق. وإن سقطا عن جماعة بفعل البعض قطعاً أو ظناً شرعياً فكفائي، وإن عيّن لها الشارع بدلاً من غير نوعها فخير. وإن ترئّب عليها أثرهما فصحيح و ما يقابله باطل و فاسد، وقد علمت حدودها. ثم الأدلة الشرعية التفصيلية أربعة: الكتاب والسنة والاجماع و دليل العقل. والبحث في هذا العلم يتعلق بها و بأحكام الاستدلال و هو الاجتهاد، و ما يتعلق به من أحكام التقليد والكتاب والسنة متعلقات يشتركان فيها.

فأركان الكتاب ثلاثة: مباحث الأدلة الشرعية، و مباحث مشتركات الكتاب والسنة، و مباحث الاجتهاد والتقليد.

مباحث الأدلة الشرعية

القول في الكتاب و فيه ثلاث اصول

اصل : القرآن متواتر لتوافر الدواعي على نقله. والبسملات في محالها أجزاء منه لإجماعنا و تظافر النصوص به عن ائمتنا - عليهم السلام^١ - ولا تفاق الكل على إثباتها بلون خطه كـ «ويل يومئذ للمكذبين»^٢ و «فبأي آلاء ربكما تكذبان»^٣ و «لقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر»^٤ مع مبالغة السلف في تجريده عما هو خارج عنه. وكذا المعوذتان منه، وما نُقل عن ابن مسعود^٥ «إنها ليستا منه وإنما انزلتا لتعويذ الحسن والحسين - عليهما السلام -» متروك، والاجماع مستقر بعده من العامة والخاصة على خلافه. ثم كل طائفة من القرآن يكتب ترجمتها في عنوانها بالحمرة فهي سورة برأسها. وما زعمه جماعة من الأصحاب - طاب الله ثراهم - من وحدة سورتي الضحى والشمس في شرح وكذا القيل ولإيلاف لدلالة بعض الأخبار عليه^٦ فغير محقق. لأننا لم نجد ذلك الخبر في شيء

١- حاشية النسخة : فأما قول بعضهم إن البسملة جزء من الفاتحة وحدها لا غيرها، وقول بعضهم إنها ليست جزءاً من شيء من السور بل هي أنه خذ من القرآن أنزلت للفصل بها بين السور، وقول بعضهم إنها لم تنزل إلا بعض الله من سورة الفل وليست جزءاً من غيرها وإنها يأتي بها التالى والكاتب في أوائل السور تبركاً و تيمناً باسمه جل و علا، فيدفعها كلها قول ابن عباس «من تركها فقد ترك مائة وأربعة عشر آية من كتاب الله». وأما قول بعضهم إنها آيات من القرآن أنزلت بعدد السور المصدرة بها من غير أن يكون شيئاً منها جزءاً من شيء منها، فشاذا القائل قليل الطائل. على أن أمثال هذه الأقوال الضعيفة المتروكة لا ينبغي أن يلتفت إليها بعد إجماع الطائفة المحقة على خلافها وإستفاضة النصوص عن الأئمة - عليهم السلام - بالأعراض عنها. (منه)

٢- المطففين : ١٠ - الرحمن : ١٣، ١٦، ١٨، ... ٧٧

٣- القمر : ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠

٤- «إن المعوذتين من الرقية ليستا من القرآن» (بحار الانوار ٨٥ : ٤١) ؛ عن ابن عمر : «كان على الحسن والحسين تعويذان» (بحار الانوار ٤٣ : ٢٦٣)

٥- حاشية النسخة : وهو ما رواه المفضل، قال : سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول «لا يجمع بين السورتين في ركعة واحدة إلا الضحى والشمس وسورة القيل ولإيلاف قریش». ولا يخفى أن الحمل على الاستثناء المنقطع في غاية البعد. (منه)

من الأصول ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال، بل بعض الأخبار من طريقنا صريح في التعدد مع أنها مثبتان في المصاحف سورتين^١.

و أما الاستدلال عليه بوجود الارتباط المعنوي بين كل وصاحبتهما و بقول الأخفش والزجاج أن الجار في قوله تعالى «لا يلاف قريش»^٢ متعلق بقوله عز وجل «ك» جعلهم كعصف ما كول»^٣ و بعدم الفصل بينهما في مصحف أبي بن كعب فرفع بأن الارتباط موجود بين كثير من السور التي لا خلاف بين الأمة في تعددها، فليكن هذا من ذلك. وكلام الأخفش لا ينهض حجة في أمثال هذه المطالب، مع أنه لا مانع من تعلق الجار بقوله سبحانه : «فليعبدوا رب هذا البيت»^٤. و عدم الفصل في مصحف أبي لعله سهو منه، على أنه لا يصلح لمعارضة سائر مصاحف الأمة. ثم المشهور تواتر قرائات السبع، وأضاف الشهيد - رحمه الله - الثلاثة الباقية. وقيل : المتواتر ما كان من جوهر اللفظ كملك و مالك دون ما كان من قبيل الهيئة كالمذ والامالة. ونقل عن جماعة من القراء أنهم قالوا : ليس المراد بتواتر السبع والعشر أن كل ما ورد من هذه القرائات متواتر، بل المراد إحصار المتواتر الآن فيما نقل من هذه القرائات، فإن بعض ما نقل من السبع شاذ فضلاً عن غيرها. قيل : هذا مشكل جداً، لأن المتواتر لا يشتبه بغيره كما يشهد به الوجدان.

قلت : ويلزم أن لا يكون بينها وبين الشواذ فرق نافع و هو كما ترى.

ثم في الشواذ قولان : فليل لا عمل عليها لأنها لو كانت قرآناً لتواترت؛ وقيل هي كالأخبار الآحاد. وللبحث في الكل مجال واسع. فالأولى أن يقال بتواتر القدر المشترك بين الكل لأنه المتيقن.

و روى في الكافي بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - قال : «القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة»^٥. وإسناده الحسن عن الفضل بن يسار قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - إن الناس يقولون أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال : «كذبوا أعداء الله و لكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد»^٦. قال في القاموس : على سبعة أحرف أي

١ - حاشية النسخة : حكى بعض مشايخنا المعاصرين من الفضلاء - مذاقه ظله - قد تشرف في مشهد مولانا أبي الحسن على بن موسى الرضا - عليه السلام - بمشاهدة المصاحف التي قد شاع و راع في تلك الأقطار أن بعضها بخطه عليه السلام و بعضها بخط آبائه الطاهرين - عليهم السلام - وكان الفصل في تلك المصاحف بين تلك السور الأربع و ما جئها على و هي الفصل بين البواقي من غير فرق و هذا مؤيد لما قلنا كما لا يخفى. (منه)

٢ - قريش : ١

٣ - قريش : ١

٤ - الكافي (الأصول من الكافي) ٢ : ٦٣٠

٥ - قريش : ٢

٦ - الكافي (الأصول من الكافي) ٢ : ٦٣٠

سبع لغات من لغات العرب.

اصل : هل يجوز تفسير القرآن بغير نصٍّ وأثر؟ ثلاثة اقوال. ثالثها : المنع اذا بين وجزم وقطع بالمراد من اللفظ مع عدم ظهوره فيه من غير دليل وشاهد يعتبر شرعاً، بل بمجرد رأى وميل واستحسان عقل كما يوجد في كلام المبدعين، والجواز بدون ذلك، وهو الحق.

أما الأول : فوجه ظاهر، وعليه يحمل قولهم - عليه السلام - لا يجوز تفسير القرآن إلا بالآثر الصحيح والنص الصريح وقوله صلى الله عليه وآله : «من فسّر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ»^١ وأمثال ذلك من النهي عنه. وأما الثاني : فلائه سبحانه ندب الى التدبر وفهم الأحكام من القرآن وأوضح السبيل اليه ومدح أقواماً عليه فقال تعالى شأنه : «ليدبروا آياته وليستذكر أولوالألباب»^٢، وذم آخرين على ترك تدبره والإضراب عن التفكير فيه فقال : «أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها»^٣ وقال صلى الله عليه وآله : «القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن الوجوه»^٤ وغير ذلك. فظهر من هذا ضعف القولين الآخرين.

اصل : قيل : الأحكام المستفادة من ظواهر القرآن ظنية بالنسبة اليها وإن كانت قطعية بالنسبة الى الموجودين في زمن الخطاب، لقبح خطاب الحكيم بماله ظاهر وهو يريد خلافة من غير دلالة تضرب^٥ عن ذلك الظاهر. وذلك لأنها من قبيل الخطاب المشافهة وهو مخصوص بالموجودين في زمن الخطاب، وثبوت حكمه في خصوص من تأخر إنما هو بالاجماع، وقضاء الضرورة باشتراك التكليف بين الكل. فمن الجائز أن يكون اقترن ببعض تلك الظواهر ما يدل على إرادة خلافها، وقد وقع ذلك في مواضع علمناها بالاجماع ونحوه.

قلت : الظاهر أنا لا نحتاج في اثبات هذا الحكم أعني ظنية ما يستفاد من ظواهر الكتاب بالنسبة اليها وقطعيته بالنسبة الى زمن الوحي الى ما ذكره من اختصاص خطاب المشافهة بالموجودين في تلك الزمن مع أن بناء هذا الاصل فاسد من رأسه، كما ستطلع عليه انشاء الله تعالى. بل لنا أن نستدل عليه بأننا نجوز على تلك الظواهر أن يكون المراد خلافها بأن كانت مقترنة بما يدل عليه ولم يصل اليها، وهذا التجويز كافٍ في ظنيتها بالنسبة اليها.

لا يقال : لو كنّا مخاطبين بها لوجب ايصال تلك القرآين اليها ايضاً لمثل ما قلناه ثمة، ومع

٢- سورة ص : ٢٩

١- الوسائل ١٨ : ١٥١

٢- سورة محمد : ٢٤

٣- لم نجد هذا الرواية ولكن قريب منها قال على (ع) : «تأويل كل حرف من القرآن على وجوه» (الوسائل ١٨ : ١٤٩)

٤- حاشية النسخة : أى تمتع

عدم الوصول تقطع بالعدم فهي بالنسبة إلينا قطعية ايضاً.

لأننا نقول : إننا يلزم هذا لو كنّا مكلفين بعين ما كلّفوا به. ولم لا يجوز أن يكونوا مكلفين بتلك الظواهر مع فقد القرائن وبخلافها مع وجودها وكنّا مكلفين بها مع عدم وصول القرائن إلينا وبخلافها مع وصولها وحينئذ لا تقطع بفقدها حتى نجزم بالحكم، بل نجوز وجودها وعدم وصولها إلينا. فنحن مكلفون بما وجدنا منها بعد استفراغ الوسع دون ما لم نجد. لا يقال : على هذا يلزم تغاير متعلّق التكليفين.

لأننا نقول : هذا مشترك الوجود ولا مفسدة فيه، بل أنتم تسلمونه ايضاً وإلّا لما جاز لنا الاستدلال بهذه الظواهر، بل يجب علينا تحصيل ما كلّفوا به ولم يقل به أحد، كلّ مجتهد مكلف بما ساق إليه إجهاده كما هو ظاهر لا مرية فيه.

القول في السنة وفيه ستة اصول

اصل : الخبر متواتر و آحاد. فالمتواتر خبر جماعة ليفيد بنفسه العلم بصدقه. ويشترط فيه أن يبلغ المخبرون في الكثرة حدّاً يمتنع معه تواطؤهم على الكذب، وأن يستند علمهم إلى الحسّ، وأن يستوى الطرفان والواسطة أى يبلغ جميع طبقات المخبرين في الأوّل والآخر والوسط بالغاً ما بلغ عدد التواتر، وأن لا يكون السامع قد سبق لشبهة أو تقليد إلى اعتقاد نفي موجب الخبر. ولا ريب في إمكانه و وقوعه ولا عبرة بما يحكى من خلاف بعض ذوي الملل الفاسدة في ذلك، فأنه بهمة^١ و مكابرة. لأننا نجد العلم الضروري بالبلاد النائية والأمم الخالية كما نجد العلم بالمحسوسات. ولا فرق بينهما فيما يعود إلى الجزم وما ذلك إلا بالأخبار. وقد أورد عليه شكوكاً واهية لا يستحق أن ينظر إليها، واشترط فيها شروطاً هي بالاضراب عنها أخرى.

تتمّة - قد تكثر الأخبار في الوقائع و يختلف، ولكن يشتمل كلّ واحد منها على معنى مشترك بينها بجهة التضمّن أو الالتزام، فيحصل العلم بذلك القدر المشترك و يسمى المتواتر من جهة المعنى.

اصل : خبر الواحد ما لم يبلغ حدّ التواتر سواء قلّت رواية أم كثرت ليس شأنه إفادة العلم بنفسه. نعم قد يفيد بانضمام القرائن أى يحصل العلم منه و من القرائن جميعاً، والمنازع في هذا مباهت^٢ جدّاً. ثمّ خبر الواحد العارى عن القرائن المفيدة للعلم يجوز التعبد به عقلاً. وهل هو واقع أم

١- التّهم : الكذب والباطل، التّهم : الحيرة. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ١٣٦)

٢- مُباهت (اسم الفاعل من باهت) أى الذى حير و أدهش السامع بما يفترى عليه من الكذب.

لا؟ أكثر المتقدمين^١ على الثاني وجمهور المتأخرين على الأول. وهو الأظهر.

لنا : قوله تعالى «إن جاتكم فاسق نبأ فبتيتوا»^٢ علق وجوب التثبت على مجيء الفاسق فينتفى عند إنتفائه عملاً بمفهوم الشرط^٣. فإذا لم يجب التثبت عند مجيء غير الفاسق فيما أن يجب القبول وهو المطلوب أو الرد فيقتضى كونه أسوأ حالاً من الفاسق وفساده بين. وفيه نظر.

لنا : إن باب العلم القطعي بالأحكام الشرعية التي لم يعلم بالضرورة من الدين أو من مذهب أهل البيت - عليهم السلام - نحو زماننا منسذ قطعاً. إذا لموجود من أدلتها لا يفيد غير الظن لفقد السنة المتواترة، وإنقطاع طريق الاطلاع على الاجماع من غير جهة النقل بخبر الواحد، ووضوح كون أصالة البرائة لا يفيد إلا الظن، وكون الكتاب ظني الدلالة مع أنه لا يفي بجميع الأحكام.

و إذا تحقق إنسداد باب العلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالظن قطعاً. والعقل قاض بأن الظن إذا كان له جهات متعددة يتفاوت بالقوة والضعف، فالعدول عن القوي منها الى الضعيف قبيح. ولا ريب أن كثيراً من الاخبار والآحاد يحصل بها من الظن ما لا يحصل بساير الأدلة، فيجب تقديم العمل بها. وقال السيد المرتضى - ره - : «إن العلم الضروري حاصل لكل مخالف للامامية أو موافق لهم أن لا يعلمون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم، وأن ذلك قد صار شعاراً لهم يعرفون به كما أن نبي القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمه كل مخالف لهم»^٤.

وأجاب عند بعض محققي المتأخرين^٥ ونعم ما أجاب : «أما أولاً : علم الضروري بأن الامامية تنكر العمل بخبر الواحد مطلقاً غير حاصل لنا الآن قطعاً، واعتادنا في الحكم بذلك على نقله له تقض لغرضه إذ لم يصل إلينا ما يخرج عن كونه خبر واحد. وأما ثانياً : فبأن التكليف بالمحال ليس بجائز عندنا. ومعلوم أن تحصيل العلم القطعي بالحكم الشرعي في محل الحاجة الى العمل بخبر الواحد الآن مستحيل عادة، وامكانه في عصره وماقبله من أزمنة ظهور الأئمة - عليهم السلام - لا يجدي بالنسبة إلى زمان عدم الامكان. ولعل الوجه^٦ في معلومية مخالفة الامامية لغيرهم في

١- كالسيد المرتضى وأبي المكارم ابن زهرة وابن السراج وابن إدريس.

٢- الحجرات : ٦

٣- حاشية النسخة : وهو [أي مفهوم الشرط] حجة كما يجيء بيانه إن شاء الله. (منه)

٤- الرسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى : جواب مسائل التباينات، ص ٢٤

٥- وهو الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني في كتاب معالم الدين : ص ١٩٥

٦- يمكن أن يقال من قبيل السيد - ره - أن قولهم يتم على القائلين، بحجة خبر الواحد بطريق الالتزام. (حاشية سلطان العلماء

على المعالم : ص ٣٥)

٧- هذا الوجه إنما يجري في عصر المعصوم (ع) كما يفهم من صريح العبارة، وأما الوجه في عصر السيد فهو تمكّنهم من الرجوع

الى الاخبار المتواترة. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ١٣٧)

هذا الاصل تمكّنهم في تلك الاوقات من تحصيل العلم بالرجوع الى انتمهم المعصومين - صلوات الله عليهم - ، فلم يحتاجوا الى اتباع الظن الحاصل من خبر الواحد كما صنع مخالفوهم، ولم يؤثره على العلم.

قال : وقد أورد السيّد على نفسه سؤالاً هذا لفظه ^١ : فإن قيل اذا سددتم طريق العمل بالاخبار فعلى أى شيء تعولون في الفقه كله؟

و أجاب بما حاصله : إن معظم الفقه معلوم بالضرورة و مذاهب ائمتنا - عليهم السلام - فيه بالاخبار المتواترة، و ما لم يتحقّق ذلك فيه. و لعلّه الاقلّ يعول فيه على إجماع الامامية.

و ذكر بياناً طويلاً في بيان حكم ما يقع فيه الاختلاف بينهم و محصوله : «إنه إذا أمكن تحصيل القطع بأحد الاقوال من طرق ذكرناها تعيّن العمل عليه، وإلّا كنّا مخيّر بين الاقوال المختلفة لفقد دليل التعيين. و لا ريب أنّ ما ادّعاه من علم معظم الفقه بالضرورة و باجماع الامامية أمر ممتنع في هذا الزمان و أشباهه. فالتكليف فيها بتحصيل العلم غير جائز، والاكتفاء بالظنّ فيما يستعزّر فيه العلم ممّا لا شكّ فيه و لا نزاع. و قد ذكره في غير موضع من كلامه ايضاً، فيستوى حينئذ الاخبار و غيرها من الأدلة المفيدة للظنّ في الصلاحية لاثبات الأحكام الشرعية في الجملة كما حقّقناه» ^٢. إنتهى كلامه و هو في غاية الحسن والوضوح. و إشباع الكلام في هذا المقام يطلب من كتاب معالم الدين للشيخ حسن بن الشيخ زين الدين - رحمهما الله - .

اصل : يشترط في العمل بخبر الواحد إذا لم يقترن به ما يحصل الظنّ بسببه على صدق مضمونه أن يكون الراوى حال الرواية مكلفاً مسلماً عدلاً ضابطاً مؤمناً. والعدالة ملكة في النفس تمنعها من فعل الكبار والاصرار على الصغائر و منافيات المروّة. واشتراطها هو المشهور عند الجمهور.

و قال الشيخ - رحمه الله - «يكفى كون الراوى ثقة متحرّراً عن الكذب في الرواية و إن كان فاسقاً بجوارحه» ^٣. و هو غير بعيد، لكن الاعتماد على المشهور. و مال بعض أصحابنا الى العمل بخبر مجهول الحال كما ذهب اليه بعض العامة زعماء منه أن مقتضى آية التثبيت ^٤ كون الفسق مانعاً من

١- الرسائل الشريفة المرتضى، المجموعة الاولى : جواب مسائل التباينات، ص ٢٤

٢- معالم الدين : ص ١٩٥-١٩٧

٣- نقل الحق عن الشيخ هكذا للاستفاد من كلام الشيخ في عدّة الاصول : «ان العدالة المعتبرة في الرواية غير العدالة المعتبرة في الشهادة. فأنه قال الراوى إن كان مخطئاً في بعض الاقوال أو فاسقاً في بعض أفعال الجوارح و كان ثقة في روايته متحرّراً فيها. فإن ذلك لا يوجب ردّ خبره و يجوز العمل به، لأن العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة».

٤- قوله تعالى : «إنّ جأنكم فاسقٌ نبأ فتيّنوا» (المحجرات : ٦)

قبول الرواية. فإذا جهل حال الراوى لا يصلح الحكم عليه بالفسق، فلا يجب التثبت عند خبره بمقتضى مفهوم الشرط، وليس الشرط عدم الفسق بل المانع ظهوره. فلا يجب العلم بانتفائه حيث يجهل، والأصل عدم الفسق في المسلم وصحة قوله. ولا يخفى ما فيه. فإن وجوب التثبت في الآية معلق بنفس الوصف لا بما تقدم العلم به. منه يدل على ذلك تعليل الامر بالتثبت بقوله تعالى: «أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»^١ أى كراهة أن تصيبوا. ومن البين أن الوقوع في الندم بظهور عدم صدق الخبر يحصل من قبول أخبار من له صفة الفسق في الواقع حيث لا حجز معها عن الكذب، ولا مدخلية لسبق العلم بحصولها في ذلك. فمقتضى الآية وجوب التثبت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع ونفس الامر. و يقتضى ذلك إرادة البحث والتفحص عن حصولها وعدمه. فيتوقف القبول على العلم بانتفائها، وهو يقتضى اشتراط العدالة. إذ لا واسطة بينهما وبين الفسق في الغالب. نعم من كان حديث العهد بالتكليف يمكن في حقه تحقق الواسطة بأن لا يقع منه معصية توجب الفسق، ولا يكون له ملكة لصدق بها العدالة. فإن ذلك غير ممتنع بالنظر الى نفس الامر إلا أن العلم بوجودها متعذر، لأن المعاصي غير منحصرة في الأفعال الظاهرة، ولا ريب أن العلم بانتفاء الباطنة ممتنع عادة بدون الملكة. وإيضاً التعليل الواقع في الآيات يوجب عدم قبول خبر من له هذه الحالة كما يوجب عدم خبر الفاسق.

و أمّا الضبط : فيراد به غلبة الذكر على السهو وهو من أعظم الشرايط كما قاله العلامة - رحمه الله - : فإن من لا ضبط له قد يسهو عن بعض الحديث و يكون مما يتم به فائده و يختلف الحكم، أو يسهو فيزيد في الحديث ما يضطرب به معناه أو يبدل لفظاً بآخر، أو يروى عن المعصوم - عليه السلام - و يسهو عن الواسطة، أو يروى عن شخص فيسهو عنه و يروى عن آخر الى غير ذلك.

فان قيل : كيف يتم لنا الحكم بصحة الحديث بمجرد توثيق علماء الرجال سنده من غير نصّ عل ضبطهم؟ قيل في الجواب : إنهم يريدون بقولهم : فلان ثقة، أنه عدل ضابط. لأن لفظ الثقة مشتق من الوثوق ولا وثوق بمن يتساوى بسهوه و ذكره أو يغلب سهوه على ذكره. وهذا هو السر في عدولهم عن قولهم عدل الى قولهم ثقة.

و أمّا الايمان : فاشتراطه هو المشهور. والشيخ^٢ - رحمه الله - إكتفى عنه بالعدالة محتجاً

١- الحجرات : ٦

٢- حكى الحق عن الشيخ أنه أجاز العمل بخبر الفطحية و من شابههم بشرط أن لا يكون متهماً بالكذب، محتجاً بأن الطائفة عملت بخبر عبدالله بن بكير و سبعة و بنى فضال. (معالم الدين : ٢٠٠)

بعمل الطائفة بخبر ابن بُكير و سُماعة و بنى فضال و اضرابهم^١. و ليس في الآية التثبيت^٢ حجة عليه، لمنع صدق الفاسق على الخطي في بعض الاصول بعد بذل مجهوده و نص الاصحاب على توثيقه. و ظنّي أنّ عمل الطائفة باخبار هؤلاء و إنّ لم يثبت عندنا لكن العمل باخبارهم غير بعيد لحصول الظن بها بعد توثيق الاصحاب لهم. فإن المانع من الكذب في الرواية إنّما هو العدالة و هي حاصلة فيهم، لا يقدح فيه عدم ايمانهم كما لا يخفى.

تتمّة - قد يوجد في الرواة من اصحابنا الاماميه من لم ينصّ الاصحاب لهم على توثيق، لكنهم بالغوا في مدحهم و اكثروا الثناء عليهم على وجه يحصل لنا ظن بصحة اخبارهم لجملة قدرهم، و ذلك كإبراهيم بن هاشم و ثعلبة بن ميمون و عبدالله بن ميمون الكاهلي و أويس القرني و من يجري مجراهم. و كذا يوجد فيهم من ليس له ذكر في كتب الجرح و التعديل بمدح و لا قدح غير أنّ أعظم القدماء قد اعتنوا بشأنهم و اكثروا الرواية عنهم، و أعيان المتأخرين قد حكموا بصحة رواياتهم في سندها، و ذلك مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد و أحمد بن محمد بن يحيى العطار و الحسين بن الحسن بن ابان و غيرهم. فمن هذا شأنه أو ذاك صفته لا يبعد العمل بأخباره، لأنّ هذا القدر كافٍ في حصول الظن بصحتها.

نعم، لقائل أن يقول إنّ أمثال هؤلاء لا يعلم منهم أنّهم ضابطون في الرواية و الحال أنّ الضبط من أعظم الشرايط. و حسن حالهم أن يدلّ على عدم كذبهم دون عدم سهوهم، فيجب الإقتصار في العمل بأخبار من فهم ذلك منه. فليتأمل!

توضيح و فيه تنبيه : قد استقرّ إصطلاح المتأخرين من علمائنا - شكر الله سعيهم - بتقسيم الأخبار الى أربعة أقسام : فرجال السند إن كانوا إماميين ممدوحين بالتوثيق يُسمّى الحديث صحيحاً. و إن كانوا إماميين ممدوحين بدون التوثيق كلّاً أو بعضاً مع توثيق الباقي يُسمّى حسناً. و إن لم يكونوا إماميين كلّاً أو بعضاً مع توثيق الكلّ يُسمّى موثقاً. و ما سوى الثلاثة أو سوى الأولين يُسمّى ضعيفاً.

والأول مقبول بلاخالف لأحد من يعمل بخبر الواحد إلا أن يكون له معارض فيطلب الترجيح، أو يكون شاذاً لم يعمل به أحد، ففيه قولان. و ظنّي أنّ القبول متّجه لعموم أدلة حجّة خبر الواحد العدل. أللهم إلا إذا كان موافقاً لمنايب العامة فيجب حينئذ تركه.

قالوا : اعراضهم عنه إنّما هو لعلّة من العلل. قلنا : هي غير معلومة لنا، و لا يجوز التقليد.

١- الضرب ج أضراب : المثل، الصنف من الشيء.

٢- قوله تعالى : «إن جئكم فاسق بنبأ فتبينوا» (الحجرات : ٦)

فلعلهم ذهلوا عنه.

و أما الثاني والثالث ففي قبولهما مع عدم معارضتهما لصحيح، ثلاثة أقوال. ثالثها: القبول إذا كان مضمونها مشتهراً بين الأصحاب برواية أو فتوى. والأقوى إطلاق القبول، وقد مرّ وجهه سابقاً. و أما الضعيف بالمعنى الاختصاص: ففيه القولان الأخيران. والأقوى إطلاق المنع للأمر بالتثبت عند أخبار الفاسق الموجب لردّه.

إحتج المانعون مطلقاً في الأقسام الثلاثة: بإشتراط العدالة و هي منتفیه في كلّها. أمّا الضعيف فظاهر، و أمّا الحسن فلا إنتفاء للتوثيق الدالّ عليها. و أمّا الموثّق فلعدم الايمان و أى فسق أعظم منه. و جوابه يعلم مما ذكرناه سابقاً.

واحتج المفسّصون بقوة الظن في جانب الشهرة و إن ضعف الطريق كما يعلم بذهاب الفرق الاسلامية بأخبار أهلها و إن لم يبلغوا حدّ التواتر.

والجواب ما قاله الشهيد - طاب ثراه - في بعض كتبه^١ و هو «إنّا نمنع من كون هذه الشهرة التي ادّعوها مؤثرة في خبر الضعيف، فإنّ هذا إنّما يتمّ لو كانت الشهرة متحقّقة قبل زمن الشيخ - ره - و الأمر ليس كذلك. فإنّ من قبله مع العلماء كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً كالمرتضى و الأكثر على ما نقله جماعة و بين جامع للأحاديث من غير إنتفات الى تصحيح ما يصحّ و ردّ ما يردّ، و كان البحث عن الفتوى مجرّدة لغير الفريقين قليلاً جداً كما لا يخفى على من اطّلع على حالهم. فالعمل بمضمون الخبر الضعيف قبل زمن الشيخ على وجه يجبر ضعفه ليس بمحتقّق. و لما عمل الشيخ بمضمونه في كتبه الفقهية جاء من بعده من الفقهاء و اتّبعه منهم عليها الأكثر تقليداً له إلا من شدّد منهم. و لم يكن فيهم من يسير الأحاديث و ينقب^٢ على الأدلّة بنفسه سوى الشيخ المحقّق ابن إدريس و قد كان لا يجيز العمل بخبر الواحد مطلقاً. فجاء المتأخرون بعد ذلك و وجدوا الشيخ و من تبعه قد علموا بمضمون ذلك الخبر الضعيف لأمر ما رأوه في ذلك، لعلّ الله تعالى يعذرهم فيه فحسبوا العمل به مشهوراً، و جعلوا هذه الشهرة جابرة لضعفه. و لو تأمل المنصف و حرز المنقب لوجد مرجع ذلك كلّه الى الشيخ، و مثل هذه الشهرة لا يكتفي في جبر الخبر الضعيف.

و من هنا يظهر الفرق بينه و بين ثبوت فتوى المخالفين أخبار أصحابهم فإنهم كانوا منتشرين في اقطار الارض من أوّل زمانهم و لم يزلوا في ازدياد. و ممّن اطّلع على أصل هذه القاعدة التي بيّنتها و حقّقتها من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقّق سديد الدين محمود الحمّصی و السيّد رضی الدین بن

١- الرعاية في علم الدراية: ٩٢

٢- نقّب عن الاخبار أى بحث عنها أو اخبر بها، نقّب عن الشئ أى بحث. (المعجم الوسيط: ٩٤٣)

طاوس وجماعة.

قال السيد - رحمه الله - في كتابه البهجة لثمرة المهجة^١ : أخبرني جدّي الصالح ورّام بن أبي فراس - قدس سرّه - أنّ الحمّصيّ حدّثه أنّه لم يبقِ للإماميّة مُقتٍ على التحقيق، بل كلّهم حاكٍ. وقال السيد عقيبه: «والآن فقد ظهر أنّ الذي يُفتّى به و يجاب عنه على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المتقدّمين. إنتهى. وقد كشفت لك بذلك بعض الحال وبقى الباقي في الخيال، وإذا تنبّه لهذا المقال من عرف الرجال بالحق و ينكر من عرف الحق بالرجال». انتهى كلامه^٢ أعلى الله مقامه. فتأمل فيه على بصيرة و تناوله بيد غير قصيرة.

و إذا قد منعنا العمل بالأخبار الضعيفة فلنمنع العمل المرسل، و هو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه سواء ترك ذكر الوسطة رأساً أو ذكرها مبهمّة لنسيان أو غيره، لأنّه فرد منها. و قيل بقبوله مطلقاً. و قيل بقبوله إلّا إذا كان له معارض من المسانيد المصحّحة، و لم يكن المرسل ممّن لا يرسل إلّا عن الثقة. و قيل بالمنع إلّا إذا عرف أنّه يرسل إلّا عن الثقة.

لنا : إنّ من شرط القبول معرفة عدالة الراوي و هي منتفية هنا. و رواية العدل عن أحد لا توجب تعديله. و لو كانت تعديلاً لم يكف في العمل بروايته، إذ التعديل إنّما يقبل مع انتفاء معارضة الجرح. و إنّما يعلم الحال مع تعيين المعدّل و تسميته لينظر هل له جرح أو لا؟ و مع الإيهام لا يؤمن وجوده و التمسك في نفيه بالأصل غير متّجه، إذ الاختلاف واقع في شأن كثير من الروايات^٣. و لا بدّ للمجتهد من البحث عن كلّ ما يحتمل أن يكون له معارض حتى يغلب على ظنّه إنتفاؤه. فظهر من هذا ضعف تلك الأقوال حتى الأخير. لأنّ العلم بعدالة الوسطة إن كان مستنداً إلى أخبار الراوي بأنّه لا يرسل إلّا عن الثقة فهو عمل بشهادته على مجهول العين و قد علم حاله. و إن كان مستنده الاستقراء لمراسيله و الاطلاع من خارج على أنّ المذهوف فيها لا يكون إلّا ثقة فهذا في معنى الاسناد، و لا نزاع لنا فيه.

قالوا : إنّ الفرع لا يجوز له أن يخبر عن المعصوم إلّا إذا صحّ له الأخبار عنه و إنّما يكون كذلك إذا ظنّ العدالة، و بأنّ علّة التثبيت هو الفسق و هو منتفية فيجب القبول، و بأنّ المسند جاز أن يكون

١- إنّ كتاب البهجة لثمرة المهجة لم يصل إلينا و لكن السيد ابن طاوس ذكر هذا الكلام بعينه في كتاب «كشف المحجّة لثمرة المهجة» ص ١٢٧ المطبوع في النجف الاشرف.

٢- الرعاية في علم الدراية : صص ٩٢-٩٤

٣- حاشية النسخة : قد علم من هذا أنّ العدل لو قال حدّثني عدل لم يكن ذلك في العمل بروايته. و من هذا القبيل وصف جماعة من الأصحاب كثيراً من الروايات بالصحة، فأثّر في الحقيقة أخبار لهم بتعديل رواياتها و هو بمجرد غير كافٍ في جواز العمل بها. الأهم إذا علم مذهبهم في الجرح و التعديل و كيفية الترجيح مع التعارض. فتأمل. (منه طاب ثراه)

مرسلاً فإنه يحتمل أن يكون بين فلان و فلان رواية لم يذكر فلا يقبل إلا أن يستفصل.
والجواب : إنه يجوز أن يعتمد على علم السامع بعدم مشافهته للمروى عنه وإن الواسطة بينهما موجودة فلا يلزم أن يظن عدالة الواسطة. وانتفاء علة التثبت موقوف على ثبوت العدالة كما مر تحقيقه. وقول الراوى عن فلان يقتضى بظاهره الرواية عنه بغير واسطة، ولهذا لا يجوز الإرسال مع احتمال اللقاء و يجوز مع عدمه.

واحتمال الشيخ - رحمه الله - على القول الثالث بأن الطائفة عملت بالمراسيل عند سلامتها عن المعارض كما عملت بالمسانيد. فمن أجاز أحدهما أجاز الآخر.

والجواب : إن التمسك بعمل الطائفة موقوف عندنا على بلوغه حد الإجماع ولا نعلمه.

تنبيه - وليعلم أن من الرواة جماعة أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنهم، وأقرّوا لهم بالفقه على ما نقله علماء الرجال كمحمد بن أبي عمير و أبان بن عثمان و عبدالله بن المغيرة و حماد بن عيسى و غيرهم. وقد فهم جماعة من المتأخرين من هذه العبارة أن كل حديث كان في طريقه أحد من هؤلاء الثقات وكان السند إليه صحيحاً فهو صحيح، و يجوز نسبته إلى أهل البيت - عليهم السلام - بمجرد ذلك من غير اعتبار العدالة فيمن يروى هو عنه، حتى لو روى عن معروف بالفسق أو بالوضع فضلاً عما لو أرسل الحديث كان ما نقله صحيحاً منسوباً إلى أهل العصمة - صلوات الله عليهم -.

و أقول : إن الظاهر أن المراد بهذه العبارة أنها كناية عن الإجماع على عدالة ذلك الراوى بخلاف غيره ممن لم ينقل الإجماع على عدالته، وهذا غير موجب لتصحيح الحديث مع الإرسال و توسط الغير الثقة الواقعيين بعده. فإن ما يصح عنه في هاتين الصورتين إنما هو قوله «سمعت فلاناً أو رويت عنه» وما في معناهما مما يستفاد من لفظه عن فلان مذكوراً كان باسمه أو مبهماً أو متروكاً. وهذا لا يقتضى علمه بصدور الحديث عن الإمام - عليه السلام - ولو كان ذلك معلوماً له بإحدى الطرق المفيدة للعلم كالتواتر ونحوه لما أرسله ولا نقله عن الفاسق. بل كان عليه أن يبين مأخذ علمه وطريق سماعه. كما لا يخفى على من تتبّع كتب الحديث والرجال، وعرف أحوال الثقات وشدة اعتنائهم ببيان كيفية سماعهم الحديث و غير ذلك مما يتعلق به. فلما لم يبين ذلك بل أرسل الحديث و نقله عن الواسطة علمنا أن علمه به مقصور على هذا الطريق، وليس له اطلاع على أزيد من ذلك. ثم لو تنزلنا عن هذا و قلنا بعدم ظهور تلك العبارة في المعنى الذي استفدناه فلا أقل من إحتيالها إيّاه وأنه المتيقن منها. فكيف يجوز التزام ما التزموه بمجرد هذه العبارة و تخصيص الأمر بالتثبت عند خبر الفاسق به سيما مع كثرة وقوع الغلط في نقل مثل هذا الإجماع، كما ستحققه فيما بعد إن شاء الله.

ثم المشهور بين المتأخرين أن مراسيل ابن أبي عمير في قوة المسانيد، فإن كان اعتمادهم فيه على ذلك الاجماع كما نقله الكشي في حقه فقد عرفت ما فيه، مع أنه لا وجه لتخصيص هذا بابن أبي عمير كما هو ظاهر جماعة منهم، وإن كان غير ذلك فلا نعرفه، وعليهم أن يثبتوا مأخذه حتى نتكلم عليه على أن ابن أبي عمير يروى عن مائة رجال من أصحاب الصادق - عليه السلام - وفيهم ضعفاء ومجاهيل. فلو أرسل كان الامر مردداً بينهم ومن أين لنا أن المروى عنه هناك ثقة. وقد اعترف المحقق الشيخ نجم الدين الحلي - طاب ثراه - بذلك في المعتبر^١ حيث قال في مباحث سنن الوضوء: «ولو احتج محتج بما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله - عليه السلام - إلى أن قال: كان الجواب الطعن في السند بالإرسال. فإن قال: مراسيل ابن أبي عمير يعمل بها الأصحاب. قلنا: منعنا ذلك لأن في رجاله من طعن الأصحاب فيه وإذا أرسل إحتمل أن يكون الراوى أحدهم». هذا كلامه طاب ثراه.

تنبيه آخر - وينبغي أن يعلم أن من الرواة المخصوصين بواحد من الأئمة المعصومين - صلوات الله عليهم - من يعلم من ظاهر حاله أنه لا يسئل شيئاً من الأحكام بحيث يعتقده ويرويه إلا عن ذلك الامام - عليه السلام - لثقتة وجلالة قدره كزرارة ومحمد بن مسلم وعلي بن مهزيار واضرابهم. فمن هذا شأنه فضممراته في قوة المصترحات لتعيين المسئول عنه فلا يخرج بذلك عن الصّحاح. بل قيل يستفاد من كتب المتقدمين أن الأضمار في مثل هذه الأحاديث إنما يحصل من قطع الاخبار بعضها من بعض. فإن الراوى كان يصريح بإسم الامام الذي روى عنه في أول الروايات، ثم قال «وسألت عن كذا» إلى أن يستوفي الروايات التي رواها عن ذلك الامام - عليه السلام - فلما حصل القطع توهم الإضمار فينبغي التنبيه لذلك.

تنبيه آخر - وليعلم أن من الرواة من يروى حديثاً عن أحد بغير واسطة تارة، ويروى ذلك الحديث بعينه عن ذلك المروى عنه بواسطة أخرى. وقد يظن أن ذلك موجب لاضطراب فيه، لأنه غير جازم بأنه ممن يروى، فيجب أن يرد حديثه. وأنت تعلم أن تعدد سماعه ممكن، فلم لا يجوز أن يكون سماعه منه تارة على سبيل المشافهة وتارة على سبيل النقل وهذا غير موجب للرد كما لا يخفى.

تدارك - كلما ذكرناه من الشروط في قبول أخبار الآحاد والاختلاف فيها فأنما يجري فيما يتعلق بأحكام الحلال والحرام، دون ما يتعلق بنحو القصص والمواعظ وفضائل الأعمال. فإن الحق قبولها في أمثال ذلك كائناً ما كان. اللهم إذا بلغ الضعف حدّ الوضع والاختلاف، وكان ذلك مفهوماً

من السياق. إذ ليس في المواعظ والقصص غير محض الخبر، والعلماء المحققون يتساهلون كثيراً في أدلة السنن. والأصل في ذلك ما رواه الخاصة والعامة عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه قال: «من بلغه عن الله فضيلة فأخذها وعمل بها فيها إيماناً بالله ورجاء ثوابه، أعطاه الله تعالى ذلك وإن لم يكن كذلك»^١. وروى هشامة بن سالم بسند حسن عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق - عليهما السلام - أنه قال: «من سمع شيئاً من الثواب على شيء فصنعه كان له أجره وإن لم يكن على ما بلغه»^٢. وفي معناهما روايات أخرى وهي متعلقات بالقبول عند الأصحاب، وقد اشتهر العمل بمضمونها بينهم. وعلى هذا فالعمل بالأخبار الضعيفة في أدلة فضائل الأعمال ليس العمل بها حقيقة، بل بهذا الحديث الحسن المشتهر المعتضد بالروايات الأخرى كما لا يخفى.

اصل: تعرف عدالة الراوي وجرحه بالاختبار بالصحة المتأكدة، وباشتهارها بين العلماء وأهل الحديث، وبشهادة القرائن المتكثرة المتعاضدة، وبالتزكية والجرح من العدل العالم بها أو مع ذكر السبب. وهل يكفي فيه الواحد أم لابد من التعدد؟ قولان. والاكثر على الأول^٣، وهو الأقرب. لنا: إن آية التثبيت^٤ كما دلت على التعويل على رواية العدل الواحد دلت على التعويل على تزكيته وجرحه أيضاً.

قالوا: إن الأخبار بعدالة الراوي شهادة فلا بد فيه من العدلين.

والجواب: منع المقدمتين. وهلا كانت تزكية الراوي كأغلب الأخبار في أنها ليست شهادة، مع أن شهادة الواحد مقبولة في بعض الموارد عند علمائنا، بل شهادة المرأة الواحدة في بعض الاوقات عند أكثرهم.

قالوا ثانياً: مقتضى اشتراط العدالة إعتبار حصول العلم بها، وقول الاثنين يقوم مقامه شرعاً فيغنى عنه، وما سواه يتوقف الاكتفاء به على الدليل.

والجواب: إن الدليل الدال على قبول رواية العدل الواحد أعني آية التثبيت بعينه هو الدليل على قبول تعديله وجرحه أيضاً من غير فرق. فكما أن قول الاثنين معتبر شرعاً حيث لا سبيل إلى العلم فكذا قول الواحد بمقتضى ذلك الدليل، بل الدليل الآخر الذي ذكرناه على قبول ههنا أيضاً كما لا يخفى على المتأمل. ثم ههنا إشكال وهو أن إعتقاد الناس اليوم في الجرح والتعديل إنما هو على الكتب المصنفة

٢- الاصول من الكافي ٢: ٨٧، بحار الأنوار ٢: ٢٥٦

١- عدة الداعي ٤: ٢٥٦، بحار الأنوار ٢: ٢٥٦

٣- واختاره العلامة في التهذيب وعزاه في النهاية إلى الأكثر، وقال المحقق لا يقبل فيها إلا ما يقبل في تزكية الشاهد وهو شهادة عدلين وهذا عند صاحب المعالم هو الحق. (معالم الدين: ٢٠٤)

٤- قوله تعالى «إن جانكم فاسق نبأ فتيبوا» (المحجرات: ٦)

فيهما، وقلما يتعرّضون فيها لبيان السبب والاختلاف واقع في أسباب الجرح والتعديل بسبب اختلافهم في الكبار وغير ذلك. ومذهبهم فيها غير معلوم حتى يعلم موافقته لمذهب المعتبر ليعمل على إطلاق قولهم. فاشتراط أحد الأمرين من العلم بهما أو ذكر السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد بابيه في الأغلب.

والذي مازال يختلج بالبال في دفع هذا الاشكال أن يقال : إن الاعتماد في ذلك إنما هو على قول العلماء المعتمدين والمشاهير المطلعين على سرّ اشتراط العدالة، ولا شك أنهم عالمون بما يخل بها بحيث يوجب ردّ حديث صاحبها، بل لا يُراد العدالة هنا أمر معلوم لا يجوز التجاوز عنه، بل المراد بها ما يتوقّى صاحبها عما يوجب الاختلال في المقال، وذلك أمر مختلف باختلاف الناس والأحوال، وإنما عرفت العدالة بما عرفت به بناء على الغالب. وأما ما نقل من أنه قيل لبعضهم لم تركت حديث فلان؟ فقال «رأيت يركض على برزون»^١ وسئل آخر عن رجل من الرواة فقال «ما اصنع بحديث أنه ذكر يوماً عند حماد فامتخط»^٢ وأمثال ذلك، فلا يقدر في قلنا. لأنّ أمثال هؤلاء غير معلوم الحال ولا هم من علماء الرجال. ونحن لا نعتمد في ذلك على أقوال أمثالهم الذين لا يعرف أحوالهم، بل إنّما اعتمادنا على أقوال فحول علماء الرجال وهم مشهورون معروفون بالعلم والحال وصدق المقال. هذا ما خطر بالبال في دفع الإشكال ولم أجِد في كلام أحد في دفعه ما يطمئن به النفس. والله أعلم بحقيقة الحال.

تذنيب - التعارض بين الجرح والتعديل كالتعارض بين الاخبار في وجوب الترجيح متهما أمكن ومع عدم التوقف، وتقديم الجرح في بعض الصور كما ذهب اليه الاكثر خارج عن محل النزاع إذ لا تعارض هناك.

اصل : طرق تحمّل الحديث ستّة : السماع من الشيخ، والقراءة عليه، والسماع بقراءة الغير، والاجازة، والمناولة^٣، والمكاتبة. وأولها أوليها ومع تاليه أقواها والبواقي أدناها. والكل مرتبة. وقد يزداد سابع وهو الوجادة. وأثرها بالنسبة الى العمل إنّما يظهر حيث لا يكون متعلّقها معلوماً بالتواتر ونحوه ككتيب أخبارنا الأربعة، فإنّها متواترة عن مصنّفها إجمالاً، والعلم بصحّة معانيها تفصيلاً يستتفاد من قرائن الأحوال، ولا مدخل لهذه الطرق فيه غالباً. وإنّما فائدتها حينئذ بقاء إتصال

١- البرزّون : يُطلق على غير العربي من الخيل، عظيم الخلقة، غليظ الاعضاء، قويّ الأرجل (المعجم الوسيط : ٤٨) و يقال بالفارسيه : اسب تاتاري.

٢- امتخط فلان : أخرج ما في أنفه (المعجم الوسيط : ٨٥٧)

٣- المناولة هي أن يشافه المحدث غيره و يقول له في كتاب أشار اليه هذا سماع من فلان يجرى بجرى أن يقرنه عليه و يعترف به له في علمه بأنّه حديثه و سماعه. (معالم الدين : ٢١٢)

سلسلة الأسناد بالنبي والائمة - عليهم السلام - و ذلك امر مطلوب مرغوب اليه للتيمّن. نعم رعاية الصحيح والأمن من التصحيف و شبهه من أنواع الخلل والمعارفة باصطلاحاتهم - عليهم السلام - يزيد وجه الحاجة الى السماع ونحوه، و ذلك ظاهر.

اصل : إذا روى عن النبي - صلى الله عليه وآله - أو أحد من الائمة - عليهم السلام - أنهم فعلوا فعلاً بصورة العبادة بحيث يفهم منهم قصد القربة فيه، فإن علم مع ذلك أنهم فعلوه على سبيل الوجوب أو الندب فعلياً أن نفعله على ذلك الوجه و نعتقده كذلك، وإن جوزنا كونه من خواصه - صلى الله عليه وآله - لعموم الأمر بالتأسي فلا يختص إلا مع العلم بذلك. وإن لم يعلم وجهه نحكم عليه بالاستحباب و نفعله على هذا الوجه، لثبوت الرجحان و عدم دليل على المنع من الترك مع أن الأصل ينفيه كما هو الظاهر.

الثقل في الإجماع فيه أربعة أصول

اصل : الإجماع اتفاق المجتهدين في عصر على أمر. قالوا : إنه حجة لكشفه عن دخول المعصوم، إذ عندنا أن زمان التكليف لا يخلو من امام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع الى قوله فيه، فمتى اجتمعت الامة على قول كان داخلاً في جملتها قطعاً. فحجته إنما هي باعتبار كشفه على الحجة التي هي قول المعصوم لأنه حجة في نفسه. فلو خلى المائة من فقهاءنا عن قوله (ع) لما كان حجة، و لو حصل في اثنين لكان قولها حجة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله (ع) ^١. فعلى هذا تعدد فائدته لو علم الامام بعينه. نعم يتصور وجودها حيث لا يعلم بعينه، و لكن يعلم كونه في جملة المجمعين.

قالوا : لا بد في ذلك من وجود من لا يعلم أصله و نسبه في جملتهم، إذ مع علم أصل الكل و نسبهم يقطع بخروجه عنهم. و قيل : هذا ليس بكافي فيه، بل لا بد من العلم القطعي بدخوله، و هو الحق.

و على هذا، فلا يتحقق الإجماع إلا فيما كان من ضروريات الدين أو ضروريات مذهب الاماميّه كتحرير الخمر و وجوب مسح الرجلين في الوضوء و نحوهما لا غير هذا. و قد خالفنا المخالفون بعد اتفاقهم لنا في الحجية في مدرّكها، و نقلوا لذلك وجوهاً من للعقل والنقل لا يجدي ذكرها طائلاً. و من شاء أن يقف عليها فليطلبها من مظانها. و شبهة منكري الحجية ركيكة

١ - قال المحقق في المعتبر : أمّا الإجماع فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم. فلو خلى المائة من فقهاءنا عن قوله (ع) لما كان حجة، و لو حصل في اثنين لكان قوله حجة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله (ع). (المعتبر ١ : ٦)

واهيئة، فهي بالاعراض عنها أجدر.

تفريع : إذا اختلف أهل العصر على قولين فلا يجوز إحداث قول ثالث^١، مثل أن يطأ المشتري البكر ثم يجد فيها عيباً فقيلاً : الوطى يمنع الرد وقيل : يردّها مع أرش النقصان وهو تفاوت قيمتها بكراً وثيباً، فلا يجوز القول يردّها مجاناً على مذهبنا. لأنّ الإمام في إحدى الطائفتين، فالحق مع واحدة منهما، والأخرى على خلافه. هذا إذا علم كونه - عليه السلام - في إحداهما قطعاً وإلا فلا. وأمّا على مذهبهم فيمكن القول بالجواز، ومحقّقوهم على المنع إن رفع متفقاً عليه كما في المسئلة المذكورة والجواز إن لم يرفع كما في فسخ النكاح بأحد العيوب الخمسة. فقيلاً : لا فسخ بشيء منها، وقيل : يفسخ بكل واحد منها. فالقول بفسخ بعضها دون بعض غير رافع لما اتفقت عليه الأمة، بل موافق لكل من القولين في البعض. وفيه شيء. ويتفرّع على الأصل أيضاً ما إذا اختلفوا على قولين وكان رجال إحدى الطائفتين معلوم النسب. فعلى مذهبنا يستعين بالعمل بالقول الآخر دون مذهبهم.

اصل : إذا قال بعض المجتهدين قولاً وعرف به الباقيون فسكتوا ولم ينكروا عليه، والحق أنّه ليس إجماعاً ولا حجة. لأنّ السكوت أعم من الرضا، فجاز أن يكون للتقية أو خوف الفتنة أو غير ذلك. كما نقل عن ابن عباس في مسئلة القول أنّه سكبت ثم أظهر الإنكار، فقيلاً له في ذلك، فقال : «إنّه والله لكان رجلاً مهيباً»^٢ يعني عمر. وشبهة المخالف في هذا ضعيفة جداً فلا قاعدة في إيرادها.

اصل : الحق إمتناع الإطلاع عادةً على حصول الإجماع في زماننا هذا وما ضاهاه^٣ من غير جهة النقل، إذ لا سبيل إلى العلم بقول المعصوم بكثرة المؤمنين وانتشارهم في البلدان، فإنّهم لا يعرفون بأعيانهم فضلاً عن تفاصيل أحكامهم. نعم يمكن ذلك في الزمان المقارن لعصر ظهور الأئمة - عليهم السلام - لإمكان العلم بأقوالهم وقتئذٍ، حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بأسرهم، فاتفقهم كاشف عن وصول ذلك إليهم من إمامهم وقُدوتهم؛ وإن كان هذا أيضاً لا يخلو من إشكال عند المنصف. وعلى هذا فكل إجماع يدّعى في كلام الأصحاب من عصر الشيخ الطوسي - رحمه الله - إلى زماننا هذا وليس مستنداً إلى نقل متواتر وآحاد، فلا بدّ من أن يراد به واحد مما ذكره الشهيد^٤ - رحمه الله - من الشهرة أو عدم الظفر حين دعوى الإجماع بالمخالف أو بتأويل المخلاف

١- ذهب الأكثر إلى عدم جوازه مطلقاً وذهب الحنفية إلى جوازه مطلقاً وذهب الحنابلة إلى تفصيل. (حاشية ملاحق

على المعالم : ص ١٣٣)

٢- الحاشية : أي ما شابهه

٣- لم نجد هذه الرواية

٤- ذكره الشهيد في الذكرى على ما نقل عنه صاحب المعالم. (معالم الدين : ١٧٦)

على وجه يمكن مجامعته لدعوى الاجماع وإن بعد أو ارادتهم لاجماع على روايته بمعنى تدوينه في كتبهم منسوباً الى الائمة - عليهم السلام - ، لا بتنازع إرادة المعنى المصطلح عليه.

و هل هو حجة؟ الظاهر لا، لعدم دليل عليها. و ما استدلل به الشهيد^١ - رحمه الله - من «أن عدالتهم تمنع من الإقتحاح على الإفتاء بغير علم، و لا يلزم من عدم الظفر بالدليل عدم الدليل و بأن الظن يقوى في جانب الشهرة» ضعيف. لأن العدالة إنما يؤمن معها تعمد الإفتاء بغير ما يظن بالاجتهاد، و ليس الخطاء بأمون على الظنون^٢. والشهرة التي يحصل معها قوة الظن هي الحاصلة قبل زمن الشيخ - رحمه الله - لا الواقعة بعده. و أكثر ما يوجد مشهوراً في كلام الاصحاب حدث بعد زمان الشيخ الطوسي - ره - كما نبه عليه الشهيد^٣ - طاب ثراه - مبيناً لوجهه. و قد مرّ مفصلاً في مباحث السنة. و قال - طاب ثراه - في بعض رسائله و نعم ما قال «و أمّا ما اشتهر بينهم من أنه متى لم يعلم في المسئلة مخالف أو علم مع معرفة أصل المخالف و نسبه يتحقق الاجماع و يكون حجة، و يجعل قول الامام في الجانب الذي لا ينحصر» و نحو ذلك مما يبتوه و اعتمدوه فهو قول بجانب للتحقيق جداً، ضعيف المأخذ. و من أين يعلم أن قوله - عليه السلام - و هو بهذه الحالة من جملة أقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين. قال: ثم متى بلغ قول أهل الاستدلال من أصحابنا في عصر من الأعصار السابقة حداً لا ينحصر، و لا يعلم به بلد القائل و لا نسبه، و هم في جميع الأزمان محصورون منضبطون بالإشتهار والكتابة والتحرير لأحوالهم على وجه لا يتخالف معه شك و لا يقع معه شبهة، و مجرد احتمال وجود واحد منهم مجهول الحال مغموم في جملة الناس مع بعده مشترك من الجانبين. فإن هذا إن أثر كان احتمال وجوده مع كل قائل ممكناً، و مثل هذا لا يلتفت اليه أصلاً رأساً.

و قد قال المحقق في المعتبر^٤ - و نعم ما قال - : «الاجماع حجة بانضمام المعصوم. فلو خلى المائة من فقهاءنا عن قوله لما كان حجة. فلا تغتر بمن يتحكم في دعوى الاجماع باتفاق الخمسة أو العشرة

١- استدلل به في الذكرى كما نقل عنه صاحب المعالم. (معالم الدين : ١٧٨)

٢- هذا حق، و لكن الظاهر أن توافق جمع من العلماء العظام على المنطأ بعيد فيحصل الظن بأن مستندهم حق. (حاشية

ملاصالح على المعالم : ص ١٣٢ ب)

٣- قال الشهيد الثاني في الرعاية : «أنا نمنع من كونه هذه الشهرة التي ادعوا مؤثرة في جبر الخبر الضعيف. فإن هذا إنما يتم لو كانت الشهرة متحققة قبل زمن الشيخ و الامر ليس كذلك. فإن من قبله من العلماء كانوا بين مانع من خبر الواحد مطلقاً كالمترضى و الأكثر على ما نقله جماعة و بين جامع الاحاديث من غير التفات الى تصحيح ما يصح و رد ما يرد. فالعمل بمضمون الخبر الضعيف قبل زمن الشيخ على وجه يجبر ضعفه ليس بتحقيق. و لما عمل الشيخ بمضمونه في كتبه الفقهية جاء من بعده من الفقهاء و أتبعه منهم عليها الأكثر تقليلاً له. (الرعاية في علم الدراية : صص ٩٢-٩٣)

٤- المعتبر ١ : ٦

من الأصحاب مع جهالة قول الباقيين، إلا مع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة.» انتهى. و من أين يحصل العلم القطعي بموافقة قوله - عليه السلام - لأقوال الاصحاب، مع هذا الانقطاع المحض والمفارقة الكلية والجهل بما يقوله على الاطلاق من مدة يزيد عن ستمائة سنة. و قريب من قول المحقق قول العلامة في نهاية الوصول فأنه لما أورد على نفسه : «أنه لا يمكن العلم باتفاق الكل على وجه يتحقق دخول المعصوم فيهم، أجاب : بأن الفرض دخوله فيهم، إذا اجماع إنما يتم به فلا يمكن منع دخوله»^١ انتهى.

و بما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجهل بحاله على ما وصفناه و بين قول رجل من علماء المسلمين في أقطار الارض، حيث حكم الجمهور بتحقيق إجماع المسلمين، و لم يقدح فيه احتمال مخالف في بعض الأقطار لا يعلم. و وجه الفرق : إن قول هذا البعض في قطر من أقطار الارض مع كونه مجتهداً مطلقاً مما يستحيل خفائه والجهل بعينه عادة. فلو كان ثم من هو بهذه الصفة يظهر للمسلمين و نقل قوله هذا مما يدل عليه العلم العادي قطعاً، و إن حصل شك في العلم فلا أقل من الظن الغالب المتأخم للعلم الكافي في الدلالة على مسألة شرعية، حيث أن طرق الفقه كذلك بخلاف قول الامام - عليه السلام - المجهول عنه و محلّه و كلامه في هذه الاعصار المتطاولة بكل وجه. فإن إدخال قوله مع جملة أقوال قوم معلومين تحكّم ظاهر.

نعم يتوجه العلم بقول المعصوم و دخوله في أقوال شيعته عند ظهوره، كما اتفق لأبائه عليهم السلام - في مسائل كثيرة اتفقت فيها كلمة علماء شيعتهم والروايات بها عنهم، كالقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والمنع من مسح الخفين و منع العول والتعصيب في الإرث و نظائر ذلك.

و أما الفرع التي تجددت حال الغيبة و وقع الخلاف فيها فالرجوع فيها الى ما ساق اليه الدليل من الكتاب والسنة و غيرها من الأدلة المعتبرة شرعاً لا الى مثل هذه الدعاوى العارية عن البرهان. و هذا ذرّة^٢ من مقال في هذا المقام و بقي الباقي في الخيال. فتنبّه له و لا تكن بمن يعرف الحق بالرجال فتقع في مهاوى الضلال. هذا كلامه أعلى الله مقامه و هو كلام متين رشيق و بالتأمل حقيق، و فيه «ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع و هو شهيد»^٣.

اصل : طريق نقل الاجماع إما متواتر أو آحاد، و كلاهما إنما يفيد القطع زعماً منه أن الاجماع

١- نهاية الوصول : ص ٨٥ پ

٢- يقال : بلغت ذرّة من خبر أي طرّف منه (المعجم الوسيط : ٣١٠)

٣- ق : ٢٧

كالخبر. و جوابه : إن التواتر إنما يفيد القطع إذا كان مستنداً الى محسوس، والاجماع تطابق آراء رؤساء الدين على حكم وإذعانهم عن أمرهم به، وهذا الإذعان غير محسوس. وإنما المحسوس قول كل واحد منهم «أنا أذعن بهذا الامر» و تواتر هذا عن كل منهم لا يفيد القطع بأنه يذعن به في الواقع لاحتمال التقيّة أو خوف الفتنة أو غير ذلك، نعم يفيد الظن به لإصالة عدمها هذا.

و ما قيل : من أن الاجماع أصل من أصول الدين فلا يثبت بخبر الواحد. فجوابه : منع كلفة الثانية، فإن السنة أصل من أصول الدين و قد قُبل فيه خبر الواحد.

تنبيه - قال بعض المحققين^١ : «لابدّ لحاكي الاجماع من أن يكون علمه بإحدى الطرق المفيدة للعلم، و أقلّها الخبر المحفوف بالقرائن. فلو انتفى ولكن كان وصوله بأخبار من يقبل أخباره ليكون حجة وجب البيان حذراً من التدليس. لأنّ ظاهر الحكاية الإستناد الى العلم والفرض إستنادها الى الرواية، فترك البيان تدليس. وبالجمله فحكم الاجماع حيث يدخل في حيز النقل حكم الخبر، فيشترط في قبوله ما يشترط هناك. و يثبت له عند التحقيق الأحكام الثابتة له حتى حكم التعادل والترجيح».

قلت : الظاهر عدم لزوم البيان في هذه الاعصار لأن العلم به ممتنع إلا فيما كان من ضروريات الدين، إذ لا سبيل اليه إلا بالخبر وهو لا يفيد العلم، فلا تدليس حينئذ. و ذلك كقولنا : قال رسول الله - صلى الله عليه وآله - كذا، ولا شك في جوازه.

و أمّا قوله : «فحكم الاجماع حينئذ حكم الخبر» فهو في غاية المتانة كما يظهر عند التأمل. و على هذا يجوز ترجيح خبر الواحد الصحيح على الاجماع المنقول إذا لم يبلغ حد التواتر، فتنبيه لذلك و لا تكن من الغافلين. هذا في الاجماع الذي نقله القدماء بمَن كان قبل الشيخ الطوسي - رحمه الله - دون المتأخرين، لما عرفت أن لهم في الاجماع اصطلاحاً آخر أشار اليه الشهيد^٢ - رحمه الله - و قد نقلنا عنه و ذكرنا أنه ليس بحجة، على أننا قد رأينا منهم تناقضاً بيّناً في هذا النقل غير مرّة. فإنهم ربما ينقلون في بعض كتبهم الاجماع في مسألة ثمّ يذكرون الخلاف في تلك المسئلة بعينها في موضع آخر من ذلك الكتاب أو كتاب آخر، بل ربما ينقلون الاجماع ايضاً على خلاف ذلك الحكم في تلك المسئلة بعينها. و قد جمع الشهيد الثاني قريباً من أربعين مسألة من هذا القبيل عن الشيخ الطوسي وحده ليكون أنموذجاً لذلك. و على هذا فلا اجماع منقولاً في مذهبنا لأننا ما نسمع نقل الاجماع إلا من الشيخ أو من تأخر عنه دون القدماء - طاب ثراهم - فتنبيه و لا تكن بمَن يعرف الحق بالرجال !

١- و هو الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني في كتاب معالم الدين : ص ١٨٢

٢- و هو الشهرة، ذكره في الذكرى و نقل عنه صاحب المعالم. (معالم الدين : ١٧٦)

القول في أدلة العقل و فيه سبعة أصول

أصل : خُلُو الذمّة عن الشواغل. فإذا ادّعى مدّع حُكماً شرعياً جاز لخصمه أن يتمسك في انتفائه بالبرائة الأصلية^١، فيقول : لو كان ذلك الحكم ثابتاً لكانت عليه دلالة شرعية لكن ليس كذلك، فيجب نفيه. ولا يتم هذا الدليل إلا ببيان مقدمتين. إحداهما : إنه لا دلالة عليه شرعاً بأن تضبط طرق الاستدلالات الشرعية و يبين عدم دلالتها. والثانية : أن يبين أنه لو كان هذا الحكم ثابتاً لدلت عليه إحدى تلك الدلائل، بأنه لو لم يكن عليه دلالة لزم التكليف بما لا طريق للمكلف إلى العلم به و هو تكليف بما لا يطاق. و لو كان عليه دلالة غير تلك الأدلة لما كانت أدلة الشرع منحصرة فيها، لكن قد بينّا إحصار الأحكام في تلك الطرق، و عند هذا يتم كون ذلك دليلاً على نفي الحكم و قد نبّه عليه الصادق - عليه السلام - بقوله « كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي »^٢.

أصل : إذا ثبت حكم في وقت ثم جاء وقت آخر و لم يقم دليل على انتفاء ذلك الحكم، هل يحكم ببقائه على ما كان و هو الاستصحاب أم يفتقر الحكم به في الوقت الثاني إلى دلالة كما يفتقر نفيه إلى الدلالة؟ فأكثر أصحابنا على الأول و السيد المرتضى و بعض المتأخرين - رحمهم الله - على الثاني، و هو الحق. و قد مثلوا له بالمتيمّم إذا دخل في الصلاة ثم رأى الماء في أثناءها، فالاتفاق واقع على وجوب المضى فيها قبل الرؤية. فهل يستمرّ على فعلها بعده إستصحاباً للحال الأول أم يستأنفها بالوضوء؟ إحتج السيّد^٣ - ره - « بأن في إستصحاب الحال جمعاً بين حالين في حكم من غير دلالة، لأنّ الحالين مختلفان من حيث كان غير واجد للماء في إحداهما و اجداً له في الأخرى، فكيف سويّ بين الحالين من غير دلالة؟ »

قال : و إذا كنّا قد أثبتنا الحكم في الحال الأولى بدليل، فالواجب أن ينظر. فإن كان الدليل يتناول الحالين سويّاً بينهما فيه و ليس ههنا إستصحاب، و إن كان تناول الدليل إنّما هو للحال الأولى فقط و الثانية عارية من دليل فلا يجوز إثبات مثل الحكم بها من غير دليل. و جرى هذه الحالة مع الخلوّ عن الدليل مجرى الأولى لو خلّت عن الأدلة. فإذا لم يجز إثبات الحكم في الأولى إلاّ بدليل فكذلك الثانية.

ثمّ أورد سؤالاً حاصله^٤ : إنّ ثبوت الحكم في الحالة الأولى يقتضى إستمراره إلاّ لما نفع. إذ لو لم

١ - حاشية النسخة : لأنّها كانت بريئة قبل التكليف كعائلة الصباء. فكلّمّا دلّ الدليل على التكليف به بعد فذاك و الأفهو يأنّ على حاله من البرائة. و هذا دليل قوى متين. فتأمل و لا تكن من الغافلين. (منه)

٢ - الدررعة ٢ : ٣٥٤

٣ - الوسائل ٩١٧٤ و أيضاً ١٨ : ١٢٧

٤ - الدررعة ٢ : صص ٣٥٥-٣٥٧

يجب ذلك لم يعلم استمرار الأحكام في موضع، و حدوث الحوادث لا يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة الفلك و ما جرى مجراه من استمرار الحوادث، فيجب إستصحاب الحال ما لم يمنع مانع.

و أجاب بأنه : لا بد من إعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الأولى و كيفية إثباته. و هل يثبت ذلك في حالة واحدة أو على سبيل الاستمرار، و هل يعلق بشرط مراعى أو لم يتعلق؟ قال : و قد علمنا أن الحكم الثابت في الحال الأولى إنما يثبت بشرط فقد الماء و الماء في الحالة الثانية موجوداً. و اتفقت الأمة على ثبوته في الأولى و اختلف في الثانية، فالحالتان مختلفتان. و قد ثبت في المعقول أن من شاهد زيدا في الدار ثم غاب عنه، لا يحسن أن يعتقد استمرار كونه في الدار إلا بدليل متجدد و صار كونه في الدار في التالي، و قد زالت الرؤية بمنزلة كون عمرو فيها مع فقد الرؤية. فأما القضاء بأن حركة الفلك و ما جرى مجراها لا يمنع من استمرار الأحكام، فذلك معلوم بالأدلة. و على من ادعى أن برؤية الماء لم يتغير الحكم، الدلالة. ثم قال : و يمثل ذلك تحييب من قال، فيجب أن لا يقطع بخبر من أخبرنا عن مكة و ما جرى مجراها من البلدان على استمرار وجودها. و ذلك أنه لا بد للقطع على الاستمرار من دليل إما عادة أو ما يقوم مقامها. و لو كان البلد الذي أخبرنا عنه على ساحل البحر لجوزنا زواله بغلبة البحر إلا أن يمنع من ذلك خبر متواتر، فالدليل على كله لا بد منه». هذا كلامه رحمه الله.

و قال المحقق^٢ - طاب ثراه - : «والذي نختاره نحن أن ينظر في الدليل المقتضى لذلك الحكم. فإن كان يقتضيه مطلقاً و جب القضاء باستمرار الحكم، كعقد النكاح مثلاً يوجب حل الوطى مطلقاً. فإذا وقع الخلاف في الألفاظ التي يقع بها الطلاق كقوله أنت خلية و برية، فإن المستدل على أن الطلاق و لا يقع بهما لو قال حل الوطى ثابت قبل النطق بهذه فيجب أن يكون ثابتاً بعده، لكان استدلالاً صحيحاً. لأن المقتضى للتحليل و هو العقد إقتضاء مطلقاً، و لا يعلم أن الألفاظ المذكورة رافعة لذلك الإقتضاء فيكون الحكم ثابتاً عملاً بالمقتضى.

لا يقال : المقتضى هو العقد و لم يثبت أنه باق، فلم يثبت الحكم.

لأننا نقول : وقوع العقد يقتضى حل الوطى لا مقيّداً بوقت، فيلزم دوام الحل نظراً الى وقوع المقتضى لا الى دوامه، فيجب أن يثبت الحل حتى يثبت الراجع. فإن كان الخصم يعنى بالاستصحاب ما أشرنا اليه ذلك عملاً بغير دليل، و إن كان يعنى به أمراً وراء ذلك فنحن مضربون عنه». إنتهى كلامه أعلى الله مقامه، و هو جيّد جداً.

١- لا ينبغي أن هذا الكلام لا يجري في سائر عمال الاستصحاب كما عرفت. (حاشية سلطان العلماء على المعالم : ص ٤٣)

٢- و هذا الكلام محكياً عنه في المعالم (معالم الدين : ٢٣١) واختار المحقق في المعتبر قول السيد المرتضى.

و حاصل استدلاله : إن مقتضى للحكم الأول ثابت والعارض لا يصلح رافعاً له، فيجب الحكم بثبوته في الثاني. أمّا إن مقتضى الحكم الأول ثابت : فلأنّا نتكلّم على هذا التقدير. و أمّا إن العارض لا يصلح رافعاً : فلأنّ العارض إنّما هو احتمال تجدّد ما يوجب زوال الحكم، لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال عدمه فيكون كلّ واحد منها مدفوعاً بمقابله، فيبقى الحكم الثابت سليماً عن رافع^١. و ممّا يؤيد ذلك أن العاقل إذا التفت الى ما حصل بيقين و لم يعلم و لم يظنّ طرد ما يزيله حصل له الظن ببقائه قطعاً. و قد ثبت عليه قوله - صلى الله عليه و آله^٢ - «إنّ الشيطان ليأتى أحدكم فينفخ بين إبيه و يقول أحدثت أحدثت، فلا ينصرفنّ حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»، و قول الباقر^٣ - عليه السلام - : «لا ينقض اليقين أبداً بالشك و لكن ينقضه بيقين آخر»، و قول الصادق^٤ - عليه السلام - : «إياك أن تحدث وضوء حتى تستيقن أنك قد أحدثت»، و قوله^٥ - عليه السلام - : «كلّ شيء نظيف حتى تعلم أنّه قذر، فإذا علمت فقد قذر و ما لم تعلم فليس عليك»؛ فعلم من هذا أن كلّ شيء محمول على ما خلق عليه حتى يعلم خلافه إذا اصل عدم طريان الرفع. و على هذا فلا يلزم في الحكم في الحالة الثانية العلم باستمرار المقتضى، بل يكفي فيه عدم العلم بالرفع. و هذا الأصل في الحقيقة يرجع الى الأصل السابق كما يظهر عند التأمل الصادق.

اصل : قيل : الأصل في المنافع الإباحة لقوله تعالى «خلق لكم ما في الارض جميعاً»^١، و في المضار أي موزيات القلوب التحريم لقوله^٢ - صلى الله عليه و آله - «لا ضرر و لا ضرار في الاسلام»، و في تصرفات المسلم الصحة، و في البيع اللزوم، و في إطلاق اللفظ الحقيقة، و في كلّ شيء يحتمل أن يكون من أفراد محصورة و أن يكون من أفراد غير محصورة أن لا يكون من المحصورة. فالأصل في كلّ شيء أن يكون طاهراً لأنّ التجاسة محصورة، والأصل عدم كونه منها. وكذا الأصل في الحيوان غير الطير أن لا يكون ممّا يؤكل لحمه لأنّ مأكول اللحم محصور، والأصل عدم كونه منه. والوجه في بعض هذه الأصول غير واضح سيّما الأخير. و روى مسعدة بن صدقة الموثق عن مولانا

١- حاشية النسخة : قال الشهيد - رحمه الله - في الذكرى : قولنا اليقين لا يرفع الشك، لا نعني به اجتماع اليقين والشك في الزمان الواحد والامتناع ذلك، ضرورة أنّ في أحد النقيضين يرفع يقين الآخر، بل المعنى أن اليقين الذي في الزمن الأول لا يخرج عن حكمه بالشك في الزمن الثاني لإصالة بقاء ما كان. فيؤول الى اجتماع الظن والشك في الزمان الواحد، فيرجع الظن عليه كما هو مطرد في العبادات. (منه)

٢- لم نجد هذه الرواية و لكن قريب منها قال أبو عبد الله (ع) «إنّ الشيطان لينفخ في دهر الانسان حتى يتخيل اليه أنّه قد خرج منه ريح، فلا ينفض الوضوء إلّا ربح تسمعها أو تجد ريحها». (الوسائل ١ : ١٧٥)

٣- الوسائل ٥ : ٣٢١

٤- الوسائل ١ : ١٧٦ و أيضاً ١ : ٣٣٢

٥- الوسائل ٢ : ١٥٤

٦- البقرة : ٢٩

٧- الوسائل ١٧ : ٣٧٦

الصادق - عليه السلام - أنه قال ^١: «كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه، فتدعه من قبل نفسك. و ذلك مثل الثوب يكون قد اشتريته و هو سرقة، أو المملوك عندك و لعله حرّ قد باع نفسه أو خدع فبيع أو قهراً، وامرأة تحتك و هي أختك أو رضيعتك. والاشياء كلّها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيّنة». و روى حفص بن غياث عنه - عليه السلام - قال ^٢: قال له رجل أريت إذا رأيت شيئاً في يد رجل أيجوز لي أن أشهد له؟ قال: نعم. قال فقال: الرجل أشهد أنه في يده و لا أشهد أنه له فلعله لغيره. فقال أبو عبد الله - عليه السلام - أفيحلّ الشراء منه؟ قال: نعم، فقال أبو عبد الله - عليه السلام -: لعله لغيره فن أين جاز لك أن يشتريه و يصير ملكاً لك، ثم تقول بعد الملك: هو لي و تخلف عليه، و لا يجوز أن تنسبه الى من صار ملكه من قبله اليك. ثم قال أبو عبد الله - عليه السلام -: لو لم يجز هذا ما قامت للمسلمين سوق».
تفريع: إذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أم مملوك؟ فهل يجري عليه الإباحة أو الملك؟ و جهان متفرعان على الأصل الأوّل. و إذا رأى امرأة و شكّ في كونها محرّمة أو اجنبية لا يجوز عليه النظر بناء على الأصل الأخير، لأنّ الحارم محصورة و الأصل عدم كونها منها. و إذا شكّ في نجاسة ثوب بسبب وقوع روث عليها، فلو رأى الحيوان الذي وقع ذلك منه و شكّ في كونه مأكول اللحم بناء على طهارة روثه و نجاسته ما لا يؤكل، فمقتضى الأصل الأخير الحكم بالنجاسة؛ و إن لم ير الحيوان لكنّه شكّ في نجاسة الروث فمقتضاه الحكم بالطهارة. و فيه نظر من وجوه يظهر عند التأمل الصادق.

أصل: القياس مساواة فرع لأصل في علّة حكم أو إجراء حكم الأصل في الفرع بجامع. مثاله: النبيذ حرام لكونه مسكراً كما أنّ الخمر حرام لذلك. و اتفق أصحابنا على منع العمل به إذا كان العلة فيه مستنبطة إلّا من شدّ على ما قيل. و حكى إجماعهم فيه غير واحد و تواتر الأخبار بإنكاره عن أهل البيت - عليهم السلام -، و بالجملة فيعدّ منعه من ضروريات المذهب.
و أمّا المنصوصة فقد اختلفوا فيه. فقال المحقّق ^٣ - رحمه الله -: «إذا نصّ الشرع على العلة و كان هناك شاهد حال يدلّ على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلة في ثبوت الحكم جاز تعدية الحكم، و كان ذلك برهاناً» ^٤. و قال العلامة ^٥ - رحمه الله -: «الاقوى عندي أن العلة إذا كانت منصوصة و علم

٢- الوسائل ١٨: ٢١٥

١- الوسائل ١٢: ٦٠

٢- هذا الكلام من المحقّق محكياً عنه في المعالم (معالم الدين: ٢٢٣)

٤- أي برهاناً و قياساً منطقياً، إذ تحصل بذلك قضية كآية بهمل كبرى القياس كقولنا «كلّ مسكر حرام» و يضمّ اليه صغرى

سبابة الحصول كقولنا «هذا مسكر» و يتمّ الدليل. (حاشية سلطان العلماء على المعالم: ص ٤٢)

٥- نهاية الوصول: ص ١٠٢

وجودها في الفرع كان حجة». ولم يشترط - رحمه الله - وجود دلالة على سقوط اعتبار ما عدا العلة. والحق ما قاله المحقق. اما الحجية مع وجود الدلالة فظاهرة، ويدل عليها ايضاً قول الباقر والصادق^١ - عليهما السلام - : «علينا أن نلقى اليكم الاصول و عليكم أن تفرعوا». وأما عدمها مع عدمها فلأن الشارع إذا قال : «حرمت الخمر لكونها مسكرة» يحتمل أن تكون العلة هي إسكار، وأن يكون إسكار الخمر بحيث يكون قيد الاضافة الى الخمر معتبر في العلة. فإذا كان هناك دليل يقتضي انسلاخ الخصوصية من نص أو تبادل أو غيرها جاز لنا التعدي والآفلا. ولقد بالغ السيد المرتضى - رضي الله عنه - في ذلك فقال^٢ : «إن علل الشرع إنما يبتنى على الدواعي الى الفعل أو عن وجه المصلحة فيه، وقد يشترك الشيئان في صفة واحدة و يكون في أحدهما داعية الى فعل دون الآخر مع ثبوتها فيه، وقد يكون مثل المصلحة مفسدة، وقد يدعو الشيء الى غيره في حال دون حال و على وجه دون وجه و قدّر منه دون قدر. قال : وهذا باب معروف، ولهذا جاز أن يعطى لوجه الاحسان فقير دون فقير و درهم دون درهم و في حال دون أخرى، وإن كان فيما لم تفعله الوجه الذي فعلناه بعينه. ثم قال : وإذا صحّت هذه الجملة لم يكن في النص على العلة ما يوجب التخطي والقياس، و جرى النص على العلة في قصره على موضعه مجرى النص على الحكم في قصره على موضعه. وليس لأحد أن يقول إذا لم يوجب النص على العلة التخطي كان عبثاً، وذلك أنه يفيدنا ما لم نكن نعلمه لولاه، وهو ما له كان هذا الفعل المعين مصلحة». إنتهى كلامه رحمه الله.

واحتج العلامة^٣ - طاب ثراه - «بأن الاحكام الشرعية تابعة للمصالح الخفية والشرع كاشف عنها. فإذا نصّ على العلة عرفنا أنها الباعثة والموجبة لذلك الحكم، فأينما وجدت وجب وجود المعلول». و جوابه ظاهر بعد الاطلاع على ما أسلفناه.

تفريع : قال الله تعالى : «إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام»^٤، رتب النهي على النجاسة. فإن قلنا بإطلاق حجية قياس المنصوص العلة فتقريب النجاسة مطلقاً حرام، وإلا فالحكم مقصور على مورد النص.

اصل : إذا كانت العلة في الفرع أقوى منها في الاصل و كان هي معلومة من الفحوى كان ذلك حجة، و لا نعلم في ذلك مخالفاً. نعم قد اختلف في كون مثله قياماً والظاهر أنه هو. والبحث لفظي لا طائل تحته.

تفريع : آية التأفيف^١ حجة على تحريم ضرب الأبوين، إذ يعلم من فحواها أن علة النهي عن التأفيف حصول الأذى وهو أقوى في الضرب وهو ظاهر. وكذا آية الذرّتين^٢ حجة على الجزاء بما فوق المثقال، لفهم العلة أعني عدم تضييع الإحسان والإسائة من الفحوى وقوتها في الفرع. وكذا آية تأدية القنطار^٣ وعدم تأدية الدينار حجة على تأدية مادون القنطار وعدم تأدية ما فوق الدينار، لفهم العلة أعني الأمانة في أداء القنطار وعدمها في أداء الدينار من الفحوى وأشدّيتها في الفرع. وهذا كله ظاهر.

اصل : الإستقراء هو الحكم على الطبيعة الكلية بما وجد في جزئياته الكثيرة. مثاله صلاة الوتر مندوب لأنه لو كان واجباً لما جاز أن يصلّى على الراحلة. والمقدّم مستفاد من الاستقراء إذ لا شيء من الواجب يصلّى على الراحلة، والاستثناء معلوم بالاجماع. وهل هو حجة؟ الظاهر لا، لأنّ موارد الأحكام مختلفة، فلا يلزم من إختصاصها ببعض الأعيان وجودها في الباقي؛ ولأنّ ثبوت الحكم فيما وجد قد يكون وجوده في الباقي وقد يكون مع فقدّه، ومع الاحتمال لا يجوز الحكم بأحدهما دون الآخر.

فإن قيل : مع كثرة الصور يغلب على الظن أن الباقي مماثل لما وجد والعمل بالظن واجب. قلنا : لا نسلم أنه يغلب على الظن، إذ لا تعلق بين ما علم وما لا يعلم؛ على أنه معارض بغلبة ظن أن شرعية الحكم يستدعي إلى الدلالة.

اصل : اختلفوا في وجوب العمل بالاحتياط على أقوال. ثالثها : الوجوب مع العلم باشتغال الذمّه. وفيه أنه راجع إلى الاستصحاب. والحقّ عدم الوجوب لعدم دليل عليه، ويؤيده آيات وأخبار.

قال الله تعالى : «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر»^٤، وقال : «يريد الله أن يخفف عنكم»^٥، وقال : «وما جعل عليكم في الدين من حرج»^٦. وفتح باب الاحتياط يؤدّي إليه. وقال النبي - صلى الله عليه وآله - : «بعثت بالحنيفية السمحة السهلة»^٧، وقال الصادق^٨

١- قوله تعالى «فلا تقل لها أف ولا تنهرها» (الاسراء : ٢٣)

٢- قوله تعالى «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره» ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره» (الزلزلة : ٧، ٨)

٣- قوله تعالى : «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده اليك إلا ما دمت عليه

قائماً» (آل عمران : ٧٥)

٤- النساء : ٢٨

٥- طه : ١٨٥

٦- الوسائل ٥ : ٣٤٤

٧- الحج : ٧٨

٨- الوسائل ١٢ : ٥٩

- عليه السلام -: «كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه» وقال ^١ : «ما أعاد الصلاة ففيه يحتمل لها و يدبرها حتى لا يعيدها». نعم القول بالاستحباب متوجه كما يشعر به قوله تعالى: «فاتقوا الله ما استطعتم» ^٢، وقال: «واتقوا الله حق تقاته» ^٣، وقال: «وجاهدوا في الله حق جهاده» ^٤، وقال: «والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم وجله» ^٥، وقال النبي - صلى الله عليه وآله -: «دع ما يريبك الى ما لا يريبك» ^٦، وقال: «إنما الأعمال بالنيات» ^٧، وقال: «من أتى الشبهات استبرأ لدينه و عرضه»، وقال للمتيم: «لما أعاد الصلاة لوجود الماء في الوقت لك الأجر مرتين و للذي لم يعد أصبت السنة» ^٨، وقال العبد الصالح - عليه السلام - في مكاتبة عبد الله بن و ضاح حين سأله عن المغرب: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ الحائطة لدينك» ^٩.



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

١- الوسائل ٥ : ٣٤٤

٢- التلخيص : ١٦

٣- آل عمران : ١٠٢

٤- الحج : ٧٨

٥- المؤمنون : ٦٠

٦- الوسائل ١٨ : ١٢٢ و أيضاً ١٨ : ١٢٧

٧- الوسائل ١ : ٣٤ و ٣٥

٨- لم نجد هذه الرواية و لكن قريب منها : «ثم توطئاً مرتين مرتين فقال (ص) : هذا وضوء من أتى به يضاعف له الأجر

مرتين» (مستدرک الوسائل ١ : ٣٢٨)

٩- الوسائل ١٨ : ١٢٢

مباحث مشتركات الكتاب والسنة

القول في الألفاظ و فيه خمسة أصول

أصل : الفاظ المتدواله على لسان أهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية لا نزاع في أنها صارت حقايق في تلك المعاني^١. لكن هل ذلك بوضع الشارع و تعيينه ايّاها بازاء تلك المعاني بحيث تدلّ عليها بغير قرينة، سواء كان ذلك الوضع لمناسبة فتكون منقولات أو لا لمناسبة فتكون موضوعات مبتدأة، و على التقديرين تكون حقايق شرعية، أو ذلك بواسطة غلبة هذه الألفاظ في تلك المعاني في لسان أهل الشرع خاصة دون الشارع، والشارع إنما استعملها فيها بمعونة القرائن فيكون حقايق عرفية لا شرعية ؟ و فائدة الخلاف تظهر فيما إذا وقعت مجردة عن القرائن في كلام الشارع، فإنه على الأول تحمل عليها و على الثاني على معانيها اللغوية. و أمّا في استعمال أهل الشرع فتحمل على المعنى الشرعى بلا خلاف. والأصح هو الثاني.

لنا : إنه لا ريب في وضع هذه الألفاظ للمعاني اللغوية، و لم يعلم من الشارع إلا أنه استعملها في المعاني الحادثة. و أمّا كون ذلك الاستعمال بطريق الوضع منه حتى أفادت بغير قرينة فليس بمعلوم، لجواز الاستناد في فهم المراد منها الى القرائن الحالية أو المقالية، فلا يبق و ثوق بالافادة مطلقاً من دون قرينة.

قالوا^٢ : إنّنا نقطع بأن الصلاة إسم للهيئة المخصوصة^٣ بما فيها والزكاة لأداء مال مخصوص

١- كاستعمال الصلاة في الأفعال المخصوصة بعد وضعها في اللغة للدعاء و استعمال الحج في أداء المناسك بعد وضعه في اللغة

لمطلق التقصد.

٢- و هو احتجاج المثبتين.

٣- أى لفظ الصلاة مستعمل في الركعات المخصوصة مع ما فيها، و بذلك ظهر بطلان احتمال كونها باقية على معناها اللغوى.

(حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٢٦ ب)

والصيام لإمساك مخصوص والحج لقصد مخصوص، و نقطع ايضاً بسبق هذه المعاني منها الى الفهم عند إطلاقها و ذلك علامة الحقيقة، و هذا لا يحصل إلا بتصرف الشارع و نقله لها اليها و هو معنى الحقيقة الشرعية. والجواب : إن دعوى كونها أسماء لمعانيها الشرعية لسبقها منها الى الفهم إنما نسلم في عرف المتشعبة لا في عرف الشارع الذي فيه الكلام. فقله : و هذا لا يحصل إلا بتصرف الشارع، غير صحيح. و مما يؤيد المجازية في كلام الشارع ثبوت علاقته بين تلك المعاني والمعاني اللغوية كما يظهر من التتبع.

اصل : إذا لم يعلم معنى الحقيقي للفظ أو كان محتملاً لمعان متعددة غير معناه الحقيقي كأن يكون محتملاً للمجاز والنقل والاضمار والتخصيص و غير ذلك كلياً أو بعضاً و لم يكن حملاً على معناه الحقيقي و لم يكن هناك دليل على تعيين غيرها، فالطريق في استعمال المراد منه أن تتبع مظان استعمالاته و يتفحص عنها حتى يعلم أنه في أي معنى يستعمل بدون القرينة، أو استعماله في أي منها أكثر و أشهر و فهم ذلك منه أظهر فنحمل عليه؛ وإلا يبقى على الاجمال حتى يظهر المراد. و لا يجوز التعيين بالترجيح كأن يقال : التخصيص أهون من النقل، لقلة مخالفة الاصل معه فيحمل عليه، و إن الاشتراك والمجاز على خلاف الاصل فيكون للقدر المشترك، لأن المدار على غلبة الظن و إنما هي تحصل بما قلناه دون أمثال هذه الترجيحات.

والسرفيه : إن مخالفة الاصل إنما لا يضار اليها لاحتياجها الى القرينة، هذا المعنى موجود في قليل المخالفة كما هو موجود في اللفظي والمجاز. فلا يغلب على الظن أحدها بدون القرينة إلا بوجود ما يخرج من ذلك الاحتياج، و هو إما ثبوت الوضع أو ظهور الفهم أو كثرة الاستعمال أو شهرته أو ما يجري مجراها. مثلاً لفظ الحج قيل : إنه في عرف الشرع إسم للمناسك المخصوصة، وقيل : بل هو إسم للقصد الى أدائها. و لو عملنا بالترجيح المذكور لزمنا القول بالثاني، لأنه في اللغة موضوع للقصد والتخصيص أولى من النقل؛ لكننا إذا تتبعنا الآيات والأخبار وجدناه في الأول أكثر استعمالاً وأشهر وأظهر منه في الثاني، فيجب الحمل عليه إذا وجد بدون القرينة. وكذلك صيغة، إلا قيل : إنه حقيقة في الوجوب، وقيل : بل في الندب، وقيل : بل في القدر المشترك، والترجيح للثالث لثبوت الاستعمال في المعنيين والمجاز والاشتراك على خلاف الاصل. لكن التتبع يدل على الأول - كما ستطلع عليه إن شاء الله تعالى - فيجب الحمل عليه إذا وجدت بمردة عن القرينة. و بهذا التحقيق سقط عنا البحث في كثير من المباحث التي خاض فيها الأصوليون في باب تعارض الأحوال و غيره كما لا يخفى.

اصل : هل يجوز استعمال اللفظ المشترك في أكثر من معنى واحد إذا كان الجمع بين ما يستعمل فيه من المعاني ممكناً مطلقاً أو في التثنية والجمع دون المفرد أو في النفي دون الإثبات؟ و على

تقدير الجواز، هل هو بطريق الحقيقة أو المجاز؟ وعلى تقدير الحقيقة، هل هو ظاهر في الجميع عند التجرد عن القرائن فيحمل عليه أم لا؟ أقوال. والحق إطلاق الجواز، لكن في التثنية والجمع بطريق الحقيقة وفي المفرد بطريق المجاز. أما الأول : فلا انتفاء المانع، وسيعلم الذين منعوا أي متمسك يتمسكون.

و أما الثاني : فلأن التثنية والجمع في قوة تكرير المفرد بالعطف^١، فكما يجوز إرادة المعاني المتعددة من الألفاظ المفردة المتحدة المتعاطفة بطريق الحقيقة فكذا ما هو في قوته.

لا يقال : يشترط في التثنية والجمع إتحاد المعنى في المفردات.

لأننا نقول : يمنع من ذلك، ألا ترى أنه يقال : زيدان وزيدون وما أشبه هذا. فإن قيل : إنها مأوالة بالمسعى، قلنا : فليأول ما نحن فيه أيضاً به، ولا يقدر هذا في كونها حقيقة.

و أما الثالث : فلتبادر الوحدة من المفرد عند الإطلاق^٢، فيفتقر في إرادة الجمع منه إلى إلغاء اعتبار قيد الوحدة فيصير اللفظ الموضوع للكل أعني أحد المعنيين مع قيد الوحدة مستعملاً في الجزء أعني أحد المعنيين بدون الوحدة فيكون مجازاً.

إحتج المانعون مطلقاً : بأنه لو جاز استعماله فيها معاً لكان ذلك بطريق الحقيقة، إذ المفروض أنه موضوع لكل من المعنيين، وأن الاستعمال في كل منهما وإذا كانا بطريق الحقيقة يلزم كونه مريداً لأحدهما خاصة غير مريد له خاصة وهو محال. بيان الملازمة : إن له حينئذ ثلاثة معاني. هذا وحده وهذا وحده وهما معاً وقد فرض استعماله في جميع معانيه، فيكون مريداً لهذا وحده ولهذا وحده ولهما معاً، وكونه مريداً لهما معاً معناه أنه لا يريد هذا وحده وهذا وحده، ويلزم من إرادته لهما على سبيل البدلية الاكتفاء بكل واحد منهما؛ وكونها مرادين على الانفراد ومن إرادة المجموع معاً عدم الاكتفاء بأحدهما؛ وكونها مرادين على الاجتماع وهو ما ذكرناه من اللازم.

والجواب : منع المقدمة الأولى، فإن الموضوع له كل من المعنيين بشرط أن يكون وحده بدليل التبادر والمستعمل فيه كل منهما بدون هذا الشرط فيغايروا.

واحتج مخصص المنع بالمفرد : بأن التثنية والجمع متعددان في التقدير^٣، فجاز تعدد مدلوليهما

١- والظاهر اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى في المفردات. ألا ترى يقال : زيدان وزيدون وما أشبه هذا مع كون المعنى في الآحاد مختلفاً. (معالم الدين : ٣٤) فإن قولك : جائي الزيدان في قوة قولك : جائي زيد وزيد (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٣٣)

٢- أي كون مراد المتكلم واحداً بعينه، وإن لم يعلم المخاطب خصوصيته بدون القرينة، لا واحداً ولا بعينه عند المتكلم أيضاً على ما هو مذهب صاحب المفتاح في المشترك عند تهرده عن القرائن. (حاشية سلطان العلماء على المعالم : ص ٧ ب)

٣- لأن تثنية الاسم في قوة تكرير مرتين، وجمعه في قوة تكرير ثلاث مرات فصاعداً. فهذا الاخبار يجوز تعدد مدلولها بعدة التكرير بخلاف المفرد. فإنه لا تعدد فيه أصلاً لا صريحاً ولا تقديرأ، فلا يجوز تعدد مدلول. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٣٣)

بخلاف المفرد.

والجواب : إنَّ هذا إنَّما يقتضى نفي كون الاستعمال المذكور بالنسبة الى المفرد حقيقة. و أمَّا نفي صحته مجازاً حيث توجد العلاقة المجوزة له فلا.

واحتجَّ مخصّص المنع بالإثبات : أنَّ النفي يفيد العموم فيتعدّد بخلاف الإثبات.

والجواب : إنَّ النفي إنَّما هو للمعنى المستفاد عند الإثبات، وإذا لم يكن متعدّداً فمن أين يجيء التعدّد في النفي ؟

واحتجَّ المجوز حقيقة على الإطلاق : بأنَّ ما وضع له اللفظ واستعمل فيه هو كلّ من المعنيين لا بشرط أن يكون وحده ولا بشرط كونه مع غيره ما هو شأن الماهية لا بشرط شيء، وهو متحقّق في حال الإنفراد عن الآخر والاجتماع معه فيكون حقيقة في كلّ منها.

والجواب : منع المقدمة الاولى، بل الموضع له هو أحد المعنيين بشرط أن يكون وحده بدليل التبادر كما مرّ مراراً.

واحتجَّ الزاعم ظهوره في الجميع عند التجرّد عن القرائن : يقوله تعالى : «ألم تر أن الله يسجد له من في السموات و من في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدوابّ وكثير من الناس»^١ فإنَّ السجود من الناس وضع الجبهة على الارض و من غيرهم أمر مخالف لذلك قطعاً؛ و قوله تعالى : «إنَّ الله و ملائكته يصلّون على النبي»^٢. فإنَّ الصّلاة من الله المغفرة و من الملائكة الاستغفار و هما مختلفان.

والجواب : بعد تسليم ارادة المعنيين إنَّ القرينة فيه ظاهرة. فأين وجه الدلالة على ظهوره في ذلك مع فقدّها كما هو المدّعى ؟

اصل : اختلفوا في استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي معاً كما اختلفا في استعمال المشترك في معانيه^٣، مع زيادة قول آخر هنا وهو كونه حقيقة و مجازاً باعتبارين؛ والمختار هنا المختار هناك والدليل الدليل.

قالوا^٤ لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين للزم الجمع بين المتنافيين. أمّا الملازمة : فلأنَّ من شرط المجاز نصب قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة، ولهذا قال أهل البيان : إنَّ المجاز ملزوم قرينة معاندة

٢- الاحزاب : ٥٦

١- الحج : ١٨

٣- فننعه قوم و جوّزه آخرون. ثم اختلف المجوزون فأكثروا على أنّه مجاز و ربما قيل بكونه حقيقة و مجازاً بالاعتبارين. حقيقة باعتبار دلالة على الموضوع له الاصل و مجاز باعتبار دلالة على غيره. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٣٥)

٤- وهذا حجة للمانعين

لإرادة الحقيقة و ملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء، وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال. وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية، وحينئذ فإذا استعمل المتكلم اللفظ فيها كان مريداً لاستعماله فيما وضع له بإرادة المعنى الحقيقي، غير مريد له باعتبار المعنى المجازي وهو ما ذكر من اللازم، وبطلانه ظاهر.

قلنا: لم نرد بالمعنى الحقيقي الذي يستعمل فيه اللفظ حينئذ في المفرد تمام الموضوع له حتى مع الوحدة الملحوظة فيه حتى يرد ما ذكرت، بل نريد به بعض الموضوع له، وهو ذلك المعنى بدون قيد الوحدة. ولا ريب أن القرينة اللازمة للمجاز لا تعانده حينئذ أعني بعد تعريته عن الوحدة؛ فيصح الاستعمال فيها مجازاً، وأما في التثنية والجمع فحقيقة ومجاز معاً لتعدد اللفظ حينئذ لما عرفت في المشترك.

واحتج القائلون بكونه حقيقة ومجازاً بالاعتبارين ومطلقاً: بأن اللفظ مستعمل في كل واحد من المعنيين والمفروض أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، فلكل واحد من الاستعمالين حكمه. والجواب: المنع من أنه في المفرد مستعمل في تمام ما هو حقيقة فيه، بل مستعمل في بعضه أعني ما عدا قيد الوحدة فيكون مجازاً. وسائر الحجج والاجوبة معلومة مما ذكرناه في المشترك، فلا فائدة في إعادتها مع أن القائل بها غير معلوم هنا.

تنبيه: ينبغى أن يعلم أنه لا نزاع في جواز استعمال اللفظ في معنى شامل للمعنى الحقيقي والمجازي مجازاً، ويسمى ذلك بعموم المجاز. مثل أن تريد بوضع القدم في قولك «لا أضع قدمي في دار فلان» الدخول، فيتناول دخولها حافياً وهو الحقيقة وناعلاً وراكباً وهما المجاز. وإنما النزاع في استعمال اللفظ في المعنيين على أن يكون كل واحد منهما مناطاً للحكم ومتعلقاً للثبات والنفي كما هو ظاهر.

اصل: هل يشترط بقاء المعنى في صدق المشتق حقيقة؟ ثلاثة أقوال. ثالثها: الاشتراط إن كان مما يمكن بقاءه. ثم الظاهر أن النزاع فيما إذا لم يطرأ على المحل وصف وجودي بعد الانقضاء يضاداً الأول. فأما مع طريانه فيشترط اتفاقاً كما صرح به بعضهم. والأصح عدم الاشتراط مطلقاً، بل هو حقيقة فيما ثبت له المعنى سواء كان باقياً فيه أم لا. لأنه هو المتبادر منه عند الإطلاق والتبادر علامة الحقيقة، وفيه منع.

قالوا: لو كان المشتق حقيقة بعد انقضائه لما صح نفيه، وقد صح إذ يصح نفيه في الحال وأنه

١- الذي يظهر من كلام بعض الأصوليين كصاحب الرد والنقود وغيره أن المسمى بعموم المجاز هو استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز الذي هو محل النزاع، كما سمي استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد بعموم الاشتراك. (حاشية سلطان العلماء على المعالم: ص ٨ ب)

يستلزم صحة النفي مطلقاً، لأن النفي في الحال أخص من النفي في الجملة وكلها صحّ الملزوم صحّ اللازم. والجواب : إن أريد بصحة نفية في الحال صحته فيه لغة منعناه، وإن أريد صحته عقلاً فلا ينافي كون اللفظ حقيقة، بل المنافي له صحة النفي بالكلية إذ هي علامة المجاز. أو نقول إن أريد بنفيه النفي في جميع الأزمنة وأنه يصح في الحال فهو أول البحث، وإن أريد النفي في الحال فسلم ولكن لا يضرنا إذا النفي الذي هو من علامة المجاز هو النفي المنافي للاثبات وليس هذا منه.

و أما الاستدلال بأنه لو كان حقيقة لصحّ إطلاق القائم على القاعد والنائم على اليقظان الى غير ذلك، ففيه ما قد عرفت من خروجه عن محل النزاع.

تفريع : قد ورد النهي عن الجلوس لقضاء الحاجة تحت الاشجار المشمرة تنزيهاً. فعلى المختار يكره تحت الاشجار التي لا ثمر لها بالفعل وكانت مشمرة قبل، بخلاف القولين الاخيرين. نعم في بعض الاخبار قيّدت الشجرة بالتي عليها ثمرها، وعلى هذا فلا تفريع، لأن المطلق يحمل على المقيد. ولا يتفرّع على الاصل بقاء كراهية الطهارة بالماء المسخن بالشمس بعد برده وبقاء تحريم قراءة العزائم على المنقطعة حيضها، لأنها خارجان عن محل النزاع كما عرفت. وكذا لا يتفرّع عليه دخول من كان ساكناً بمكة أو حافظاً للقرآن في الوقف على ساكنها وحفاظه لخالفه العرف المعتبر في مثله كما لا يخفى، مع أن الأول خارج عن محل النزاع.

مركزية كميونير علوم إسلامي

القول في الامر والنهي و فيه ستة عشر اصلاً

اصل : هل المطلوب في الأمر والنهي هو الماهية الكلية من حيث هي من دون التفات الى الشخصات أصلاً، لكن لما لم يتحقق هي إلا في ضمن جزئى من الجزئيات صار الجزئى بهذا الاعتبار متعلقاً لها، أم هو الفعل الجزئى المطابق لتلك الماهية أعنى الفرد المنتشر منها فيكون الشخصات داخلة فيه لا بعينها؟ وجهان مبنيان على وجود الكلى الطبيعي لا بشرط و عدمه. فعلى الأول : الحق هو الأول، لأن المطلوب مطلق والجزئى مقيد. وعلى الثانى : هو الثانى، لإمتناع الإمتثال إن كان هو الأول. والحق وجوده بوجود أفرادهِ فيصحّ أن يطلب، والإتيان بالقيّد لا ينافيه. ومتفرّعات هذا الأصل من الاصول والفروع كثيرة سيظهر بعضها في ضمن بعض الاصول إن شاء الله.

اصل : اختلفوا في مدلول صيغتي الامر والنهي و ما في معناهما. فقيل : أنّها حقيقتان في الوجوب والتحريم^١، وقيل : بل في الندب والكراهة، وقيل بل مطلق طلب والترك، وقيل

بالاشتراك بين الوجوب والندب والمحرمه والكراهه، وقيل : فيها اشياء اخر لكنها شديدة الشذوذ بيئته الوهن فلا فائدة للتعرض لنقلها. والأصح الأول.

لنا: حمل السلف كل أمر ونهى ورد في القرآن أو السنة على الوجوب والتحريم، وكان يناظر بعضهم بعضاً في مسائل مختلفة. ومتى أورد أحدهم على صاحبه أمراً أو نهياً من الله سبحانه أو من رسوله - عليه السلام - لم يقل هذا أمر أو نهى والأمر يقتضي الندب أو الوقف بين الوجوب والندب أو النهى يقتضي الكراهه أو الوقف بين التحريم والكراهه، بل اكتفوا في الوجوب والتحريم بالظاهر. فثبت أنهما حقيقتان في الوجوب والتحريم شرعاً. وهذا وإن كان مظنوناً لأنه من قبيل خبر الأحاد، لكن الظن كافٍ في المدلولات الالفاظ وإلا تعذر العمل باكثر الظواهر.

ولنا أيضاً: القطع بأن السيد إذا قال لعبده «افعل كذا» مجرد عن القرينة فلم يفعل، أو قال «لا يفعل» ففعل عداً عاصياً، وذمه العقلاء معلّين حسن ذمه بمجرد ترك الامتنال، وهذا معنى الوجوب والتحريم، فهما حقيقتان فهماً عرفاً.

ولنا أيضاً في الأمر: قوله تعالى مخاطباً لآبليس «ما منعك أن لا تسجد إذا أمرتك»^١، وقوله «وإذا قيل لهم اركعوا، لا يركعون»^٢، وقوله «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم»^٣، حيث رتب الإنكار والذم والتهديد على مخالفة مدلول صيغة الأمر فدل على أنها حقيقة فيه. وفي النهي قوله تعالى «وما نهاكم عنه فانتهوا»^٤ حيث أوجب سبحانه الانتهاء عما نهى الرسول - صلى الله عليه وآله - عنه، وما أوجب الانتهاء عنه فقد حرم فعله. وهذه الوجوه وإن كان الخدش في كل منها ممكناً إلا أن اجتماعها أثراً عظيماً في تقوية الظن.

احتج القائلون بالندب في الأمر: بما نقل عن أهل اللغة من أنه لا فاروق بين السؤال والأمر إلا الرتبة. فإن رتبة الأمر أعلى من رتبة السائل والسؤال إنما يدل على الندب، فكذلك الأمر إذ لو دل الأمر على الإيجاب لكان بينهما فرق آخر وهو خلاف ما نقلوه.

والجواب: إن هذا النقل عن أهل اللغة غير ثابت بل صرح بعضهم بعدم صحته.

واحتج القائلون بأنهما للقدر المشترك: بأن صيغة الأمر استعملت تارة في الوجوب وتارة

٢- المرسلات: ٤٨

١- الاعراف: ١٢

٤- الحشر: ٧

٣- النور: ٦٣

٥- كما أورد على الأخير: أولاً أن النزاع إنما هو في أن الصيغة في اللغة للتحريم أولاً والآية تدل على أنها للتحريم في الشرع. وثانياً أن ما نهاكم عام شامل لنهي الكراهه أيضاً فوجب حمل الانتهاء على حقيقة و مجازة أو على القدر المشترك بينهما وعلى التقديرين يشكل الاستدلال بها على التحريم. (حاشية ملاح على المعالم: ص ٧٦)

في النذب^١، وكذا صيغة النهي استعملت تارة في التحريم وتارة في الكراهة^٢. فإن كانتا موضوعتين لكلٍّ منها لزم الاشتراك أو لأحدهما فقط لزم المجاز، فيكونان حقيقتين في القدر المشترك فيهما وهو طلب الفعل في الأمر و طلب الترك في النهي دفعاً للاشتراك والمجاز.

والجواب : إن هذا تعيين لأحد مدلولات اللفظ بالترجيح، والتحقيق إنه غير جائز كما مر. سلمنا لكن المجاز وإن كان مخالفاً للأصل، لكن يجب المصير إليه إذا دل الدليل عليه. وقد بينا بالأدلة السابقة أنهما حقيقتان في الوجوب والتحريم بخصوصهما، فلا بد من كونهما مجازاً فيما عداهما وإلا لزم الاشتراك المخالف للأصل المرجوح بالنسبة للمجاز إذا تعارضاً. وبهذا الجواب بطل كثير من المذاهب في هذا الباب.

تنبيه : ورود كلٍّ من الصيغتين عقيب الأخرى قرينة على إرادة الإباحة غالباً سيما وفي الأمر. تذنيب : كلما ورد الصيغتان بلا قرينة فعلى المختار يجب حملهما على الوجوب والتحريم، وعلى القول الثاني على النذب والكراهة، وعلى الثالث والرابع يكونان بمحتملتين فيجب التوقف حتى يظهر المراد. وقيل : بل حينئذ يحمل على النذب، لأن اقتضاء كون الفعل راجحاً أمر متيقن وما زاد عليه مشكوك فيه، فيتمسك في نفيه بالأصل لكونه زيادة في التكليف. وينبغي أن يعلم أن المستفاد من تضاعيف أحاديثنا المروية عن الأئمة - عليهم السلام - أن استعمال صيغة الأمر في النذب والنهي في الكراهة كان شائعاً في عرفهم بحيث صار من المجازات الراحجة المساوي إحتماها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انتقاء المرجح الخارجى. فعلى هذا يشكل التعلق في إثبات وجوب أمر أو تحريمه بمجرد ورود الأمر به أو النهي عنهم عليهم السلام.

اصل : إختلفوا في دلالة صيغة الأمر بمجردا على الوحدة والتكرار والفور والتراخي على أقوال.

فقليل : بإفادتها التكرار ويلزمه القول بالفور. وقيل : بإفادتها الوحدة فاختلفوا، فقليل بإفادتها الفور، وقيل باشتراكها بين الفور والتراخي. وقيل : بعدم دلالتها على شيء من ذلك. وقيل : بالوقف.

والحق : إنها لا تدل على شيء من ذلك بحسب اللغة، وأما بحسب العقل فظاهر في الوحدة بمعنى تحقق الامتثال بها.

لنا على عدم دلالة على شيء بحسب اللغة : إن المتبادر من الأمر طلب إيجاد الفعل، والمرّة

١- في الوجوب كقوله تعالى «أقيموا الصلاة» وفي النذب كقوله تعالى «فكاتبوهم».

٢- في التحريم نحو «لا تزن» وفي الكراهة نحو «لا تنس نصيحتك من الدنيا».

والتكرار والفور والتراخي خارجة عن حقيقته كالمكان والآلة ونحوهما^١. فكما أن قول القائل «اضرب» غير متناول لمكان ولا آلة يقع بها الضرب كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلة ولا زمان في تعجيل وتأجيل.

ولنا على دلالة ظاهره على الوحدة بحسب العقل : إن المطلوب بالامر كما عرفت إنما هو الماهية الكلية وهي يتحقق في ضمن الواحدة فالباقية لغو، والألزم طلب المحاصل. احتج القائلون بالتكرار، أما أولاً : فلائه لو لم تكن للتكرار لما كرّر الصوم والصلاة وقد تكرر قطعاً.

والجواب : منع الملازمة ولعل التكرار إنما فهم من دليل آخر. سلمنا، لكنه معارض بالحج. وأما ثانياً : فلأن الامر بالشئ نهى عن ضده والنهي يمنع عن المنهى عنه دائماً^٢، فليلزم التكرار في المأمور به.

والجواب : بعد تسليم كون الامر بالشئ نهياً عن ضده، منع كون النهي الذي في ضمن الامر مانعاً عن المنهى عنه دائماً، بل يتفرع على الامر الذي هو في ضمنه، فإن كان ذلك دائماً فداًئماً وإن كان في وقت وفي وقت. مثلاً الامر بالحركة دائماً يقتضي المنع من السكون دائماً، والامر بالحركة في ساعة يقتضي المنع من السكون فيها لا دائماً. واحتج القائل بالوحدة : بأنه إذا قال السيد لعبده «ادخل الدار» فدخلها مرة عدّ ممثلاً عرفاً، ولو كان للتكرار لما عدّ.

والجواب : إنه إنما صار ممثلاً لإتيانه بالماهية، ففهم امثاله بحسب العقل دون اللغة ونحن نقول بدلالاتها على الوحدة من هذه الجهة.

واحتج القائل بالفور^٣، أما أولاً : فبقوله سبحانه «ما منعك ألا تسجد إذا أمرتك»^٤. ذم إبليس - لعنة الله - على ترك السجود لآدم، ولو لم يكن الامر للفور لم يتوجّه عليه الذم وكان له أن يقول «إنك ما أمرتني بالبدار وسوف أسجد».

والجواب : منع الملازمة، ولعل الفور إنما فهم من دليل آخر. وأما ثانياً : فبأنه لو جاز التسوية لوجب أن يكون الى وقت معين، واللازم منتفٍ. أما

١- مثل الزمان والشدة والضعف.

٢- أورد عليه أن كون الضد متروكاً دائماً لا يقتضي فعل المأمور به دائماً لجواز الواسطة. وأجيب عنه بوجوه. (حاشية الشيرازي)

على المعالم : ص ٢٢ پ)

٣- ذهب الشيخ وجماعة الى أن الامر المطلق يقتضي الفور والتعجيل. (معالم الدين : ٥١)

٤- الاعراف : ١٢

الملازمة : فلائنه لولاه لكان الى آخر أزمئة الامكان إتفاقاً و لا يستقيم، لآئه غير معلوم والجهل به يستلزم تكليف المحال، إذ يجب على المكلف حينئذ أن لا يؤخر الفعل عن وقته مع أنه لا يعلم ذلك الوقت الذي كلف بالمنع عن التأخير عنه. وأما انتفاء اللازم : فلائنه ليس في الامر إشعار بتعيين الوقت و لا دليل عليه من خارج.

والجواب من وجهين، الأول : النقص بما لو صرح بجواز التأخير، إذ لا نزاع في إمكانه^١. والثاني : إنه إنما يلزم التكليف بالمحال لو كان التأخير متعيناً، إذ يجب حينئذ تعريف الوقت الذي يؤخر اليه. وأما إذا كان جائزاً فلا، لتمكّنه من الامتنال بالمبادرة فلا يلزم التكليف بالمحال. وأما ثالثاً : فبمثل ما مرّ في حجة القائلين بالتكرار ثانياً. والجواب : الجواب^٢.

وأما الاستدلال بقوله تعالى «و سارعوا إلى مغفرة»^٣ وقوله «فاستبقوا الخيرات»^٤ فخرج عن محل النزاع^٥.

وأما القائل بالاشتراك فقال : إن الامر قد يرد في القرآن و استعمال أهل اللغة و يُراد به الفور، و قد يرد و يُراد به التراخي. و ظاهر استعمال اللفظ في شيئين يقتضي أنه حقيقة فيهما و مشتركة بينهما، و ايضاً فإنه يحسن بلا شبهة أن يستفهم المأمور مع فقد العادات والامارات هل أريد منه التعجيل أو التأخير. والاستفهام لا يحسن إلا مع الاحتمال في اللفظ.

والجواب : إن الذي يتبادر من إطلاق الامر ليس إلا طلب الفعل. وأما الفور والتراخي فإنهما يفهمان من القرينة. و يكفي في حسن الاستفهام كونه موضوعاً للمعنى الأعم، اذا قد يستفهم من أفراد المتواطى الشيوع التجوّز به عن أحدهما، فيقصد بالاستفهام رفع الاحتمال. و لهذا يحسن فيما نحن فيه أن يجاب بالتخير بين الأمرين حيث يراد المفهوم من حيث هو، من دون أن يكون فيه خروج عن مدلول اللفظ و إن كان موضوعاً لكل واحد منهما بخصوصه، لكان في إرادة التخير بينهما منه خروج عن ظاهر اللفظ و ارتكاب للتجوّز، و من المعلوم خلافه.

١- أي امكان التصريح بمجوازه بأن يقول الفعل و نفيت عنه الفور مع أن الدليل على عدم شرع التأخير جار فيه بعينه. و هذا نقض اجمال. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٤٦ پ)

٢- والجواب عن هذا لوجه بثل ما مرّ في الجواب عن حجة القائلين بالتكرار.

٣- آل عمران : ١٣٣

٤- المائدة : ٤٨

٥- و أجيّب عنها بأن ذلك محمول على أفضلية المسارعة والاستباق لا على وجوبها وإلا لوجب الفور. فلا يتحقق المسارعة والاستباق لأنهما إنما يتصوران في الموسّع دون المطبّق. والعرف قاض بأن الاتيان بالمأمور به في الوقت الذي لا يجوز تأخيره عنه لا يسمّى مسارعة و استباقاً. فلا بدّ من حمل الامر في الآيتين على الندب و إلا لكان مفاد الصيغة فيها منافياً لما يقتضيه الماده و ذلك ليس بمجاز (معالم الدين : ٥٣)

تفريع : إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن، فهل يستحب إجابة الثاني لقوله ^١ - صلى الله عليه وآله - «إذا سمعتم المؤذن فقولوا كما يقول»، أم يسقط الاستحباب بالاول؟ وجهان مبنيان. وقيل : بل يستحب وإن لم يجعل الامر دالاً على التكرار، نظراً الى تعليق الحكم على الوصف المناسب الدال على التعليل فتكرّر بتكرّر علته، وهو جيد.

اصل : اختلفوا في دلالة النهي على الدوام والتكرار على قولين ^٢، وبنوا عليه دلالة على الفور وعدمها. والظاهر أنه يدل عليها.

لنا : استدلال السلف به على دوامه من غير نكير.

و لنا ايضاً : إن النهي يقتضى منع المكلف من إدخال ماهية الفعل و حقيقته في الوجود، وإنما يتحقق بالامتناع من إدخال كل فرد من أفرادها فيه. إذ مع إدخال فرد منها تدخل تلك الماهية في الوجود لتحقيقها به.

فإن قيل : عدم إدخال جميع أفراد الماهية في الوجود أعم من أن يكون في جميع الاوقات أو في بعضها، ولذا يجوز أن يقال : لا تفعل مدة كذا أو وقتاً ما، أى لا تدخل فرداً من أفراد ماهية الفعل فيها. وإذا كان كذلك فلا يدل على الدوام، إذ لا دلالة للعام على الخاص. والحاصل أن عموم الافراد فلا يدل على عموم الاوقات.

قلنا : التحقيق أن الأزمان من مشخصات الأحداث. فالفعل الواقع في وقت ما مثلاً يغير ذلك الفعل بعينه مع جميع مشخصاته إذا فعل في وقت آخر. وعلى هذا فإذا انتهى المكلف مدة ثم فعل المنهي عنه يصدق أنه لم ينته من جميع الأفراد، ولهذا إذا نهى السيد عبده عن فعل فأنتهى مدة كان يمكنه إيقاع الفعل فيها ثم فعل عد في العرف عاصياً مخالفاً لسيده و حسن منه عقابه. فظهر أن عموم الافراد مستلزم لعموم الاوقات. وأما النهي المقيّد بالزمان الخاص فلا يعم جميع أفراد ماهية الفعل، بل الأفراد المخصصة بذلك الزمان فقط. ولهذا إذا فعل الفعل بعد ذلك الزمان يعدّ منتهياً.

و لنا ايضاً : أنه لا ريب أن لا تضرب مثلاً يعدّ في العرف مناقضاً لإضرب، وهذا يتحقق بعدم إدخال فرد منه فيه لم يكونا متناقضين، إذ لا تناقض بين المطلقتين.

احتجوا : بأنه لو كان للدوام لما انفك عنه وقد انفك، فإن الحائض نهيت عن الصلاة والصوم

١- مستدرک الوسائل ٤ : ٦١

٢- قال السيد المرتضى و جماعة منهم العلامة في أحد قوليہ ان النهی كالامر في عدم الدلالة على التكرار بل هو محتمل له و للمرأة. و قال قوم بافادته الدوام والتكرار و هو القول الثاني للعلامة اختاره في النهاية ناقلاً له عن الاكثر و ذهب اليه صاحب المعالم (معالم الدين : ٩٦)

و لا دوام. و بأنه ورد للتركرار كقوله تعالى «و لا تسقربوا الزنى»^١ و لخلافه كقول الطبيب «لا تشرب اللبن و لا تأكل اللحم» و الاشتراك و المجاز على خلاف الأصل فيكون في القدر المشترك. و بأنه يصح تقييده بالدوام و نقيضه من غير تكرار و لا نقض، فيكون للمشترك.

و الجواب عن الأول: إن كلامنا في النهي المطلق و ذلك مختص بوقت الحيض، لأنه مقيد به فلا يتناول غيره، ألا ترى أنه عام لجميع اوقات الحيض. و عن الثاني: تارة بأن خلاف الأصل قد يجب المصير اليه إذا دل الدليل عليه و قد بينا أنه حقيقة في الدوام، فلو لا قرينة المرض في قول الطبيب لكان المتبادر منه الدوام. و أخرى بأن هذا تعيين لأحد مدلولات اللفظ بالترجيح، و التحقيق أنه غير جائز كما مرّ مراراً.

و عن الثالث: بأن كلامنا في الامر المطلق، و أما المقيّد بالدوام و عدمه فالتقييد يخرجده معناه الأصلي الذي هو إفادة الدوام.

أصل: اختلفوا في أن المطلوب بالنهي ما هو؟ فقيل: هو الكفّ عن الفعل المنهي عنه، و قيل: هو عدم الفعل^٢. و هذا بعد إتفاقهم على أن الصيغة حقيقة في الترك. و مبني هذا على مسئلة عقلية كلامية هي أن نفي الفعل هل تكون مقدوراً أم لا؟ فعلى الأول يكون الصيغة على ظاهرها، و على الثاني يجب تأويلها بالكفّ. و الحق أنه مقدور بمعنى أن القادر يمكنه أن لا يفعل فيستمر، و أن يفعل فلا يستمر.

لا يقال: هذا قول بأن متعلق القدرة في صورة العدم ايضاً هو الفعل و هو الاستمرار دون الترك.

لأننا نقول: متعلقها بالذات ليس إلا الترك، و أما الاستمرار فإنما هو لازم له.

قالوا: لا بدّ للقدرة من أثر عقلاً، و العدم لا يصلح أثراً لأنه نفي محض.

و الجواب: إنه يكفي في طرف النفي أثراً أنه لم يشأ فلم يفعل، و أما وجوب أن يفعل شيئاً فصادرة على المطلوب. و الحاصل: إننا لا نفسّر القادر بالذي أنشأ فعل وجود الفعل و إن شاء أولم يشأ فعل عدم الفعل، بل نفسّر بالذي يصحّ منه الفعل بأن شاء ففعل وجوده و يصحّ منه الترك بإنشاء أو لم يشأ فلم يفعل شيئاً لأنه فعل العدم.

قالوا ثانياً: الأثر لا بدّ أن يستند الى المؤثر و يتجدّد [به]، و العدم سابق مستمرّ فلا يصلح أثر

١- الاسراء: ٣٢

٢- منهم العلامة قال في تهذيبه: إنه هو الكفّ عن الفعل المنهي و قال في النهاية: المطلوب بالنهي نفس أن لا تفعل. فذهب الأكثرون الى الأول و الثاني قول جماعة كصاحب المعالم (معالم الدين: ٩٤)

للقدرية المتأخرة.

والجواب : قد بينا العدم المتجدد المقارن للقدرية مستند اليها و متجدد بها. نعم العدم الازلي غير مقدور و هو غير العدم الحادث، بناء على ما هو التحقيق من احتياج الممكن في بقائه الى العلة. تفريع : إذا نزل من رأس الصائم نخامة^١ و حصلت في حد الظاهر من الفم، فإن قطعها و بجمها^٢ لم يفطر و إن ابتلعها قصداً افطر، و إن تركها حتى نزلت بنفسها فوجهان مبنيان. اصل : الحق إن المأمور به إذا كان منوطاً باسم و لم يقدر له قدر لا يوصف ما زاد منه على اقل ما يتحقق المأمور به في ضمنه بالرجحان إلا لدليل خارجي. و قيل : يوصف بالوجوب، و قيل : بالاستحباب، و قيل : بالفرق بين متعاقب الاجزاء و دفعيتها فيوصف الزائد في الثاني بالوجوب دون الاول.

لنا : إن وجوب الاقل متيقن لعدم تحقق الماهية بدونه، و أما الزائد فلا دليل على رجحانه فينبغي بالاصل.

إحتج القائل بالوجوب : بأن نسبة الامر الى المقادير المختلفة نسبة واحدة لتساوي الجزئيات في تناول الكلي لها، و امكان التخيير بين القليل والكثير.

لا يقال : إن الزائد يجوز تركه لا الى بدل و هو ينافي معنى الواجب. لأننا نقول : إنه لا يجوز تركه الى بدل و هو الاقل، و لا استحالة في أن يكون الاقل في ذاته فرداً مستقلاً من الواجب و جزءاً من فرد آخر، و غايته التخيير بين الجزء والكل و هو جائز عقلاً واقع شرعاً، كما في امكان التخيير بين القصر والاتمام في مشهور الاصحاب.

والجواب : إن وصف الزائد بالوجوب و إن كان ممكناً لجواز التخيير بين الجزء والكل، إلا أن الوجوب منفي بالأصل، و بأنه خلاف الغالب، بل قد يناقش في تحققه. و مثال التخيير بين القصر والاتمام قد يخدش بأن كلاً من صلاتي القصر والتمام صنفان متغايران خصوصاً على القول بوجوب التسليم، و لا يكون من قبيل التخيير بين الجزء والكل و التخيير بين الفردين بمجرد الامكان اثبات ما لم يدل عليه دليل، و بمجرد الاحتمال لا يكفي في ارتكاب مخالفة الظواهر والاصول. واحتج المفصل : بأن البرائة يتحقق في المتعاقب بالمستوى أولاً بخلاف الدفعي، لتساوي الأجزاء في صلاحية الامتثال و عدم الترجيح.

١- النخامة : ما يلفظه الانسان من البلغم (المعجم الوسيط : ٩٠٩) : النخامة : ما يدفعه الانسان من صدره أو أنفه

(المنجد : ٧٩٧)

٢- بجم الشيء من فم : رمى به. (المنجد : ٧٤٧) : بجم الشيء من فيه : نَفَثَهُ (المعجم الوسيط : ٨٥٤)

والجواب : إن جواز الترك لا الى بدل قائم في الصورتين، وإسنواء الأجزاء عندنا لا يقدرح. فان الله يحتسب المسمى واجباً، و يلغى الزائد من الوجوب وإن وقع في ضمنه الواجب. وهذا كما لو وقع خصال الكفارة دفعة فان الموصوف بالوجوب أحدها وتساويها في صلاحية الامتثال دفعة لا يخرجها كلها الى وصف الوجوب. واحتج القائل بالاستحباب : بأنه ثبت الاجماع على وصف الزائد بالرجحان والوجوب خلاف الأصل، فثبت الاستحباب.

والجواب : منع ثبوت الاجماع كلياً، بل لو سلم ففي بعض المراد فكلاً ثبت الاجماع على وصفه بالرجحان فهو الدليل وكلاً يثبت الاجماع فنفي الأصل. وقد يستدل لهم بأن المكلف حيث لم يقدر له قدر فلا بُدَّ غالباً من زيادته على المسمى زيادة متفاوتة غير مضبوطة. فلو لم يكن الزائد راجحاً لزم اضاءة عمله حتى لو أراد الاحتراز عن إضاءة العمل لم يمكنه غالباً أو شق عليه، فالظاهر من فعوى الشرع يرتب الثواب عليه وهو كما ترى.

تنبيه : قد يقال : كلاً ثبت فيه دليل على استحباب الزائد فرجعه الى الوجوب التخييري. فالفرد المشتمل على الزائد هو أفضل الفردين الواجبين تخييراً، وهو بعينه يوصف بالاستحباب العيني الغير المدفوع بالوجوب التخييري. وذلك لأن الفعل الواحد يمتنع أن يتصف بالوجهين المتنافيين والحكميين المتباينين.

و جوابه : إنه إنما يمتنع ذلك إذا كان موضوعها متحداً، وأما مع تعدده فلا. وما نحن فيه كذلك. لأن الجزء الموصوف بالوجوب وهو أقل ما يتحقق الواجب في ضمنه، غير الموصوف بالاستحباب وهو الزائد عليه، وإن كان كلاهما معاً عبادة واحدة. ولا يستلزم هذا تعدد النية، إذ يكفي عن نية الجزء المندوب نية الواجب، فتدخل فيها تبعاً. ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الوجوب في الندب استقلالاً عدم الاكتفاء بها تبعاً.

تفريع : لو قصد الامتثال بالاكتر ابتداءً، فعلى القول بالوجوب لم يجز الاقل لوقوعه في ضمن قصد الجزئية، وعلى القول الآخر يجزى لأنه أتى بالواجب فيخرج به عن العهدة.

اصل : اختلفوا في إقتضاء الامر بالشئ مطلقاً ايجاب ما لا يتم إلا به إذا كان مقدوراً، ويُعبر عنه بمقدمة الواجب، سواء كان سببياً كالصعود للكون على السطح أم شرطياً عقلياً كنصف السُّلم له أو عادياً كإدخال جزء من الرأس لغسل الوجه أو شرعياً كالوضوء للصلاة على أربعة أقوال. ثالثها وجوبه إن كان سببياً^١ ورابعها إن كان شرطاً شرعياً.

١- واشتهرت حكاية هذا القول عن المرتضى - ره - وكلامه في الذريعة والشافي غير مطابق للحكاية ولكنه يؤهم ذلك في

ثم إن الظاهر من كلام الأكثر أنه لا خلاف في بقاء الواجب المطلق على إطلاقه و عدم تقييد وجوبه بوجود ما لا يتم إلا به ولا في وجوب ما لا يتم إلا به بمعنى لا بدئية فعله. إنما الكلام في أنه هل يوصف بالوجوب الشرعي بمعنى تعلق الخطاب به تبعاً لتعلقه بشروطه كتعلق الخطاب بالتابع في دلالة الإشارة والاياء، حتى يكون الخطاب بالكون على السطح مثلاً خطاباً بأمرين: أحدهما الكون والآخر سببه أو شرطه، وحتى يكون تارك ذلك تركها، وجعل الحال هو الثاني دون الأول ضعيف، لما ذكرنا من أن وصفها بالوجوب والجواز لا دخل لهما في الوجود و عدمه فلا مدخل له في المحالّة.

و منها ما ذكره شيخنا الفاضل المعاصر^١ - دام بهائه - : وهو القطع بدمّ تارك الفعل القادر على المقدمة المعتذر بعدمها أو بعدم إيجاب الأمر لها، ولو لا فهم وجوبها من الأمر به لم يذمّ و يقبل عذره.

و هذا أيضاً ضعيف، لأنّ لحق الذمّ له باعتبار ترك الواجب مع قدرته عليه و عدم قبول العذر بعدم إيجابها من جهة أنّ عدم إيجاب الأمر لها لا يرفع قدرته على الفعل التي تصحّح ذمّ التارك.

و منها ما ذكره أستاذنا المحقق^٢ - دام مجده - : وهو أنّ الأحكام منوطة بالمصالح لزوماً عند العدليّة و عادة عند غيرهم. والمقدمة لكونها وسيلة إلى الواجب المشتمل على مصلحة الواجب مشتملة على تلك المصلحة بعينها، فيجب تعلق الوجوب بها. و هذا الاشتغال مفهوم من تعلق الخطاب بالواجب المطلق فيكون وجوبها مفهوماً منه تبعاً.

الجواب : لا نسلم أنّ كلّ ما يشتمل على مصلحة الوجوب بحسب تعلق الوجوب به نفسه، بل يجب إمّا تعلّقه به أو بما يستلزمه. فإنّ المصلحة كما يتحقّق في ضمن إيجابه يتحقّق في ضمن إيجاب ما يستلزمه أيضاً. فحينئذ نقول : المقدمة وإن لم يتعلّق الوجوب بها نفسها، لكن تعلق بالواجب المطلق الذي يستلزمها فيستغنى عن تعلّقه بها. فإنّ من أراد أن يؤدّي الواجب المطلق فلا بدّ له من فعل المقدمة فيفعلها البتّة سواء أوجب عليه أو لم يوجب.

و منها ما ذكره الاستاد - مدّ ظلّه - أيضاً : وهو أنّ ترك المقدمة يشتمل على وجه قبيح لاقتضائه ترك الواجب و هو قبيح، و مقتضى القبيح قبيح، فتركها قبيح فيحرم فيجب الفعل، و هو

١- و هو الشيخ البهائي من مشايخ الفيض الكاشاني في زبدة الاصول : ص ٤٧

٢- و هو السيّد ماجدين هاشم البحراني من مشايخ الفيض الكاشاني كما ذكره في صدر كتابه الوافي. و له رسالة في الاصول اجتمع مع البهائي و هذه الرسالة لم يصل إلينا.

مفهوم من الأمر بالفعل. فالأمر يدل على وجوبها تبعاً.

والجواب : لا يتم أن كل قبيح يجب تعلّق الحرمة به نفسه، بل يجب إما تعلّق الحرمة به أو تعلّق الوجوب بما يستلزم تركه. فإنّ المفسدة كما ينتفى في ضمن تحريمه ينتفى في ضمن إيجاب ما يستلزم تركه أيضاً. فحينئذ نقول : ترك المقدمة وإن لم يتعلّق الحرمة به نفسه، لكن تعلّق الوجوب بالواجب المطلق المستلزم لضده الذي هو فعل المقدمة فيستغنى من تعلّقه به. فإنّ من أراد أن يؤدّي الواجب المطلق فلا بدّ له من فعل المقدمة فلا تتركها البتّة سواء حرم عليه أو لم يحرم.

ومنها ما ذكره الاستاد - دام أيتام إفادته - أيضاً : وهو أن نكاح المشتبه بالمحرّم وليس أحد الثوبين المشتبهين في الصلاة مع وجود متيقن الطهارة واستعمال أحد الاناثين المشتبهين ونحو ذلك حرام، وليس ذلك إلّا لوجوب اجتناب المحرّم والنجس، وتوقّف اجتنابهما على اجتناب الآخر. وإذا حرم الشيء من جهة أن تركه وسيلة للواجب كان تركه موصوفاً بالوجوب من تلك الجهة.

الجواب : إنّ النص على وجوب المقدمة في المواضع الخاصّة لا تقتضي وجوبها في جميع المواضع. وهل هذا إلّا قياس لما لا تصرّح بالحكم فيه على المصرّح به ؟ مع أن النزاع في أن الخطاب المتعلّق بالواجب هل له تعلّق بمقدّمته بالتبع أم لا ؟ ولا دلالة لهذا الدليل على ذلك كما لا يخفى. ولهم دلائل أخرى ضعيفة جداً يهبط أجوبة أكثرها ممّا ذكرنا، فلا فائدة في إيرادها. وكذا في إيراد دلائل القائلين بعدم الوجوب مطلقاً، لأنّها في غاية الضعف أيضاً مع أن قائله غير معروف. بل قد نقل جماعة الإجماع على وجوب السبب، فلا يهّم لنا الخوض في أدلّتهم. على أن البحث في السبب قليل الجدوى، لأنّ تعلّق الأمر بالسبب نادر وأثر الشك في وجوبه هين.

وأما المفصل بالشرط الشرعي : فاحتجّ على نفي وجوب ما عدا الشرعي بما مرّ؛ وعلى وجوبه بأنّه : لو لم يجب لم يكن شرطاً، والتالي ظاهر البطلان فإنّ المقدّم مثله. بيان الملازمة : إنّّه على تقدير عدم وجوبه يكون الفعل بدونه صحيحاً، لأنّ المكلف حينئذ يكون آتياً بجميع ما أمر به.

والجواب : منع الملازمة، فإنّ معنى الشرطيّة مجرد كون الفعل موقوف الصحة عليه وذلك لا يستلزم وجوبه وتعلّق الخطاب به. وهل هو إلّا أوّل البحث ؟ ولا نسلم أنّه على تقدير عدم الوجوب أتت المأمور به بدونه فضلاً عن الإتيان بجميع المأمور به. فإنّ المأمور به هو الصلاة بعد الطهارة كالصلاة بعد الوقت، وإن لم يكن الطهارة موصوفة بالوجوب شرعاً. غاية ما في الباب أنّه لا بدّ منها في صحّة الفعل شرعاً كما أنّ شرط العقل لا بدّ منه في تحقّق الفعل عقلاً، وإن كان المنع هناك أظهر. ومنشأ الفرق بينه وبين العقل أمران : أحدهما لا بدّيّته شرعيّة ولا بدّيّة ذلك عقليّة، وقد عرفت أن هذا لا يصحّح الفرق. فإنّ الأبديّة الشرعية غير الوجوب بناء على التحقيق من

مغايرة الحكم الوضعي الشرعي، وثانيها أن الشرط الشرعي لا ينفك غالباً عن صريح الوجوب من الشرع، فظن أن إستفادة وجوبه من الخطاب بالمشروط.

و مما يوضح عدم الفرق أن القدر المعقول من الشرطية في شرط الواجب والمندوب كالطهارة في النافلة أمر واحد، وهو اللابديته في صحة الفعل. فالشرطية من حيث هي لا يستلزم الخطاب بالوجوب، والخطاب بها كالخطاب عاصياً بترك واجبين، أم لا يوصف بالوجوب الشرعي وإن كان لا بد منه عقلاً في تحصيل الواجب، والخطاب ليس إلا بنفس المشروط أو المسبب ولا يتعلق بالشرط والسبب أصلاً، لا أصلاً ولا تبعاً، فلا يعصى تارك الكون على السطح إلا من جهة تركه فقط دون جهة ترك نصب السلم مثلاً. فنقول - والله التوفيق - : الحق عدم اتصافه بالوجوب الشرعي إلا إذا كان سبباً.

لنا على وجوب السبب : إن القدرة لا تتعلق إلا به، إذ القدرة على المسبب إنما هو باعتبار تعلقها بالسبب لا بحسب ذاته. فالخطاب الشرعي وإن تعلق في الظاهر بالمسبب إلا أنه يجب صرفه بالتأويل إلى السبب، إذ لا تكليف إلا بالمقدور من حيث هو مقدور. فالتكليف بالمسبب تكليف بإيجاد سببه، لأن القدرة إنما تتعلق بالمسبب من هذه الحيثية. فالموصوف بالوجوب في الحقيقة إنما هو السبب، وإنما تعلق الخطاب بالمسبب لأنه الغرض من إيجاب السبب.

ولنا على عدم وجوب غير السبب : ما سبق من ضعف متمسك مثبتيه، وعدم قيام دليل صالح سواء عليه مع أصالته واصله اتحاد متعلق الخطاب.

إحتج القائلون بالوجوب مطلقاً بوجوه. منها : إنه لو لم يجب المقدمة أحد الأمرين : إما التكليف بالمحال أو خروج الواجب المطلق عن كونه مطلقاً والتالي بقسميه باطل. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلا أنه خلاف الغرض ووجه الشرطية أنه على تقدير عدم وجوب المقدمة يجوز تركها. فعه إذاً أن يبقى الواجب واجباً أم لا، ومن الأول يلزم الأول، ومن الثاني الثاني. و بتقرير آخر : الأمر يقتضي وجوب الفعل مطلقاً، أي في جميع الاحوال ومن جملتها حال عدم المقدمة، فيكون مأموراً به حال عدمها وهو تكليف بالمحال. و بتقرير ثالث : لو كانت المقدمة غير واجبة لكان الأمر كأنه قال «أبحت لك ترك المقدمة وأوجبت عليك الفعل حال تركها» وهو عين التكليف بالمحال. و مرجع الجميع واحد، وهو دعوى استلزام وجوب الفعل حال عدم وجوب المقدمة وجوبه حال عدمها، على أن حال عدمها ظرف للفعل. وهذا ظاهر الضعف، إذ وصفها بالوجوب وعدمه لا دخل في وجودها وعدمه، ضرورة إمكان وجودها وعدمه مع وجوبها وعدمه. والمحال هو وجوب الفعل حال عدمها على أن حال عدم ظرف الفعل كما ذكرنا لا حال عدم وجوبها. و

ظاهر أنّ عدم وجوبها لا يستلزم عدم وجودها. وليس المحال مجرد التكليف بالفعل حال عدمها، على أنّ حال عدم قيد التكليف والوجوب وظرف لها، وإلاّ لزم التكليف بالمحال على القول بالوجوب أيضاً لثبوت التكليف بالفعل عندهم حال عدم المقدمة. وتخيّل الفرق بين التكليف بالفعل حال عدم المقدمة الواجبة وبين التكليف حال عدم المقدمة الجائز بالمشروط بالعقلية.

تنبيه: اعلم أنّه يظهر من كلام السيّد المرتضى^١ - رضي الله عنه - أنّ الخلاف في مقدمة الواجب في أصل لا بدّيّتها وفي بقاء الواجب المطلق على إطلاقه. وربما كان كلامه في الشافي^٢ صريحاً في ذلك حيث أجاب عن استدلال المعتزلة على وجوب نصب الامام بكونه مقدّمة لإقامة الحدود: يمنع وجوب شرط الواجب.

فيرجع النزاع حينئذ إلى أنّ الواجب إذا اطلق وجوبه بالنسبة إلى ما يتوقّف عليه وجوده هل يبقى على إطلاقه، ويكون واجباً حال وجود المقدمة وحال عدمها محافظة على إبقاء الامر على ظاهره من الاطلاق فيعصى بتركه على كلّ حال، أو يختصّ وجوبه بحال وجود المقدمة ولا يلزم تحصيلها شرعاً ولا عقلاً، فلا يعصى بترك الموقوف عليها إلاّ إذا تركه حال اتفاق وجودها محافظة على الظاهر والاصل من اتحاد الخطاب وهرباً من انتفاء الوجوب عمّا يجب به تحصيل الواجب. فالكون على السطح مثلاً لا يجب إلاّ حيث اتفق نصب السُّلّم منه أو من غيره، فلو تركه بدون اتفاق نصب السُّلّم لم يعص. وعلى هذا فلا مجال لدخول السبب في محل النزاع، لأنّ مرجع القول بعدم وجوب المقدمة إلى تقييد وجوب الواجب أو صيرورته مقيداً بها. ولا ريب أنّ وجوب السبب من حيث استلزامه وجود المسبّب لا يصحّ تقييد وجوب المسبّب به، لأنّه يرجع إلى تقييد وجوب الشيء بوجود نفسه واستحالته ظاهرة. وبهذا التحقيق صرح السيّد^٣ - رضي الله عنه - وبتحرير محلّ النزاع على هذا الوجه صرح الامام الرازي. وربما يفهم من كلام العلامة يحقق الخلاف على الوجهين، وليس ببعيد وإن أضرّب عنه المتأخرون.

وبما ذكرنا من توجيه طرفيه يعلم إمكان كونه محلّ النزاع، فحينئذ نقول: الحقّ بقاء الواجب على إطلاقه كما ذهب إليه الاكثر، للإصالة وظهور الإطلاق في جميع الحالات وعدم الدليل على التقييد. وانتفاء الوجوب عمّا يجب به تحصيل الواجب غير مضرّ كما عرفت.

احتجّوا بوجهين: أحدهما، وهو المستفاد من كلام السيّد^٤، أنّ الواجب قسمان: مطلق ومشروط، والثابت مطلق الوجوب، وهم أعمّ من الوجوب المطلق، ولا دلالة للعام على شيء من

خصوصياته. وحينئذ فالعلوم المقطوع به وجوبه حال وجود المقدمة. ووجوده قبلها مشكوك فيه، لأنه إنما يثبت إذا كان الواجب مطلقاً أي غير مقيد بها؛ وهو غير متحقق لما ذكرنا من عدم دلالة مطلق الوجوب على النوع الخاص منه، والأصل برائة الذمة من الوجوب في غير المتحقق. وضعفه ظاهر، فإن إطلاق الأمر ظاهر في جميع الحالات، وليس مدلوله مطلق الوجوب بل الوجوب المطلق. فإن السيد إذا قال لعبده «اصعد السطح» لم يصح منه الاعتذار بأنه موقوف على نصب السلم ولم تكلفني به ولم يتفق وجوده بعد فلا يجب على بل المتبادر عند العقلاء أنه واجب في جميع الاوقات المقدوره، ولهذا يلزمونه على عدم التوصل الى الواجب باعتبار استلزام إخلاله بالواجب. و ثانيها: إنه لو بقي الأمر على إطلاقه ولم يقيد بالمقدمة لزم إما مخالفة الاصل بل دليل أو التناقض، والتالي بقسميه باطل. بيان الملازمة: إننا إذا أبقينا الأمر على إطلاقه وأوجبنا الفعل على كل حال فإما أن يوجب المقدمة وجوباً شرعياً فيلزم مخالفة الاصل لاصالة عدم الوجوب ولا دليل عليه؛ وإما أن لا توجبها فيلزم وجوب التوصل الى الواجب بما ليس بواجب.

الجواب: منع استحالة الثاني بقسميه. أما الأول: فلو جود ما يخالف الاصل وهو اطلاق الامر الشامل لجميع الحالات وعدم دليل التقييد، بل اثبات الوجوب حال عدم المقدمة أولى من تقييد المطلق لأنه اثبات ما لم يدل ظاهره على نفيه والتقييد يخالف ظاهر اللفظ. وأما التالى: فلما مر سابقاً، فقد ظهر أن الحق وجوب السبب وأن الظاهر بقاء الاطلاق وعدم وجوب المقدمة شرعاً. والله أعلم.

تنبيه: محل الخلاف كما ذكرنا على التقديرين الامور الخارجة عن ظاهر ما تناوله الامر. أما الأجزاء فلا ريب في أن الأمر بالكل أمر بها من حيث هي في ضمنه، لأن إيجاد الكل هو إيجادها كذلك وليس إيجاد الكل أمراً آخر غير إيجاد أجزائه.

تفريع: لو مات وعليه حجة فعلى القول بوجوب المقدمة يجب أن يحج عنه من بلده، وعلى القول الآخر يحج من حيث شيء^١.

اصل: اختلفوا في اقتضاء الأمر بالشئ النهى عن أضداده الوجودية المعبر عنها بالخاص. وأما الضد العام بمعنى الترك فالظاهر أنه لاخلاف في اقتضاء الأمر النهى عنه، وإن كان للبحث فيه مجال. ثم القائلون بالاقتضاء في الخاص اختلفوا في أن الأمر هل هو عين النهى أو مستلزم له؟ وعلى تقدير الاستلزام هل هو مستلزم لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

فهذه أربعة أقوال. الأول : عدم الاقتضاء مطلقاً. الثاني : إن الأمر عين النهي في المعنى^١، و مبنى هذا القول على الكلام النفسي وإلا فلا وجه له. الثالث : إنه مستلزم له مطلقاً. الرابع : إنه مستلزم له في المعنى دون اللفظ. والحق هو الأول.

لنا على عدم الاقتضاء لفظاً : أنه لو دلّ لكائن واحدة من الثلاث وكلها منتفية. أمّا المطابقة والتضمن فظاهر^٢، و أمّا الالتزام فلأن شرطها اللزوم العقلي أو العرفي، ونحن نقطع بأن تصوّر معنى صيغة الأمر لا يحصل منه الانتقال إلى تصوّر الضد الخاص فضلاً عن النهي عنه.

ولنا على انتفائه معنى : سببته من ضعف متمسك مشبهه وعدم قيام دليل صالح سواء عليه. واحتجّ الذهاب إلى أنه عين النهي عن الضدّ بدليل طويل عليل ضعفه في غاية الظهور، وهو في مختصر ابن الحاجب مسطور وجوابه هناك مذكور. فليرجع إليه من أراد الاطلاع عليه.

و أمّا القائلون بالاستلزام مطلقاً فاحتجّوا : بأن الإيجاب طلب فعل يذمّ على تركه اتفاقاً، و لا ذمّ إلا على فعل لانه المقدور، وما هو ههنا إلا الكفّ عنه أو فعل ضده وكلاهما ضدّ الفعل، والذمّ بأيّهما كان يستلزم النهي عنه إذ لا ذمّ بمالم يند عنه.

الجواب : إنه مبنى على أن الذمّ بالترك من معقول الإيجاب فلا ينفك عنه تعقلاً. و أمّا من قال الإيجاب هو الاقتضاء المجازم من غير خطور الذمّ على الترك بالبال، وإن لزمه في الواقع فلا يلزمه ذلك. ولو سلّم، فلا نسلم أنه لازم إلا على فعل، بل يذمّ على أنه لم يفعل ما أمر به. سلّمناه لكن يمنع تعلّق الذمّ بفعل الضدّ بل هو متعلّق بالكفّ، فيلزم النهي عنه دون فعل الضدّ. ولهم دليل آخر يتمّ في الضدّ الخاص ولذا تركناه.

و أمّا المفصلون فاحتجّوا على انتفاء الاقتضاء لفظاً بمثل ما ذكرناه في برهانه ما أخبرناه، و على ثبوته معنىً بوجهين. الأول : إن فعل الواجب الذي هو المأمور به لا يتمّ إلا بترك ضده، و ما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب فيجب ترك الضدّ، وهو معنى النهي عنه.

والجواب : منع المقدّمين. أمّا الصغرى : فلأنه لا مدخل لترك الضدّ في فعل المأمور به أصلاً، بل العلة في فعل المأمور به ليس إلا وجود الداعي إليه وانتفاء الصارف عنه. نعم ترك الضدّ غير

١- قال جماعة من المحققين ليس مرادهم أن الأمر نفس النهي لأنّه ظاهر الفساد فلا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل، بل مرادهم أنها حصلاً يجعل واحد لا يجعلين. و حينئذ فهذا المذهب والمذهب بالاستلزام واحد. اذ القائل بالاستلزام لا يقول بأن النهي حصل يجعل عليه، إذ المفروض أنه لم يرد نهى صريح عن الشارع. و عل هذا فالنزاع بينها لفظي. (حاشية ملا صالح على المعالم، ص ٥٦ پ)
٢- أمّا المطابقة فلأن مفاد الأمر لئنه و عرفاً هو الوجوب و حقيقة ليست إلا رجحان الفعل مع المنع من الترك و ليس هذا معنى النهي عن الضد الخاص ضرورة. و أمّا التضمن فلأن جزئه هو المنع من الترك و لا ريب في مغايرته للاضداد الوجودية المعبر عنها بالخاص. (معالم الدين : ٦٣)

منفك عنه في الخارج، وذلك لا يستلزم موقوفة عليه وهو ظاهر. وسيجيء زيادة تحقيق لهذا. و
أما الكبرى: فيعلم مما سبق آنفاً، فأننا نمنع وجوب ما لا يتم الواجب إلا به مطلقاً.

الوجه الثاني: إن فعل الضد الخاص مستلزم لترك المأمور به وهو محرم قطعاً فيحرم الضد
أيضاً، لأن مستلزم المحرم محرم.

والجواب: إن أردتم بالاستلزام الاقتضاء والعلية منعنا المقدمة الاولى، وإن أردتم بمجرد عدم
الانفكاك في الوجود الخارجى على سبيل التجوز منعنا الأخيرة. وتنقيح المبحث ما قاله بعض
الفضلاء^١ وجهناه نحن ليندفع عنه بعض إعتراضات أستاذنا^٢ - دام مجده - وهو: أن الملزوم إذا كان
علة لل لازم لا يبعد كون تحريم اللازم مقتضياً لتحريم الملزوم. فإن العقل يستبعد تحريم المعلول من
دون تحريم العلة وكذا إذا كانا معلولين لعلة واحدة. فإن انتفاء التحريم في أحد المعلولين يستدعى
انتفائه في العلة، فيختص المعلول الآخر الذي هو المحرم بالتحريم من دون علة. وأما إذا انتفت
العلية بينهما والاشتراك في العلة فلا وجه حينئذ لاقتضاء تحريم اللازم الملزوم، إذ لا ينكر العقل
تحريم أحد أمرين متلازمين اتفاقاً مع عدم تحريم الآخر. وقصارى ما يتخيل أن تضاد الأحكام
بأسرها يمنع من اجتماع حكيم، منها في أمرين متلازمين. ويدفعه أن المستحيل إنما هو اجتماع
الضدين في موضوع واحد.

إذا تمهد هذا فنقول: إن كان المراد باستلزام الضد الخاص لترك المأمور به أنه لا ينفك عنه و
ليس بينهما علية ولا مشاركة في علية. فقد عرفت أن القول بتحريم الملزوم حينئذ لتحريم اللازم لا
وجه له. وإن كان المراد أنه علة فيه ومقتضى له فهو ممنوع، لما هو بين من أن العلة في الترك المذكور
إنما هو وجود الصارف عن فعل المأمور به وعدم الداعى اليه، وذلك مستمر مع فعل الأضداد
الخاصة فلا يتصور صدورهما بمن جمع شرايط التكليف مع انتفاء الصارف الأعلى سبيل الاجراء،
والتكليف معه ساقط. وكذا القول بتقدير أن يراد بالاستلزام اشتراكهما في العلة فإنه ممنوع أيضاً،
لظهور أن الصارف الذي هو العلة في الترك ليس علة لفعل الضد، بل العلة فيه ليس إلا وجود
الداعى اليه وانتفاء الصارف عنه، ولا مدخل للصارف عن المأمور به في فعله أصلاً. نعم أنه غير
منفك عنه في الخارج. والسر في ذلك أن فعل الأضداد إذا لم يكن مع الصارف عن المأمور به علة
لفعله فيلزم الاشتغال بالضدين في حال واحد وهو محال على الانسان، لأنه يشغله شأن عن شأن.
فظهر أن امتناع الانفكاك أيضاً ليس بالذات، فكيف يكون لأحدهما مدخلاً في وجود الآخر.

١- وهو الشيخ حسن بن زين الدين في معالم الدين. (معالم الدين: ٦٨)

٢- وهو السيد ماجد البحراني من مشايخ المصنف.

فتدبر هذا موتقاً وخذه، فإنه تحقيق نفيس وبه يندفع شبهة الكعبي بانتفاء المباح لما هو مقرر من أن ترك الحرام لابد وأن يتحقق في ضمن فعل من الأفعال ولا ريب في وجوب ذلك الترك، فلا يجوز أن يكون الفعل المتحقق في ضمنه مباحاً، لأنه لازم للترك وممتنع اختلاف المتلازمين في الحكم. ووجه الدفع: إن اختلاف المتلازمين في الحكم ليس ممتنع كما عرفت. وتحقيقه: إن ترك الحرام لا يحتاج إلى شيء من الأفعال بل يكفي فيه وجود الصارف، وإنما الأفعال من لوازم الوجود حيث يثول بعدم بقاء الاكوان أو احتياج الباقي إلى المؤثر، وإن قلنا بالبقاء والاستغناء جاز خلوه المكلف عن كل فعل فلا يكون هناك الأترك. واعلم أنه لابد للقائلين بوجوب المقدمة من هذا التحقيق في دفع شبهة الكعبي رأساً، وأما من لا يقول به هو من سعة من هذا وغيره^١.

تذنيب: إعلم أن بعضهم عدل عن قولهم: إن الأمر بالشئ يقتضي النهي عن الضد إلى قوله: إن الأمر بالشئ يقتضي عدم الأمر بالضد. والحق عدم الاقتضاء أيضاً. وتحرير محل النزاع: إن ههنا ثلاث احتمالات. أحدهما: أن يكون الوقت مضيقاً كالأمر بالصلاة في أول الزوال والأمر بقضاء الدين فيه، ولا ريب في عدم جوازه لاستحالة التكليف بالمحال. وثانيهما: أن يكون موسعاً كالأمر بالصلاة من حين الزوال إلى الغروب والأمر بقضاء الدين في مجموع ذلك الوقت، ولا شك في جوازه لإمكان أن يقع أحدهما في جزء من الوقت والآخر في جزء آخر منه. وثالثهما: أن يكون وقت أحدهما مضيقاً والآخر موسعاً كالأمر بالصلاة من حين الزوال إلى الغروب وبقضاء الدين في أول جزء من الزوال، وهذا هو محل النزاع.

لنا على جوازه: إنه لا يمتنع أن يقول الشارع أوجب عليك كلاً من الأمرين لكن أحدهما مضيق والآخر موسع. فإن قدمت المضيق فقد امتثلت وسلمت من الإثم، وإن قدمت الموسع فقد امتثلت وأثمت بالمخالفة في التقديم.

احتجوا: بأنه حين وجوب الصلاة إذا تحقق وجوب القضاء على الفور يلزم تكليف ما لا يطاق، وإن لم يتحقق خرج الواجب عما ثبت له من صفة الوجوب الفوري.

الجواب: منع لزوم تكليف ما لا يطاق كما عرفت. والحاصل أن المرجع إلى وجوب التقديم و

١- قد ذكروا في تقرير شبهة الكعبي أنه ما من مباح إلا وترك حرام، فإن السكوت للقف والسكون ترك للمقتل وترك الحرام واجب. ثم أورد عليه أنه ليس عين ترك الحرام، غاية أنه لا يعصل إلا به. وأجيب بأنه وإن لم يكن عينه إلا أنه لا يتم الواجب إلا به وهو كاف. وقد نقض دليل الكعبي بأن الصلاة قد تكون مما يترك به الواجب فيكون حراماً لا سبب الحرام فيكون حراماً. إن جميع ما نقل يدل على أن مراد الكعبي أن كل مباح ضد لحرام والضد لو كان مقدماً على ترك الآخر بالتقدم الذاتي لكان سبباً مستلزماً لا شرطاً مستلزماً. فشبهة الكعبي كما يرد على القائل بوجوب المقدمة يرد على القائل بوجوب السبب فقط أيضاً. (حاشية الشيرازي على المعالم: ص ٣٥؛ حاشية معالم الدين: ٦٨)

كونه غير شرط في الصحة والامتنال، وإيضاً ينتقض بما إذا أوجب شيء على الفور حين تضييق وقت الصلاة، فإنه إن بقى الوجوب لزماً ما سبق وإن خرج عنه لزوم خروج الواجب عن صفة الوجوب وهو خلاف الفرض. مع أنه لا دليل يقتضي خروج واحد بعينه من الوجوب، فالحكم بصحة أحدهما أو بطلانه يستلزم الترجيح من غير مرجح.

تنبيه: ما ذكرناه من عدم اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن الضد يجري في أمر الندب أيضاً. فإنه لا يقتضي النهي عن الضد تنزيهاً لعين ما ذكرناه. وقيل باقتضائه كأمر الوجوب. والحجة كالحجة والجواب كالجواب. وقيل بالفرق، فحكم بالاقتضاء في الوجوب دون الندب هرباً من لزوم إبطال المباح. إذ ما من وقت إلا ويندب فيه فعل، فإن استغرق الاوقات بالمندوبات مندوب بخلاف الواجب، فإنه لا يستغرق الاوقات فيكون الفعل حينئذ في غير وقت لزوم أداء الواجب مباحاً. وهذا القائل غفل عن وجوب ترك الحرام، ومع هذا يرد عليه ما يرد على الكعبي.

تفريع: إذا كان عليه دين حاضر مطالب فاشتغل بالصلاة مثلاً مع توسع وقتها، فعلى القول باقتضاء الأمر النهي صدر منه مع ترك الواجب فعل المحرم، ثم بناء على القولين في الأصل الآتي يفسد صلاته. وأما على القول بعدم الاقتضاء فلم يصدر منه إلا ترك الواجب ولا يفسد صلاته بحال. والفروع كثيرة ستطلع على بعضها في الأصل الآتي إن شاء الله.

أصل: اختلفوا في جواز كون الشيء الواحد مأموراً به ومنهياً عنه^١. ولنحرر أولاً محل النزاع، فنقول: الوحدة تكون بالجنس والشخص. فالأول يجوز ذلك فيه بأن يؤمر بفرد وينهى عن آخر كالسجود لله وللشمس. والثاني إما أن يتخذ فيه الجهة أو تعدد. فإن اتحدت بأن يكون الشيء الواحد من الجهة الواحدة مأموراً به ومنهياً عنه فذلك مستحيل قطعاً^٢، حتى حكم باستحالته بعض مجوزي تكليف المحال - خذهم الله - أيضاً نظراً إلى أن هذا ليس تكليفاً بالمحال، بل هو محال في نفسه. وإن تعددت الجهة بأن كان للفعل جهتان يتوجه إليه الأمر من إحداهما والنهي من الأخرى^٣، فإما أن لا ينفك إحداهما عن الأخرى أو ينفك؛ فإن لم ينفك بأن تكونا متلازمتين، فاجتماع الأمر والنهي فيه أيضاً مستحيل لامتناع الامتنال. وإن انفكت إحداهما عن الأخرى فإما

١- لا خلاف بين أصحابنا على امتناع توجه الأمر والنهي إلى شيء واحد، ووافقهم عليه كثير ممن خالفنا. وأجازه قوم منهم ابن الحاجب وأتباعه. وقد ادعى في المختصر أنه مذهب الجمهور. (معالم الدين: ص ١٩٧ حاشية ملا صالح على المعالم: ص ٧٧ پ)
٢- لأن مقتضى الوجوب جواز الفعل ومقتضى الحرمة عدم جوازه وهما متناقضان، فلا يجوز اجتماعها بالضرورة. (حاشية ملا صالح على المعالم: ص ٧٧ پ)
٣- وذلك كالصلاة في الدار المغصوبة يؤمر بها من جهة كونها صلاة وينهى عنها من حيث كونها غصباً. فمن أحال اجتماعها أبطلها ومن أجازه صححها.

أن يكون الإنفكاك من الجانبين أو من جانب المأمور به دون المنهى عنه أو المنهى عنه دون المأمور به، فالأخير يستحيل فيه الاجتماع أيضاً لامتناع الامتثال، والأولان هما التحقيق بالنزاع.

فللمانعين^١ : إن الأمر طلب لا إيجاد الفعل والنهي طلب لعدمه فالجمع بينهما في أمر واحد ممنوع، وتعدّد الجهة غير مجدي مع اتحاد المتعلّق، إذ الامتناع إنّما ينشأ من لزوم اجتماع المتنافيين في شيء واحد. ذلك لا يتدفع إلا بتعدّد المتعلّق بحيث يعدّ في الواقع أمرين : هذا مأمور به وذلك منهي عنه. ومن البين أنّ التعدّد في الجهة لا يقتضي ذلك، بل الواحدة باقية معه قطعاً. فالصلاة في الدار المغصوبة مثلاً وإن تعدّدت فيها جهتا الأمر والنهي، لكنّ المتعلّق الذي هو الكون متحد، فلو صحّت لكان مأموراً به من حيث أنّه أحد الاجزاء المأمور بها للصلاة، ومنهياً عنه باعتبار أنّه بعينه الكون في الدار المغصوبة، فيجتمع فيه الأمر والنهي وهو متحد. وقد بيّنا امتناعه فتعيّن بطلانه.

و فيه : إنّ هذا مصادرة على المطلوب. لأنّا نمنع عدم اندفاع اجتماع المستنافيين إلا بتعدّد المتعلّق بحيث يعدّ في الواقع أمرين، بل يكتفى بالتعدّد الاعتباري وهل هذا إلاّ أول البحث ؟
و للمجوزين : إنّنا نقطع بأنّ السيّد إذا أمر عبده بالمشي كلّ يوم خمسين خطوة ونهاه عن الدخول في الحرم فشى العبد في الحرم، فإنّه مطيعٌ عاصٍ لجهتي الأمر بالشئ والنهي عن دخول الحرم^٢.

و فيه : منع كونه مطيعاً والحال هذه، ودعوى حصول القطع بذلك في حيّز المنع. ولهم أيضاً : لو امتنع الجمع لكان باعتبار اتحاد متعلّق الأمر والنهي؛ إذ لا مانع سواء اتفاقاً. واللازم باطل. إذ لا اتحاد في المتعلقين، فإنّ متعلّق الأمر الصلاة ومتعلّق النهي الغصب، والصلاة تتعلّق انفكاكه عن الغصب. وقد اختار المكلف جمعها مع امكان عدمه، وذلك لا يخرجها عن حقيقتيها^٣ اللتين هما متعلّقا الأمر والنهي حتى لا يبقيا حقيقتين مختلفتين فيتحّد المتعلّق.

وأجاب عنه بعض مشايخنا المحقّقين^٤ : « بأنّ مفهوم الغصب وإن كان مغايراً لحقيقة الصلاة إلاّ أنّ الكون الذي هو جزئها بعض جزئياته، إذ هو ممّا يتحقّق به. فإذا أوجد المكلف الغصب بهذا الكون صار متعلّقاً للنهي. ضرورة أنّ الأحكام إنّما يتعلّق بالكليات باعتبار وجودها. فالفرد الذي يتحقّق به الكلّي هو الذي يتعلّق به الحكم حقيقة. وهكذا يقال في جهة الصلاة فإنّ الكون المأمور به

١- و منهم صاحب المعالم الذي احتجّ هكذا في كتابه : ص ٩٨.

٢- فكذا فيما نحن فيه مطيع من جهة أنّه صلاة وعاصٍ من جهة أنّه غصب.

٣- أى جمعها باختيار المكلف مع امكان عدمه لا يخرجها عن حقيقتها. لأنّ متعلّق الأمر والنهي ماهيتان متفائرتان والتفائيران لا يتحدان باختيار المكلف جمعها في فرد مخصوص. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٧٩)

٤- وهو الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في المعالم. (معالم الدين : ٩٩)

فيها وإن كان كلياً لكنه إنما يراد باعتبار الوجود. فتعلق الأمر في الحقيقة إنما هو الفرد الذي يوجد منه ولو باعتبار الحصّة التي في ضمنه من الحقيقة الكلية على أبعد الرأيين في وجود الكلي الطبيعي^١، وكما أن الصلاة الكلية يتضمن كوناً فذلك الصلاة الجزئية يتضمن كوناً جزئياً. فإذا اختار المكلف إيجاد كلي الصلاة بالجزئي المعين منها، فقد اختار إيجاد كلي الكون بالجزئي المعين منه الحاصل في ضمن الصلاة المعينة، وذلك يقتضي تعلق الأمر به فيجتمع الأمر والنهي في شيء واحد قطعاً. فقله: وذلك لا يخرجها عن حقيقتها، إن أراد به خروجها عن الوصف بالصلاة والغصب فمنوع ولا يجدي، إذ لا نزاع في احتمال الجهتين وتحقيق الاعتبارين؛ وإن أراد أنها باقية على مغايرة والتعدد بحسب الواقع والحقيقة فهو غلط ظاهر ومكابرة محضة.

وفي هذا الجواب نظر. لأننا لا نسلم أن الفرد الذي يتحقق به الكلي هو الذي يتعلق به الحكم حقيقة، بل متعلق الحكم ليس إلا الماهية الكلية من حيث هي، وإرادتها باعتبار وجودها لا يستلزم إرادة لوازم وجودها أعني تشخصات أفرادها، وإن لم ينفك هي عنها في الواقع فليتأمل.

و تحقيق المقام: إن الشارع إذا أمر بالصلاة ونهى عن الغصب فيحتمل أن يجعل نهي عن الغصب قرينة على إرادة الصلاة التي لم يكن متضمنة للغصب، بأن تعلق له غرض بالصلاة في غير المحل المغصوب، وحينئذ كان الأمر مقيداً بأن لا يكون المأمور به مما أوقعه المكلف على النهج الخصوص. ويحتمل أن لا يتعلق له غرض بذلك، بل مقصوده بالأمر الصلاة على أي وجه اتفقت، لكن غرضه في النهي يتعلق بعدم صدور الغصب من المكلف، وحينئذ كان الأمر مطلقاً غير مقيد بأن لا يكون في المحل المغصوب. وإذا احتتمل الأمران ينبغي أن يصار إلى الترجيح، وإبقاء الأمر على إطلاقه أولى للاتصال وعدم ثبوت الدليل على التقييد. ويؤيده بثبوت العبادات المكروهة من الشارع كالصلاة في بعض المواضع والصيام في بعض الأيام. فإن الأمر كما يضاد النهي تحريماً يضاد النهي تنزيهاً. فلو لم يجتمع مع التحريم لما اجتمع مع الكراهية، إذ لا مانع إلا التضاد.

ولو عورض هذا بصوم يوم النحر بأن يقال إنه يلزم أن يكون صحيحاً باعتبار الجهتين مع الإجماع على بطلانه، يجاب: بأن مقتضى دليلنا تجويز صحة يوم النحر على تقدير عدم مانع آخر، بمعنى أنه لا يكون اتحاد المتعلق مستلزماً لعدم الصحة لامكانها باعتبار الجهتين. فتنى لم يظهر لنا

١- لا ينبغي أن تعلق التكليف بالطبيعة لا بشرط شيء كما هو التحقيق أو بالفرد الجزئي كما هو رأى بعض الأصوليين لا يتفاوت. أما الثاني فظاهر من تقرير صاحب المعالم. وأما الأول فلأن تعلق التكليفين المتضادين كالامر والنهي كما يستحيل بالنسبة إلى الفرد الواحد كذلك يستحيل بالنسبة إلى التحقق الواحد للطبيعة لا بشرط شيء، فلا ينفع في الجواب منع تعلق التكليف بالفرد بل الجواب أن تعلق الأمر بالفرد الواحد أو الطبيعة باعتبار الوجود الواحد إنما هو من باب التخيير من غير تعيين الامتثال. ومثل هذا التعلق لا يناق تعلق النهي وإنما المنافي له التعلق الحتمي. (حاشية ملا ميرزا شيرازي على المعالم: ص ٥٤ ب)

مدرك شرعى يدل على الامتناع نحكم بالصحة، اذ فيما لم يتحقق له مدرك شرعى دل على عدم الصحة، فعدم المدرك مدرك شرعى لصحته. وما ظهر دليل على امتناعه لا يجزى دليلنا فيه فنحكم بمقتضى ذلك الدليل، و صوم يوم النحر من هذا القبيل. والله يقول وهو يهدى السبيل.

تنبيه فيه توضيح : جريان هذا التحقيق فيما ينفك فيه الجهتان ظاهر لاسترة به. وأما فيما لا ينفك المنهى عنه عن الأمور به كصوم يوم النحر فحقى جداً، لأن متعلق الامر فيه بعينه هو متعلق النهى، بمعنى أنها ماهية واحدة إلا أنه من حيث إنه متعلق الامر مطلق ومن حيث إنه متعلق النهى مقيد. فربما يترأى فيه أن يحمل المطلق على المقيد، إذ النهى عن الفرد الخاص دليل على أن المراد بالأمور به ليس الطبيعة الكلية من حيث هى، بل لخصوصية الأفراد مدخل فيه. وهذا بخلاف ما إذا انفكت الجهتان، فإن المنهى عنه هناك ماهية اخرى غير الماهية الأمور بها. لكن الحق أن المطلق إنما يحمل على المقيد إذا لم يكن العمل بهما معاً إلا بذلك وهما ليس كذلك، إذ لا امتناع فى أن يتعلق الامر بالطبيعة الكلية من حيث هى و يكون هى مطلوبة. و يكون الغرض فى النهى عدم صدور خصوصية معينة من المكلف مقارناً لذلك الطبيعة، فلا احتياج الى تقييد الامر المطلق بغير الفرد الذى يتحقق فى ضمن تلك الخصوصية. ولا فرق فى ذلك بين ما ينفك المنهى عنه عن الأمور به. ومنشأ الفرق أمران : أحدهما توهم إيجاد المتعلقين فى الثانى وقد عرفت فساد، و ثانيهما أن الفرد المنهى عنه من الماهية الكلية الأمور بها منصوص عليها فى الثانى، فيصلح لأن يقيد اطلاق الامر بما عداه بخلافه فى الأول، فإنه فيه داخل فى اطلاق النهى كما هو داخل فى اطلاق الامر، فليس أحد المطلقين أولى بالتقييد من الاخر. وهذا أيضاً لا يصحح الفرق، لأن مجرد وجود ما يصلح لأن يقيد به المطلق لا يكتفى فى تقييده، بل لابد معه من دليل يوجبه لأنه خلاف الاصل. ولا دليل فيما نحن فيه يوجب التقييد، إذ يمكننا أن نعمل بالامر المطلق والنهى المقيد معاً حينئذ مع بقاء الاطلاق على حاله، ولم نجد منافات كما عرفت.

تنبيه فيه تفريع : لا يغرنك مثل ما إذا امر الشارع بالطهارة ونهى عن الغصب فتطهر المكلف من الإنباء المغصوب أو جعلها مصباً لماء الطهارة أو تطهر فى المكان المغصوب، فتظن أنه يتفرع على هذا الاصل كلاً. فإن متعلق النهى فيها الذى هو الغصب ليس نفس متعلق الامر الذى هو الطهارة ولا جزء منها، بل هما حقيقتان متغايرتان ليس لاحدهما مدخل فى وجود الاخرى. و إنما وقع إحديهما مقارناً للاخرى مقارنة الجار لصاحب الدار، ومقارنة اللازم التابع لحقيقة الملزوم المتبوع. وهذا بخلاف الصلاة، فإن الكون فى المكان والاستقرار عليه بالقيام والعقود والركوع والسجود جزء نفس ذات الصلاة المطلوبة للشارع. وأما الطهارة محققيتها مجرد أجزاء الظهور على

البدن مع النية ولا حظ للكون والمكان من المدخلية في ذاتها مطلقاً، لا على الشطرية ولا على الشرطية. نعم يتفرع عليها الطهارة بالماء المغصوب، لأن النهي منا يرجع الى ذات الفعل وأركانه وما لا يتم ذاته إلا به.

فإن قلت : إن جنس الكون من ضروريات الافعال وإن لم يكن الكون الخاص وهو السكون ونحوه شرطاً، فالنهي عنه يقتضى النهي عن الافعال التي لا يتم الطهارة إلا بها.

قلنا : هذا مغالطة من باب أخذ لازم الجسم بما هو جسم مكان لازم أفعال الطهارة بما هي طهارة مرة، ومن أخذ لوازم الشيء المتأخرة عن مرتبة ذاته بالماهية أو بالطبع مكان ما لا يتم الشيء إلا به من ضروريات ذاته وجوده المقدمة على ذاته وجوده تقدماً بالذات مرة أخرى. بقى شيء : وهو أن مثل الذبح بآلة مغصوبة في الهدى والأضحية هل يتفرع على هذا بناءً على أن مثابة الآلة الحديدية في الذبح يشبه مثابة الماء في الطهارة أو لا بناءً على أن مثابتها مثابة المكان في إيقاء الطهارة ؟ فتوقف فيه بعض المتأخرين، و مال بعضهم الى الأول، وهو غير بعيد. وينبغي أن يعلم أن الفروع المذكورة وإن لم يتفرع على هذا الاصل بلا واسطة لكن يمكن تفريعها عليه بتوسط الاصل الآتي المتفرع عليه، بناءً على أحد القولين في الاصل السابق وهو القول باقتضاء الامر النهي عن الضد الخاص؛ فإن الطهارة ضد لرد الإناء على مالكة الذي هو مأمور به على الفور، فاذا كان وقتها وسيعاً يكون منهيّاً عنها فيتفرع على القول بدلالة النهي على الفساد وعدمها المتفرع على هذا الاصل.

تذنيب : قد اشكل الأمر على القائلين بامتناع اجتماع الامر والنهي في الشيء الواحد في العبادات المكروهة من حيث لزوم فسادها وعدم ترتب الثواب عليها كانهزيمة بناءً على الاصل الآتي. إذ لا فرق بينها في مضادتهما للوجوب. فحملهم ذلك على تكلفات بعيدة وتعسفات غير سديدة.

فقال بعضهم : إن الكراهة في العبادة يرجع الى الوصف غالباً بمعنى إن ذلك الوصف هو متعلق النهي وهو المنهي عنه حقيقة. فالمنهي عنه في صلاة الحمايم على القول بالكراهة هو كونه في معرض الرشاش^١ وفي معاطن^٢ الإبل نفاهاً الى غير ذلك. وبعضهم لم يرتض بذلك من حيث إن الكراهة من صفات الافعال دون الصفات. فقال إن الكراهة في العبادة قد انسلخت عن معناها الحقيقي المصطلح الى أقلية الثواب، فكراهية الصلاة في الحمايم بمعنى أقلية ثوابها بالنسبة الى تلك

١- الرشاش : المطر الخفيف (ج) رشاش. (المعجم الوسيط : ٣٤٧)

٢- المعطن : مترك الإبل ومريض الغنم (ج) معاطن (المعجم الوسيط : ٦٠٩)

الصلاة بعينها إذا فعلت في غيره.

و بعضهم لم يرتضِ بذلك ايضاً من حيث خروج الكراهية عن معناه الحقيقي كالصلاة المبتدئة في الاوقات المكروهة حملها عليه، وكلّ ما لم يمكن فيه ذلك كالصلاة الواجبة في المواضع المكروهة حملها على أقلية الثواب. وبعضهم لم يرتضِ بذلك كلّهُ فقال: إنّ الخصوصية التي بحسبها تكون العبادة مكروهة ليست هي من العبادة في شيء، بل إنّها امر مكروه بالمعنى المصطلح عليه فيقترن العبادة فتصير معوّقة عن حقّها من الكمال مبخوسة حظّها من الثواب الذين كانت نفس ذاتها بحسب نفسها تستحقّها لو لا ذلك الاقتران. مثلاً الصلاة في مكان مكروه أو في وقت مكروه يحلّلها العقل الى ذات تلك الصلاة والى خصوصيتها من جهة ايقاعها في خصوص ذلك المكان أو تعليقها بخصوص ذلك الوقت، وذلك الايقاع والتعليق ليسا من عداد العبادات، بل هما من عداد المكروهات الاصطلاحية. فاقترانها قد بخس حظّها من الثواب وحقّها من الكمال الذين هي في حدّ ذاتها تستحقّها.

و أنت تعلم: أنّ الفرق بين النهي التثريبي والتحريمي بإرجاء الاول الى الوصف والخصوصية دون الثاني أو بحمل الاول على أقلية الثواب دونه مع أنّها من التكاليف البعيدة تحكّم بحُت^١. بل الحقّ إبقاء النهي عن ظاهره متعلّقاً فيها جميعاً بأصل الفعل كالامر و يكون تعدّد متعلّقيهما بالجهة، وليس ههنا بخس^٢ في الثواب ولا نقص في العقاب، بل كلاهما تامان ولا تأثير للاقتران في ذلك.

اصل: اختلفوا في دلالة النهي على فساد المنهى عنه على ثلاثة أقوال^٣. ثالثها: يدلّ في العبادات دون المعاملات^٤. والحقّ: أنّ بينهما فرقاً من حيث إنّ العبادة ليس فيها إلّا حكم واحد ناشئ عن الأمر بها والنهي يقابل الأمر. فيمكن القول بدلالته على الفساد بناء على امتناع إجتاع الأمر والنهي في الشيء الواحد باعتبار الجهتين كما مرّ. وأمّا المعاملات: ففيها حكم آخر غير الحكم التكليفي وهو السببية، وليس بينها وبين الحكم التكليفي تقابل حتى يمتنع اجتماعها، بل يجوز أن يكون في تعلّق النهي بها حكمه. ومع ذلك ففي إثبات السببية لها وترتب الاثر عليها بعد وقوع المنهى عنه حكمه أخرى. و من تأمل أبواب الفقه يكثر عليه أمثال هذه الامور، وكفاك ترتّب

١- البُحث: الصبر في الخالص (المعجم الوسيط: ٣٩)

٢- البُخس: النقص (المعجم الوسيط: ٤١)

٣- أوّلها يدلّ في العبادات والمعاملات جميعاً، وثانيها لا يدلّ مطلقاً وثالثها يدلّ في العبادات.

٤- وهو مختار جماعة منهم المحقق والعلامة. (معالم الدين: ١٠٠)

الاحكام على الزنا والوطى المحرم ونحوهما. فقد علم من هذا أن النهي في المعاملات لا تدل على الفساد قطعاً.

بقى حكمه في العبادات مشكوكاً فيه، فنقول: إنه متفرع على الاصل السابق. فمن قال بامتناع اجتماع الامر والنهي في الشيء الواحد يقول بدلالة على الفساد، ومن قال بجوازه وإن لم ينفك المنهي عنه عن المأمور به قال بعدم دلالة، إلا أن يستدل عليه بالاجماع فإنه يقول بدلالة النهي على الفساد وإن كان قائلاً بالجواز هناك. والحق أن الاجماع غير ثابت. كيف والخلاف والتشاجر فيه ظاهر جلي^١.

وقد استدلل على دلالة على الفساد في العبادات: بأن النهي يقتضي كون ما تعلق به مفسدة غير مراد للمكلف والامر يقتضي كونه مصلحة مراداً وهما متضادان، فالآتي بالمنهي عنه لا يكون آتياً بالمأمور به. ولازم ذلك عدم حصول الامتثال والخروج عن العهدة ولا نعى بالفساد إلا هذا. وجوابه يعلم بما مر في الاصل السابق: من جواز كون الشيء الواحد مصلحة ومفسدة من جهتين، والآتي به آت بالمأمور به والمنهي عنه جميعاً. نعم لو تم الدليل على امتناع ذلك لثم هنا وليس فليس.

واحتج القائلون بالفساد مطلقاً بوجهين. الأول: لو لم يفسد لزم من نفيه حكمة تدل عليها النهي ومن ثبوته حكمة تدل عليها الصحة، واللازم باطل. لأن الحكمتين إن كانتا متساويتين تعارضتا وتساقطتا، وكان الفعل وعدمه متساويين، فيمتنع النهي عنه لخلوه عن الحكمة. وإن كان حكمة النهي مرجوحة فهو أولى بالامتناع، لأنه مفوت للزائد من مصلحة الصحة، وهو مصلحة خالصة إذ لا معارض لها من جانب الفساد كما هو المفروض. وإن كانت راجحة فالصحة ممتنعة لخلوها عن المصلحة^٢، بل لفوات قدر الرجحان من مصلحة النهي، وهو مصلحة خالصة لا يعارضها شيء من مصلحة الصحة.

وأجاب عنه من قال بالفرق بين العبادات والمعاملات: بالمنع من دلالة الصحة بمعنى ترتب الأثر على وجود الحكمة في الثبوت؛ إذ من الجائز عقلاً انتفاء الحكمة في إيقاع عقد البيع وقت النداء

١- حاشية النسخة: ويستفاد من كلام الحسن بن أبي عقيل العناني - رحمه الله - من أصعبنا عدم دلالة على الفساد، لأن مذهبه - رحمه الله - وجوب تأخير التيمم إلى ضيق الوقت، ومع ذلك قال: لو تيمم في أول الوقت أعاد الصلاة وإن وجده بعد خروج الوقت فلا إعادة. (منه)

٢- وأما خلوها عن المصلحة فلأن مصلحة لما تعارض ما يساويه من مصلحة النهي تساقطا. فالصحة لا مصلحة له فيمتنع، لأن الصحة يدل على مصلحة في طرف الثبوت وهنا لا مصلحة في طرف الثبوت، وإذا لا مدلول فلا دال. (حاشية ملايرزا شيرازي على المعالم: ص ٥٦)

مثلاً مع ترتب اثره أعنى انتقال الملك عليه. نعم هذا في العبادات معقول، فإن الصحة فيها باعتبار كونها عبارة عن الامتثال^١ يدل على وجود الحكمة المطلوبة وإلا لم يحصل.

ونحن نقول في الجواب: إن لنا أن يختار كلاً من الشقين الأولين. قوله في الأول: فيمتنع النهى عنه لخلوه عن الحكمة، قلنا: فإن فائدة النهى حينئذ إتيان المكلف بالفرد الآخر من تلك العبادة الذي لا يكون في ضمن المنهى عنه، فيحصل بذلك مصلحة الصحة من دون معارضة لها من جانب الفساد. ولو لا النهى لأمكن أن يأتي المكلف بهذا الفرد المنهى عنه فيخرج به عن العهدة فيفوت تلك المصلحة. وكذا قوله في الثاني: فهو أولى بالامتناع لأنه مفوت الزائد من مصلحة الصحة، فإن النهى مستلزم لاتيانه بالمصلحة الخالصة التامة وما يفوت به بعض منها. وربما يجاب باختيار الشق الثالث أيضاً فيقال: إن مصلحة النهى راجعة في أول الامر ولهذا أمر الشارع بالكف عنه، لكن بعد ارتكاب المكلف المنهى عنه وفوت المصلحة الراجعة صارت مصلحة الصحة بمعنى ترتب الأثر راجعة على عدمها. نظير ذلك أن مصلحة النهى عن الخمر مصلحة راجعة على مصلحة ترك الصلاة، لكن إذا شرب وفات منه تلك المصلحة الراجعة فالراجع بعد ذلك مصلحة ترك الصلاة بالنسبة إلى فعلها.

الوجه الثاني: إن الامر يقتضي الصحة لما هو الحق من دلالاته على الأجزاء بكلا تفسيريه^٢ والنهى نقيضه، والنقيضان مقتضا هما نقيضان. فيكون النهى مقتضياً لنقيض الصحة وهو الفساد. والجواب: لا نسلم وجوب اختلاف أحكام المتقابلات، لجواز اشتراكها في لازم واحد^٣ فضلاً عن تناقض أحكامها. سلمنا لكن نقيض قولنا يقتضي الصحة أنه لا يقتضي الصحة ولا يلزم منه أن يقتضي الفساد، فمن أين يلزم في النهى أن يقتضي الفساد؟ نعم يلزم أن لا يقتضي الصحة ونحن نقول به.

تنبيه فيه تفريع: ينبغى أن يعلم أن المعاملات قد تكون عبادة فهي ذات جهتين، من كل جهة لها حكم تلك الجهة في الصحة والفساد. مثلاً إذا قال الشارع: «بع عبدك الفلاني وجوباً» فباعه وقت النداء، فعلى القول بالفساد مطلقاً لم يحصل الملكية ولا الامتثال. وهذا كمن يؤمر بفعل وقدّر له وقت فلم يفعله حتى خرج الوقت، وعلى المختار حصل الملكية والامتثال وإن أتم

١- تفسير الصحة بهذا المعنى إنما يصح على مذهب المتكلمين، وأما الفقهاء فهي عندهم عبارة عما يسقط القضاء. (حاشية ملاحم على المعالم: ص ٨٣ پ)

٢- أى تفسيري الصحة على موافقة الامر وسقوط القضاء. (حاشية سلطان العلماء على المعالم: ص ٢٠)

٣- كتناثر الحاشية بالحرارة والبرودة، ودلالة الأمر والنهى على الصحة عند أبي حنيفة والشيخاني. (حاشية ملاحم على المعالم:

بارتكابه المنهى عنه. وقد ظهر من هذا متفرعات هذا الأصل من جهة المعاملات، وقد أشرنا فيما سبق الى بعضها من جهة العبادات ايضاً. ثم لا تظنن أن مثل ما إذا تكلم في الصلاة أو قال آمين أو فعل شيئاً من غير الصلاة ونحو ذلك مما قد نهى الشارع عنها، يتفرع على هذا الاصل زعماً منك أنه نهى في العبادة. فإن النهى لو دلّ فأنما يدلّ على فساد المنهى عنه، لا ما وقع والمنهى عنه ولا كل ما نهى عنه بل ما يجرى فيه الصحة والفساد. أمّا إذا فعل شيئاً من أجزاء الصلاة في غير موضعها مع نهى الشارع عنه أو على وجه ينهى عنه، فإنه يدلّ على فساد ذلك الجزء بمعنى عدم صلاحية للجزئية، وكذلك القول في الشروط.

و مما فرّعوا على هذا الاصل ما لو اشرف الأعمى على السقوط في بئر مثلاً وترك المصلّي تحذير فيه وبقى مشتغلاً بالقراءة، فإنّ صلاته تبطل إن قلنا باستلزام الامر النهى، لتعلق النهى بجزء الصلاة أعنى القراءة فتبطل، وإذا بطل الجزء الواجب للعبادة بطل تلك العبادة. وإن لم نقل بذلك لم يبطل، لأنّ النهى حينئذ عن أمر خارج عن الصلاة. أمّا لو كان ساكناً عن القراءة في هذا الوقت فإنّ صلاته لا تبطل، لأنّه ليس في تلك الحال منهيّاً عن جزء الصلاة ولا عن شرطها. هذا ولقائل أن يقول: إنّه في تلك الحالة منهي عن شرط الصلاة وهي الاستدامة الحكيمة، فيجب تخصيص البحث بما إذا لم نقل ببطلان الصلاة بكلام قليل وبما إذا لم يتوقف تحذيره على كلام كثير يخرج به عن كونه مصلياً. فتأمل!

اصل^١: هل يجوز الامر بشيء مع علم الأمر بانتفاء شرطه^٢؟ وبعبارة أخرى أن يأمر الله تعالى بشرط أن لا يمنع المكلف منه أو بشرط أن يقدره فإذا منعه أو لم يقدره أسقط التكليف عنه، فيه قولان. والظاهر جوازه بشرط عدم علم المكلف بأنه سيمنع.

لنا: إن الأمر كما يحسن لمصالح تنشأ من المأمور به كذلك يحسن لمصالح تنشأ من نفس الامر. فإنّ المكلف إذا لم يعلم بامتناع فعل المأمور به ربما يوطّن نفسه على الامتناع، فيحصل له لذلك لطف في الآخرة وفي الدنيا، لا نزجاره عن القبيح فتصير مطيعاً، وربما يعزم على الترك

١- حاشية النسخة: واعلم أن هذا الأصل والذين يليانه سابقاً فوائد كثيرة ومتفرعات غير يسيرة. و رأينا فيها يخالف رأى كثير الأصحاب. لكننا اقتفينا ما تقتضيه نظرنا الكليل وفكرنا الليل دون التقليد الذي ليس مشاقّة إلى سبيل التحصيل، وإن كان مراعات ما عليه الاصحاب أعوط في مسلك التقليد وأصون لمذهب التورّع. (منه)

٢- إذا كان الفعل مشروطاً بشرط فلا يغلو إما أن يكون الشرط موجوداً في وقته في ذلك الفعل أولاً؟ وعلى التقديرين فالأمر والمأمور إما عالمياً به أو غير عالمان أو بالتفصيل. فهذه ثمان صور فإن كان الشرط موجود جاز الامر به مطلقاً وإن كان مفقوداً و كان الأمر جاهلاً جاز ايضاً سواء كان المأمور جاهلاً أولاً، وإن كان الأمر عالمياً بانتفائه ففيه الخلاف سواء كان المأمور عالمياً أو جاهلاً فمئذ الجمهور من الاشاعرة يجوز وعند اصحابنا والمعتزلة لا يجوز. (حاشية ملا صالح على المعالم: ص ٦٩)

فيصير عاصياً. ويؤيد ذلك ما وقع من قصة ابراهيم - عليه السلام - فإنه تعالى أمره بذبح ولده مع أنه منعه منه، وإنما فعل ذلك لأن يظهر للناس انقياده للحكم وتبئته عليه. وما روى من أن النبي - صلى الله عليه وآله - أمر ليلة المعراج بخمسين صلاة، ثم اقتصر به على خمس.

قالوا: إن الشروط إنما يحسن فيمن لا يعلم العواقب، فلا طريق له إلى علمها كما في الشاهد. فأما العالم بالعواقب وبأحوال المكلف فلا يجوز أن يأمره بشرط. والذي يبين ذلك إن الرسول - صلى الله عليه وآله - لو أعلمنا أن زيداً لا يتمكن من الفعل في وقت مخصوص قبح منا أن نأمره بذلك.

قلنا: هذا مسلم إذا لم يكن هناك مصلحة يقتضي ذلك. وأما إذا كان هذا الأمر مشتملاً على مصلحة لا يتأتى بدونه، فلا نسلم عدم حسنه وهل هذا إلا أول البحث؟ وكذا قوله: إن الرسول - صلى الله عليه وآله - إذا أعلمنا، إلى آخره في حيز المنع، لأنه إذا كان غرضنا ابتلاء زيد هل يقدم على الفعل ويوطن نفسه عليه أم يأبى عنه أو غير ذلك من الأغراض لا يقبح منا أمره به؟ ألا ترى أن السيد قد يصطلح بعض عبيده بأوامر ينجزها عليه مع عزمه على نسخها امتحاناً له. والإنسان قد يقول لغيره «وكلتلك في بيع عبيدي» مثلاً مع علمه بأنه سيعزله، إذا كان غرضه استمالة الوكيل وامتحانه في أمر العبد.

قالوا ثانياً: لو صح التكليف بما علم عدم شرطه غير ممكن لزم أن لا يكون الامكان شرطاً في التكليف؛ واللازم منتفٍ لما قرّر في مسألة تكليف المحال.

قلنا: أولاً إنه منتقض بما إذا جهل الأمر كما في الشاهد. و ثانياً إن الامكان الذي هو شرط التكليف أن يكون بما يتأتى فعله عادة عند حضور وقته واستجماع شرايطه، وهو غير الامكان الذي هو شرط وقوعه أو ارادة وقوعه وهو استجماع شرايطه بالفعل. فإن عنيت بقولك «لم يكن الامكان شرطاً» الأول معناه فإن عدم الشرط إلا تنافيه أو الثاني التزامه لأنه عين محل النزاع.

تفريع: لو فعلت الصائتة ما يوجب الكفارة ثم ترى الحيض في يومها فعلى القول بعدم جواز التكليف لا كفارة عليها؛ لأن مجيء الحيض كاشف عدم تكيفها بالصوم لأنه مانع من صحته. وعلى المختار يجب عليها، لمكان التكليف. وأما حصول الاثم فلا خلاف فيه. أما على المختار: فظاهر، وأما على الآخر: فلأنها مكلفة بناء على ظنّها، وقد ثبت أن الظن يقوم مقام العلم إذا تعذر العلم. ولهذا وجب عليها الشروع في الصوم بنية الفرض، فيجب عليها العزم عليه إلى أن يظهر الكاشف. كذا قالوه.

والحق: أن هذا التفريع إنما يصح إذا كان مناط وجوب الكفارة التكليف في الواقع وهذا لم

يثبت، بل يحتمل أن يكون مناطه مناط الاثم أعنى مجرد انتهاك حرمة العبادة بناء على الظن و لا يبطال الصوم الصحيح. فعلى الأول يجب الكفارة عليها على المذهبين، وعلى الثاني لا يجب على كليهما. نعم يتفرع على الاصل انتقاض التيمم بما إذا وجد الماء ثم فقد قبل مضى زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية، فإنه على المختار ينقض بخلاف القول الآخر. والله اعلم.

اصل : الأمر بفعل معين في وقت معين لا يقتضى فعله فيما بعد ذلك الوقت لا أداءً ولا قضاءً؛ فلو ثبت قضاء فبأمر مجدد. وقيل : يقتضى القضاء لوفات في الوقت. لنا : إن مدلول الامر ليس إلا طلب الفعل في وقت معين، وهذا أعم من أن يكون الفعل مشروطاً بالوقت حتى لا يصح بدونه شرعاً أو يكون الوقت قيداً له خارجاً عنه. فإذا لم يأت به فيه بقى أصل التكليف، والعام لا يدل على الخاص بإحدى الدلالات الثلاث. فلا دلالة للامر على القضاء.

قالوا : الزمان ظرف للأمر به، ضروري له غير داخل فيه، فلا يؤثر اختلاله في سقوط. والجواب : إن الكلام في الفعل المقيّد بوقت بحيث لو قدّم لم يتعدّ به وإلا لجاز التقديم. قالوا ثانياً : لو وجب بأمر جديد لكان أداء، لأنه أمر بالفعل بعد الوقت، فيكون مأتياً به في وقته لا بعده وهو الأداء.

والجواب : منع الملازمة. إذ يشترط في الأداء أن لا يكون استدراكاً لمصلحة فأتت، وهذا الشرط مفقود فيه.

تفريع : لو لم ينو صوم يوم من شهر رمضان مثلاً سهواً فصومه ليس بصحيح. فهل يجب عليه القضاء بمجرد الأمر بالصوم؟ وجهان مبنيان.

اصل : الإتيان بالمأمور به على وجهه هل يقتضى سقوط القضاء والخروج عن العهدة كما يقتضى حصول الامتثال؟ قولان. ونحن نقول : لا بدّ أولاً من تحرير محل النزاع، وهل أرادوا بقولهم «على وجهه» ما وافق مراد الامر في الواقع أو في ظن المكلف؟ فعلى الأول لسقط القضاء ويخرج عن العهدة البتة؛ إذ لا وجه لا يجاب القضاء حينئذ كما هو الظاهر. والثاني قد يسقط وقد لا يسقط لورود الأمرين في الشريعة المطهرة.

قالوا : لو كان مسقطاً للقضاء يسقط عن المصلّى بظن الطهارة إذا تبين كونه محدثاً ولم يسقط اتفاقاً. ويمكن المعارضة بأنه لو لم يسقط لما سقط عن المصلّى بظن طهارة ثوبه إذا تبين نجاسته و قد سقط.

فالحق ما قلناه : من ورود الأمرين في هذا النوع، وما فصلناه من اختلاف النوعين في الحكم.

قالوا ثانياً : لو كان مستقطاً للقضاء لكان إتمام الحجّ الفاسد مستقطاً للقضاء ولا يسقط بالاتفاق.

والجواب : إن ما وجب في الحجّ إنما هو قضاء ما فسد، والالتزام فعل آخر وجب بأمر آخر، والالتزام لم يجب قضائه. فما فعل سقط قضائه، والذي يجب قضائه لم يفعل.

ومما يناسب ذكره في المقام ما اشتهر بين المتأخرين : من أنه لا فرق في العبادات بين الأجزاء والقبول بمعنى إن كل عبادة مجزئة أي مخرجة لصاحبها عن عهدة التكليف، فهي مقبولة بمعنى إنه يترتب عليها الثواب. ونقل عن السيّد المرتضى^١ - رحمه الله - إنه قال بالفرق بين الأمرين، وإنه قد يكون العبادة مجزئة بالمعنى المذكور ولكنها غير مقبولة أي لا يترتب عليها الثواب كما إذا وقعت رياءً. ولعله - رحمه الله - لا يشترط نيّة القربة في صحّة العبادات، بل في ترتب الثواب عليها خاصة. وهو محلّ نظر.

نعم يمكن الفرق بين الأمرين أي الأجزاء والقبول في مثل ما إذا صلى بغير حضور القلب أصلاً ولا خشوع. فإن هذه الصلاة مجزئة اتفاقاً لعدم وجوب الحضور والخشوع في الصلاة. فإنّهما مستحبّان ومعدودان في جملة المكملات، ولا ثواب في مثل هذه الصلاة كما ورد به الاخبار، لفوات المعنى المقصود من الصلاة عنه.

فإن قيل : العبادة إذا لم يترتب عليها الثواب أصلاً فكيف يكون مخرجة عن عهدة التكليف ؟ بل يكون فعلها عبثاً، فإنّ التكليف إنما يكون لإعطاء الثواب.

قلنا : إن لكلّ شيء روحاً وحقيقة وله قالب وصورة. فروح الصلاة مثلاً هو الذكر بالقلب والخشوع به وبالجوارح والتمسك والتضرّع إلى الله؛ وقالبه الأفعال المعهودة والحركات المشهودة. فالمصلّي إذا أتى بتلك الحركات من غير حضور ولا خشوع، فهو من حيث إنه أتى بالمأمور به بالأمر الإيجابي مثاب، وفعله مقبول. لأنّه امتثل أمر الله - تعالى - فيه وراض نفسه في طاعة الله كما أمر به؛ ولكن ثوابه ليس ثواباً يترتب على فعل الصلاة من حيث هي صلاة. لأنّ الصلاة من حيث هي صلاة لا يتحقق إلا بوجود حقيقته وروحه دون مجرد صورته وقالبه. فلو كان هذا المصلّي يفعل فعلاً آخر مأموراً به بقدر تلك الصلاة مكانها من غير جنسها كان له مثل ذلك الثواب بعينه، لا اشتراكها في امتثال الأمر والطاعة. فمثل هذا الفعل من حيث الغالب والصورة مجزئة ومقبولة، ومن حيث الحقيقة والمعنى ليست بمجزئة ومقبولة. وهذا تحقيق يكاد يجمع بين القولين ويرفع الخلاف من البين، ولكن في مثل ما لم يفت فيه شرط من الشروط الواجبة.

أصل : الظاهر أن تعليق الحكم على غاية أو شرط أو صفة يدلّ على انتفائه عند انتفائها ما لم يكن هناك قرينة على خلافه كأولوية الحكم عند الانتفاء، أو يظهر فائدة كشدة الاهتمام ببيان حكم المذكور إما لدفع توهم عدم تناول الحكم له وإما لاحتياج السامع الى بيانه وإما وقوع السؤال عنه أو خروجه مخرج الاغلب المعتاد أو يقدم حكم الغير أو غير ذلك من الفوائد. وقد خالف في كل من الثلاثة قوم^١.

لنا : إن قول القائل «أعط زيدا درهماً إن أكرمك»، وقوله «صم الى الليل»، وقوله «في الغنم السائمة زكاة» مثلاً، يجري مجرا قولنا «الشرط في إعطاء زيد أكرامه أياك»، وقولنا آخر «وجوب الصوم بحىء الليل»، وقولنا «للسوم مدخل في تعلق الزكاة بالغنم». والمتبادر من هذه كلها انتفاء الاعطاء وجوب الصوم والزكاة عند انتفاء الأكرام وبحىء الليل وعدم السوم قطعاً بحيث لا يكاد ينكر عند مراجعة الوجدان؛ فيكون الأول أيضاً كذلك. وإذا ثبت الدلالة على هذا المعنى عرفاً ضمّنا الى ذلك مقدّمة أخرى هي اصالة عدم النقل، فيكون كذلك لغةً.

ولنا أيضاً : لو ثبت الحكم مع انتفاء المعلق عليه لعرى تعليقه عليها عن الفائدة، إذ الفرض عدم فائدة غير ذلك.

لا يقال : لا يوجد صورة لا تحتل فائدة من تلك الفوائد المذكورة وذلك كافٍ في الاستغناء عن اقتضاء النفي الذي صرّح إليه^٢، صوّنا لكلام البلغاء عن التخصيص لا لفائدة؛ إذ مع احتمال فائدة منها تحصل الصون ويتأذى ما لا يهدّ في الحكمة منه، فيحتاج اثبات ما سواه الى دليل. لأننا نقول : ربما يغلب على الظنّ أنّه لا فائدة في التعليق إلّا نفي الحكم عند انتفاء المعلق عليه، فيحكم العقل بذلك بحسب الظاهر؛ وهذا القدر كافٍ في الظهور، ومجرّد التجويز لا ينافيه.

ولنا أيضاً : سؤال يعلى بن أمية عن سبب القصر في السفر مع الأمن مع أن الله تعالى يقول : «إن خفتهم»^٣، وقول أبي عبيد لما سمع قوله عليه السلام^٤ : «لئى الواجد يحلّ عقوبته وعرضه»، «إن هذا

١- كما أنّ دلالة تعليق الحكم على شرط على انتفائه عند انتفاء الشرط هو مختار أكثر المحققين ومنهم الفاضلان. وذهب السيد المرتضى الى أنّه لا يدلّ إلّا بدليل منفصل عنه وتبعه ابن زهرة وهو قول جماعة من العامة. وأثبت اقتضاء التعليق على الصفة نفي الحكم عند انتفائها هو الظاهر من كلام الشيخ وجنح اليه الشهيد في الذكرى ونفاه السيد المرتضى والمحقق والعلامة وكثير من الناس. وقال أكثر المحققين بدلالة التضييد بالغاية على مخالفة ما بعدها لما قبلها. وخالف في ذلك السيد المرتضى فقال : إن تعليق الحكم بغاية أمّا يدلّ على ثبوته الى تلك الغاية وما بعدها يعلم انتفائه أو اثباته بدليل، وافقه على هذا بعض العامة. (معالم الدين : صص ٨٠-٨٤)

٢- الصريح : ما جمع ثمره، الصريحة : إحكام الامر والعزيمة فيه (المعجم الوسيط : ٥١٤)

٣- النساء : ١٠١

٤- مستدرک الوسائل ١٣ : ٣٩٧، «لئى الواجد بالدين يحلّ عرضه وعقوبته» (الوسائل ١٣ : ٩٠)، «لئى الواجد أى تطلّ

الفتى والقادر على أداء دينه دينه.

يدلّ على أنّ لى غير الواجد لا يحلّ عقوبته و عرضه»، وكذا قوله لما سمع قوله عليه السلام^١ : «مطل الغنى ظلم»، «إنّ هذا يدلّ على أنّ مطل غير الغنى ليس بظلم». فإنّهما كانا عالين بلغة العرب، فالظاهر فهمها ذلك لغة.

احتجّوا: بأنّه ورد في الخطابات ما ينتفى المشروط والمغنى والموصوف عند انتفاء الشرط والغاية والصفة وما لا ينتفى عنده، والعام لا دلالة له على الخاص.

والجواب: إنّ مقتضى دليلنا أنّ الحكم المعلق على أحد هذه الاشياء ظاهر في انتفائه عند انتفائها، وهذا لا يمنع التصريح بخلافه. وحينئذ يكون التصريح قرينة صارفة عما يجب الحمل عليه عند التجرد عنها. فتى لم يظهر لنا دليل شرعى على ثبوت الحكم عند انتفاء المعلق عليه حكمنا بالانتفاء لقيام الدليل الظاهر عليه، ومتى ظهر كان ذلك قرينة على أنّ المراد خلاف الظاهر.

قالوا ثانياً: لو كان انتفاء الشرط مقتضياً لانتفاء ما علق عليه لكان قوله تعالى «ولا تكررهما فتيا تكمل على البغاء إن أردن تحصناً»^٢ دالاً على عدم تحريم الإكراه حيث لا تردن التحصن وليس كذلك، بل هو حرام مطلقاً بالاجماع.

والجواب أمّا أولاً: فيمثل ما مرّ آنفاً فإنّ الاجماع القاطع ههنا معارض لدليلنا، ولا ريب أنّ الظاهر يدفع بالقاطع.

وأمّا ثانياً: فلأنّ ظاهر الآية يقتضى عدم تحريم الإكراه إذا لم تردن التحصن، لكن لم يلزم من عدم الحرمة ثبوت الإباحة. إذ انتفاء الحرمة قد يكون بطريان الحلّ وقد يكون لامتناع وجود متعلّقها عقلاً. لأنّ السالبة تصدق بانتفاء المحمول تارةً و بعدم الموضوع أخرى. والموضوع هنا منتفٍ، لأنّهم إذا لم تردن التحصن فقد أردن البغاء ومع إرادتهم البغاء يمتنع إكراههم عليه. فإنّ الإكراه هو حمل الغير على ما يكرهه، فحيث لا يكون كارهاً يمتنع تحقّق الإكراه فلا يتعلّق به الحرمة. و أمّا ثالثاً: فلأنّ التعليق بالشرط إنّما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه^٣ يعنى إنهم إذا أردن العفة فالمولى أحقّ بإرادتها، وإنّ الآية نزلت فيمن تردن التحصن ويكرههنّ المولى على الزنا.

قالوا ثالثاً: لودلّ لكانت إحدى الثلاث وهى بأسرها ينتفیه. أمّا الملازمة فظاهرة. و أمّا انتفاء الملزوم فظاهر بالنسبة الى المطابقة والتضمن، إذ نفي الحكم عن غير محل الشرط والغاية

١- الوسائل ١٣ : ٩٠، مطلق حقّه أى سوفه بوعده الوفاء مرّة بعد أخرى.

٢- النور: ٢٣

٣- لا يخفى أنّ هذا الاحتمال قائم في أكثر الشروط. (حاشية سلطان العلماء على المعالم)

والوصف ليس عين إثباته فيه ولا جزئه. وأما بالنسبة الى الالتزام فلائنه لا ملازمة في الذهن ولا في العرف بين ثبوت الحكم الى غاية أو عند وجود شرط أو صفة وبين انتفائه عند انتفائها.

والجواب: إن هذا مغالطة من باب أخذ الثبوت والانتفاء منزلة الاثبات والنفي. فأننا نمنع عدم اللزوم العرفي بين اثبات الحكم عند صفة أو شرط أو غاية وبين نفيه عند انتفائها، ولو لا ذلك لما تبادر النفي من الاثبات. نعم لا ملازمة بين ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر في الواقع ولا نزاع لنا فيه، فليتأمل.

تفريع: قوله صلى الله عليه وآله «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»^١، وقول الصادق عليه السلام «إذا بلغ الماء كراً لم يتنجسه شيء»^٢ يدلان على المختار على تنجس مادون الكُرِّ بمجرد الملاقات. وكذا قوله صلى الله عليه وآله «ليس ليعرق ظالم حق»^٣ يدل على المختار، على أن عرق غير الظالم له حق. وعليه يتفرع حكم ما لو زرع أو غرس المفلس في الأرض التي اشتراها ولم يدفع ثمنها وأراد بايعها أخذها، فإنه لا يقطع غرسه وزرعه مجاناً ولا بأرش، بل عليه ابقائه الى أوان جذاذ الزرع وفي الغرس يباعان، ويكون للمفلس بنسبة غرسه من الثمن. وكذا لو انتقضت مدة المزارعة والزرع باقٍ ولم يعلم تأخره عن المدة المشروطة وقت العقد فإن الزرع حينئذ لا يقطع ايضاً، لأنه ليس بظالم. نعم يجمع بين الحقين بالأجرة. والفرق إن المشتري دخل على أن يكون المنفعة له مباحة يعتر عوض بخلاف العامل. وكذا لو أخذ الشفيع الأرض بالشفعة بعد زرع المشتري؛ ونظائر ذلك كثيرة. ولا يتفرع على الاصل قوله تعالى «فإن خفتم ألا يقيها حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به»^٤ حتى تكون المخالعة عند الأمن من إقامة الحدود غير جائزة، لأن التقييد بالخوف إنما هو من جهة أن الخلع في الغالب لا يقع إلا في حالة الخوف، وقد عرفت أنه إنما يكون دليلاً لو لم يكن هناك قرينة على خلافه.

اصل: إذا نسخ الوجوب هل ينفي الجواز أم لا، بل يرجع الى ما كان عليه قبل ورود الشرع؟ قولان^٥. للاول: إن المقتضى للجواز موجود والمانع منه مفقود، فوجب القول بتحقيقه. أما الاول فلأن الجواز جزء من الوجوب والمقتضى للمركب مقتضى لأجزائه. وأما الثاني فلأن الموانع كلها منتفية بحكم الاصل. والغرض سوى نسخ الوجوب وهو لا يصلح للمانعية، لأن الوجوب ماهية

١- مستدرک الوسائل ١: ١٩٨

٢- مستدرک الوسائل ١: ١٩٨

٣- مستدرک الوسائل ١٧: ١١١، البرقي أي أصل كل شيء. (المعجم الوسيط: ٥٩٦)

٤- البقرة: ٢٢٩

٥- القول الاول بقاء الجواز وهو مختار العلامة في التهذيب وقال اكثر العامة بالبقاء. والقول الثاني نفي الجواز والرجوع الى الحكم الذي كان قبل الامر، وبه قال العلامة في النهاية وبعض المحققين من العامة وهو الأقرب عند صاحب المعالم. (معالم الدين: ٩٠)

مرکبة والمرکب یکنی فی رفعه رفع أحد أجزائه، فیکفی فی رفع الوجوب رفع المنع من الترك الذی هو جزؤه، فلا یدل نسخه على ارتفاع الجواز. بل الظاهر یقتضی بقاءه لتحقق مقتضیه أولاً، والأصل استمراره فلا یدفع بالاحتال.

فان قيل : لا نسلّم عدم مانعية نسخ الوجوب لثبوت الجواز؛ لأنّ الفصل علّة لوجود الحصّة الّتی معه من الجنس كما نصّ علیه جمیع المحقّقین. فالجواز الذی هو جنس للواجب و غیره لأبد لوجوده فی الواجب من علّة هی الفصل له، و ذلك هو المنع من الترك، فزواله مقتضی لزوال الجواز. لأنّ المعلول یزول بزوال علّته، فثبت مانعية النسخ لبقاء الجواز.

قلنا : إن سلّمنا كونه علّة له فلا نسلّم أنّ ارتفاعه مطلقاً یقتضی ارتفاع الجنس، بل إنّما یرفع بارتفاعه إذا لم یخلفه فصل آخر. و ذلك لأنّ الجنس إنّما یفتقر الى فصل ما، و من البین أنّ ارتفاع المنع من الترك مقتضی لثبوت الاذن فيه، و هو فصل آخر للجنس الذی هو الجواز^١.

و للثانی : إنّ الامر إنّما یدلّ على الجواز بالمعنى الاعم أعنی الاذن فی الفعل فقط، و هو قدر مشترك بین الوجوب والندب والاباحة والكراهة. فلا یتقوّم إلاّ بما فیها من القيود، و لا مدخل بدون ضمّ شیء منها إليها فی الوجود. فإدعاء بقاءه بنفسه بعد نسخ الوجوب غیر معقول. والقول بانضمام الاذن فی الترك الیه باعتبار لزومه لرفع المنع الذی اقتضاه النسخ^٢ [موقوف على كون النسخ متعلقاً بالمنع من الترك]^٣.

إن سلّمنا اللزوم فهو غیر مجدّد، إذ انضمام الكلّ الى الكلّ لا یفید الجزئية. والاذن فی الترك مع الاذن فی الفعل شامل للاباحة والاستحباب والمکروه، فبدون ضمّ قيد یمخرج الاثنین منها لا معنى لبقائه. على أنّ ذلك موقوف على كون النسخ متعلقاً بالمنع من الترك الذی هو جزء مفهوم الوجوب دون المجموع، و ذلك غیر معلوم لأنّه أعمّ منهما، و لا دلالة للعام على الخاص. والتحقیق أنّ رفع المنع من الترك لا یستلزم الاذن فی الترك بمعنى خطاب الشارع به، بل یموز أن لا یخاطب بشیء و یرجع الى حکم العقل کالامور الّتی لیس فیها حکم من الشارع. ألا ترى أنّ المباح العقلي لا ینع الشارع من تركه و لا یأذن فی فعله.

تنبيه : اعلم أنّ القائلین ببقاء الجواز بعد اتفاقهم على البقاء اختلفوا فی معنى الجواز. فقيل :

١- حاشية النسخة : حاصله أنّ للجواز قیدین : أحدهما المنع من الترك، والاخر الاولّ فیه. فإذا زال الاولّ خلفه الثانی. (منه)

٢- حاشية النسخة : فیه أنّه جزئى فی الواقع وإن کان عندنا کلیاً، لعدم علمنا بالفصل. فتدبر! (منه)

٣- الذی هو جزء مفهوم الوجوب دون المجموع و ذلك غیر معلوم، إذ النزاع فی النسخ الواقع بلفظ نسخت الوجوب و نحوه.

يبقى الاباحة. وقيل : بل الاستحباب. وقيل : بل ما يعمها والمكروه. ولا يخفى أن دليلهم لو تم ليتأذى ببقاء الاستحباب، لأن الوجوب لما كان مركباً من الاذن في الفعل وكونه راجحاً ممنوعاً من تركه وكان رفع المنع من الترك كافياً في رفع حقيقة الوجوب، لا جرم كان الباقي من مفهومه هو الاذن في الفعل مع رجحانه. فإذا انضم إليه الاذن في الترك على ما اقتضاه الناسخ تكملت قيود الاستحباب، وكان هو الباقي.

تذنيب : ينبغي أن يعلم أنهم لا يقولون بثبوت الجواز لمجرد الامر، بل به وبالناسخ، فجنته بالاول و فصله بالثاني. ولا ينافي هذا اطلاق القول بأنه إذا نسخ الوجوب بقى الجواز حيث إن ظاهره استقلال الامر به، فإن ذلك توسع في العبارة واكثرهم مصرحون بما قلناه. وينبغي أن يعلم أن الحكم ببقاء الجواز بعد نسخ الوجوب ليس مختصاً بالنسخ الحقيقي، بل شمل ما إذا رفع الوجوب وبقى الجواز.

تفريع : إذا كان امام الاصل - عليه السلام - غائباً ولم يكن له نائب، فهل يجوز صلاة الجمعة مع اجتماع سائر الشرايط على تقدير ثبوت الاجماع على أن الامام أو نائبه شرط في وجوبها؟ وجهان مبنيان. وفروع النسخ الحقيقي قليلة جداً.

اصل : اختلفوا في جواز تفضيل الوقت عن الفعل - ويعبر عنه بالواجب الموسع - على قولين. ثم اختلف المجوزون في وجوب البدل، وهو العزم على أداء الفعل في ثان الحال إذا أخره عن أوله ووسطه ايضاً على قولين.

والمانعون في الاوامر التي ظاهرها ذلك - كصلاة الظهر مثلاً - على ثلاثة أقوال. أحدها : إن الوجوب مختص بأول الوقت، فإن أخره قضاء^١. و ثانيها : إنه مختص بآخره، فإن قدمه فنفل يسقط به الفرض كتعجيل الزكاة قبل وجوبها^٢. و ثالثها : إنه مختص بالآخر، وإذا فعل في الاول وقع مراعى. فإن بقى المكلف على صفات التكليف تبين أن ما أتى به كان واجباً، وإن خرج عن صفات المكلفين كان نفلاً^٣. والحق جواز التفضيل وعدم وجوب البدل.

لنا : على الاول^٤ : إن الوجوب مستفاد من الامر وهو مقيد بجميع الوقت، لأن الكلام فيما هو كذلك. وليس المراد تطبيق أجزاء الفعل على أجزاء الوقت بأن يكون الجزء الاول من الفعل منطبقاً

١- وهو الظاهر من كلام المفيد - ره - على ما ذكره العلامة. (معالم الدين : ص ٧٥) وعليه بعض الشافعية وهم قد اعتقدوا أن الشارع قد أوجب الفعل في أول الوقت وجوز تأخيره استدراكاً للفائت. (حاشية ملا صالح على المعالم : ٦٥)

٢- وهو مذهب بعض الحنفية باعتبار جواز فعل مسقط للوجوب في زمان مقدّر. (حاشية سلطان العليا على المعالم : ص ١٤)

٣- ذهب بعض الحنفية الى الاول والكرخي الى الثاني. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٦٥ ب)

٤- أى دليلاً على تساوى جميع أجزاء الوقت في الوجوب.

على الجزء الأول من الوقت والآخر على الأخير، فإن ذلك باطل إجماعاً. ولا تكراره في أجزائه بأن يأتي بالفعل في كل جزء يسعه من أجزاء الوقت، وليس في الأمر تعرض لتخصيصه بأول الوقت أو آخره. ولا يجزء من أجزاء المعينة ولا بالفرق بين بقائه بصفة التكليف وعدمه قطعاً، بل ظاهره ينفي التخصيص والفرق. ضرورة دلالة على تساوي نسبة الفعل إلى أجزاء الوقت فيكون القول بالتخصيص بالاول أو الآخر تحكماً. وتعين القول بوجوبه على التخيير في أجزاء الوقت، ففي أي جزء أداه فقد أداه في وقته.

وعلى الثاني^١: إن الأمر ورد مطلقاً بالفعل وليس فيه تعريض للتخيير بينه وبين العزم، بل ظاهره ينفي التخيير. ضرورة كونه دالاً على وجوب الفعل بعينه ولم يقم على وجوب العزم دليل آخر، فيكون القول به أيضاً كتخصيص الوجوب بجزء معين.

احتج المخصص بأول الوقت والمخصص بآخره: بأن الفضيلة في الوقت ممتنعة لأدائها إلى جواز ترك الواجب فيخرج عن كونه واجباً، وحينئذ فاللزام صرف الأمر إلى جزء معين من الوقت. فاما الأول أو الأخير لما خرج عن العهدة بأدائه في الأول وهو باطل إجماعاً. فتعين أن يكون هو الأول. وقال المخصص بالآخر: لو كان واجباً في الأول لعصى بتأخيره لأنه ترك الواجب وهو الفعل في الأول. لكن التالي باطل بالإجماع، فكذا المقدم.

والجواب: إن أرادوا أن الفضيلة في الوقت يؤدي إلى جواز ترك الواجب بالكلفة فهو ظاهر الفساد، وإن أرادوا أنها تؤدي إلى جواز تركها في بعض وقاية فلا محذور فيه. وإنما يكون ذلك محذوراً لو كان واجباً في ذلك الوقت فقط وليس كذلك، بل وجوبه على سبيل التخيير. فالشارع أوجب على المكلف إيقاع الفعل في تمام ذلك الوقت ومنعه من أخلاقه عنه، وسوغ له الاتيان به في أي جزء شاء منه. فإن اختار المكلف إيقاعه في أوله أو وسطه أو آخره فقد فعل الواجب.

احتجوا على وجوب العزم بأربعة وجوه. الأول: إنه لو جاز ترك الفعل في أول الوقت أو وسطه من غير بدل لم ينفصل عن المندوب^٢. فلا بد من إيجاب البدل ليحصل التمييز بينهما، وحيث يجب فليس هو غير العزم، للإجماع على عدم بدلية غيره.

والجواب: إن الانفصال عن المندوب ظاهر مما مر. فإن أجزاء الوقت في الواجب الموسع باعتبار تعلق الأمر بكل منها على سبيل التخيير يجري مجرى الواجب التخيير، ففي أي جزء اتفق

١- أي دللنا على عدم وجوب العزم.

٢- أي لم يحصل الفرق بين الواجب والمندوب. (حاشية سلطان العلماء على المعالم: ص ١٤)

إيقاع الفعل فهو قائم مقام إيقاعه في الأجزاء البواق. فكما أن حصول الامتثال في التخيّر بفعل واحدة من الخصال لا يخرج ماعداها عن وصف الوجوب التخييري، كذلك إيقاع الفعل في الجزء الأوسط والأخير من الوقت في الموسع لا يخرج إيقاعه في الأول منه مثلاً عن وصف الوجوب الموسع. وذلك ظاهر بخلاف المندوب، فإنه لا يقوم مقامه حيث يترك شيء. وهذا كافٍ في الانفصال.

الثاني: إنه ثبت في الفعل والعزم حكم الواجب التخيّر، وهو أنه لو أتى بأحدهما أجراً ولو أخلّ بهما عصي، وذلك معنى وجوب أحدهما فثبت.

والجواب: إننا نقطع بأن الفاعل للصلاة مثلاً ممثلاً باعتبار كونها صلاة بخصوصها، لا كونها أحد الأمرين الواجبين تخييراً أعني الفعل والعزم. فلو كان ثمة تخيير بينهما لكان الامتثال لها من حيث إنها أحدهما على ما هو مقرر في الواجب التخييري. وإيضاً فالإسم الحاصل من الإخلال بالعزم على تقدير تسليمه ليس لكون المكلف مخيراً بينه وبين الصلاة حتى يكون كالواجب التخيّر، بل لأن العزم على فعل كل واجب إجمالاً حيث يكون الالتفات إليه بطريق الإجمال، وتفصيلاً عند كونه متذكراً له بخصوصه حكم من أحكام الإيمان يثبت مع ثبوت الإيمان، سواء دخل وقت الواجب أو لم يدخل فهو واجب مستمر عند الالتفات إلى الواجبات إجمالاً أو تفصيلاً، فليس وجوبه على سبيل التخيير بينه وبين الصلاة.

الثالث: لو لم يجب البديل لزم خروج الواجب عن كونه واجباً، والتالي باطل فالمقدم مثله.

بيان الملازمة: إنه إذا مات المكلف بعد مضي مقدار زمان الفعل من الوقت فقد ترك الفعل من غير بدل ولا اثم، لجواز تأخيره له. فلا يكون واجباً، إذ الواجب ما يكون تاركه من بدون بدل عاصياً.

الجواب: إن أراد بقوله «فقد ترك الفعل من غير بدل»، أنه ترك جميع أفراد الفعل التي كان مكلفاً بأحدها لا على التعيين منعاه، لأنه لم يدرك جميع الوقت حتى يتحقق ترك جميع الأفراد منه. وإن أراد أنه ترك بعضها سلمناه، ولكن لا يجديهِ نفعاً. لأن البعض المعين ليس بواجب، بل الواجب هو الفرد الغير المعين من المجموع. والحاصل أن ما هو واجب فلم يتركه و ما تركه فليس بواجب.

الرابع: لو لم يجب لزم تساوى نسبتي الفعل إلى ما قبل الوقت وما بعده، لأنه كما يجوز للمكلف ترك الفعل قبل الوقت من غير بدل كذلك يجوز له تركه بعده من دونه.

والجواب: إن أراد بالتساوي التساوي من كل وجه منعنا اللزوم، فإنه إن أتى به بعد دخول الوقت فقد أدّى الواجب و خرج عن العهدة بخلافه قبل الوقت. وإن أراد به التساوي في الجملة

منعنا بطلان اللازم، و هل هو أول البحث ؟

تنبيه : قد ظهر مما ذكرنا أن الواجب الموسع مرجعه في الحقيقة الى الواجب المخير. لكن ينبغي أن يعلم أن بين التخيير في الموضوعين فرقاً من حيث إن متعلقه في التخيير الجزئيات المتخالفة الحقيقة و في الموسع الجزئيات المتفقة الحقيقة. فإن الصلاة المؤداة في جزء من أجزاء الوقت مثل المؤداة في كل جزء من الأجزاء الباقية، والمكلف مخير بين هذه الاشخاص المتخالفة بتخصّصاتها المتماثلة بالحقيقة. وقد يفرّق بأن التخيير هناك بين جزئيات الفعل و ههنا في أجزاء الوقت، والأمر سهل.

تذنيب : إعلم أن بعض الاصحاب توقّف في وجوب العزم على الوجه الذي ذكرناه. و له وجه، لعدم الدليل عليه^١. وإن كان الحكم به متكرراً في كلامهم^٢. وربما استدلّ له بتحريم العزم على ترك الواجب لكونه عزماً على الحرام، فيجب العزم على الفعل لعدم انفكاك المكلف من هذين العزمين حيث لا يكون غافلاً، و مع الغفلة لا يكون مكلفاً. وفيه ما فيه^٣ والله أعلم.

القول في العموم والخصوص و فيه ثمانية عشر أصلاً

أصل : لا نزاع في إمكان التعبير على العموم بعبارة مثل كل رجل و جميع الرجال و نحو ذلك. لكنهم اختلفوا في الصنع المخصوصة التي يدعى عمومها، هل هي موضوعة للعموم أم للخصوص أم مشتركة بينهما ؟ فالأكثر على الأول^٤، و هو الحق.

لنا : إن السيّد إذا قال لعبده « لا تضرب أحداً » فهم من اللفظ العموم عرفاً، حتى لو ضرب واحداً عدّ مخالفاً. والتبادر دليل الحقيقة، فيكون كذلك لغة لإصالة عدم النقل. فالتكررة في سياق النفي للعموم لا غير حقيقة، فللعموم صنعه و هو المطلوب. و ايضاً الوقائع التي استعمل فيها الصيغ، واستدلّوا بها على العموم أكثر من أن يحصى، و هي تفيد بتبعها العلم بأنها ظاهرة في العموم. لا يقال : لعل ذلك إنما فهم بالقرائن.

لأننا نقول : فتح هذا الباب يؤدّي إلى أن لا يثبت للفظ مفهوم ظاهر، لجواز أن يفهم بالقرائن.

١- أي و للتوقّف في وجوبه وجه، إذ لا دليل على وجوب إرادة الاتيان بالواجبات في أوقاتها قبل تلك الاوقات و لا على عدمه. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٦٧ ب)

٢- أي و إن كان الحكم بالوجوب متكرراً في كلام الاصحاب لكن ليس ذلك اجماعاً. (المصدر السابق)

٣- إشارة الى ما فيه من المناقشات. أما أولاً : فلأن ترك الواجب حين كونه واجباً حرام لا قبله. فحرمة العزم على تركه مفيدة بذلك الوقت ايضاً. أما ثانياً : فلأننا لا نسلم أن العزم على الحرام حرام. وإلا لكان العازم على الضرب ظلعاً عاصياً و هو ممنوع. (المصدر السابق)

٤- و هو اختيار الشيخ والمحقّق والعلامة و جمهور المحقّقين.

فإن الناقلين لها لم ينقلوا نصّ الواضع، بل أخذوا الأكثر من تتبع موارد الاستعمال. فالتحقيق: أن التجويز لا ينافي الظهور.

إحتجّ القائلون بالإشتراك^١: بأنّ الالفاظ التي يدعى وضعها للعموم يستعمل فيه تارة و في الخصوص أخرى، بل استعمالها في الخصوص أكثر، و ظاهر استعمال اللفظ شيئين أنّه حقيقة فيها. والجواب: إنّ العموم هو المتبادر عند الاطلاق بخلاف الخصوص، اذ فهمه يحتاج الى القرينة فيكون حقيقة فيه دونه.

واحتجّ القائلون بوضعها للخصوص: إنه اشتهر في الألسن حتى صار مثلاً «إنّه ما من عام إلاّ و قد خُصّ منه» و هو وارد على سبيل المبالغة والحق القليل بالعدم. والظاهر يقتضي كونه حقيقة في الأغلب مجازاً في الأقلّ قليلاً للمجاز.

والجواب: إنّ المفهوم من هذا أنّ هذه الصيغ مستعملة في عمومات مخصّصة، وذلك مما يدلّ على مقصودنا. و يؤيّده أنّها عند وجود التخصّص باقية على عمومها فيما عدا ما أخرجه التخصّص، على أنّ هذا مبني على أن يكون العام التخصّص مجازاً في الباقي. وستعرف بطلانه.

اصل: الحقّ أنّ الجمع المحلّي باللام^٢ يفيد العموم حيث لا عهد^٣؛ وأنّ المفرد المحلّي به^٤ لا يفيد إلاّ مع القرينة.

لنا: تبادر العموم من الأوّل، و جواز الاستثناء منه مطرداً، وكذلك تأكيده بألفاظ العموم و هي أنّه الحقيقة. و عدم هذه كلّها في الثاني و هو آية المجاز.

احتجّوا على عدم عموم الأوّل: بأنّ قول القائل «جمع الأمر الصاغة»^٥ لا يفعل منه أنّه جمع كلّ صانع.

و جوابه: إنّ تعذّر جمع صاغة الدنيا قرينة ههنا على إرادة الاستغراق العرفي دون التحقيق. ألا ترى أنّه تدلّ على أنّه جمع صاغة بلده أو مملكته جميعاً.

و [احتجّوا] على عموم الثاني: بجواز وصفه بالجمع فيما حكى من قولهم «اهلك الناس

١- و منهم السيّد المرتضى - ره - . (معالم الدين: ١٠٤) والمقصود من الاشتراك، الاشتراك اللفظي. إذ لم يقل أحد بالاشتراك المعنوي هنا. (حاشية ملا صالح على المعالم: ص ٨٥)

٢- أي بلام الجنس، لأنّ النزاع إنّما هو فيه لا في المعرّف بلام الاستغراق لأنّه للعموم قطعاً. (حاشية ملا صالح على المعالم: ص ٨٧ ب)

٣- و لا يوجد في ذلك مخالفاً من الأصحاب و محقّقوا مخالفينا على هذا أيضاً.

٤- فذهب جمع من الناس الى أنّه يفيد العموم و عزّاه محقّق الى الشيخ، و قال قوم - منهم العلامة والحق - بعدم افادته.

(معالم الدين: ١٠٦)

٥- الصاغة: جمع الصانع و هو من حرفته معالجة الفضة والذهب و نحوها بأن يعمل منها حلّى و أواني.

الدرهم البيض والدينار الصفر»؛ وبصحة الاستثناء منه كما في قوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا»^١.

والجواب: إنها مجاز، والتوصيف والاستثناء قرينتان على التجوز. ألا ترى أنها غير مطردين.

تنبيه فيه تفريع: إذ قد عرفت أن المفرد المحلى باللام لا يفيد العموم إلا مع القرينة فاعلم أنه قيل: إن من القرائن على عموم صدوره من الحكيم في الأحكام الشرعية حيث لا عهد كقوله تعالى «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»^٢، وقوله عليه السلام «إِذَا كَانَ الْمَاءُ كُرًّا لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»^٣. فإنه إما أن يراد به ماهية البيع والربا والماء من حيث هي أوفى ضمن بعض غير معين من الأفراد أوفى ضمن جميع الأفراد. والاول مرجعه الى الثاني، وكلاهما ممتنع الإرادة بالنظر الى الحكمة، إذ لا معنى لتحليل بيع من البيوع وتحريم فرد من الربا وعدم تنجيس كُرٍّ من الماء. فبقى الثالث وهو المطلوب. هذا، وبعضهم فرّع على الاصل جواز بيع كل ما وقع فيه النزاع كبيع أبوال وأرواث ما يؤكل لحمه والمسوخ والكلاب المختلف فيها وبيع الغرر وغير ذلك عملاً بالآية. وإنما يخرج عنه ما بطل بالاجماع، فتأمل.

تنبيه: ينبغي أن يعلم أن اللام في أصل اللغة لتعريف الماهية والاشارة الى معلوميتها، مع قطع النظر عن كون الماهية مرادة من حيث هي أوفى ضمن فرد معين أو غير معين أو جميع الأفراد، حتى يلزم الجنسية أو العهد الخارجى أو الذهنى أو الاستغراق. بل هذه المعانى كلها خارجة عن حقيقة اللام وإنما يفهم بالقرائن.

لا يقال: إذا كان حقيقة اللام تعريف الماهية فيكون موضوعاً للجنسية.

لأننا نقول: الجنسية إنما يفهم من مدخول اللام لا منه، وإنما المفهوم منه أصل التعريف.

إذا عرفت هذا فاعلم: إن مدخول اللام لا يخلو إما أن يكون مفرداً أو تشبیهاً أو جمعاً، وعلى التقديرين إما أن يكون هناك عدم أم لا. فعلى الاول يكون المراد به الماهية المعيّنة في ضمن الفرد المعين. وعلى الثانى يكون المراد به الفردين المعيّنين من الماهية المعيّنة. وعلى الثالث الأفراد المعيّنة من الماهية المعيّنة.

وعلى الرابع لا يخلو إما أن يكون هناك قرينة على أن الماهية مرادة في ضمن الفرد الغير المعين أم لا. فعلى الاول يحمل على يقتضيه القرينة، وعلى الثانى يحمل على الماهية المعيّنة من حيث

هى، لأن قضية مدخول اللام إذا كان مفرداً مجرداً عن القرائن الصارفة ذلك أن مأخوذ فيه هذا القيد.

و على الخامس لا يخلو أيضاً إما أن يكون هناك قرينة على إرادة كل فردين من الأفراد كانتا من الماهية المعيّنة أم لا. فعلى الأول يحمل على ذلك، وعلى الثانى يحمل على فردين غير معيّنين من الماهية المعيّنة فى ضمن أى أفراد المثنيات كانتا. لأن قضية المدخول حينئذ ذلك.

و على السادس مع عدم القرينة كان ينبغى أيضاً أن يكون المراد به الأفراد الغير المعيّنة من الماهية المعيّنة فى ضمن أى أفراد المجموع كانت. لأن قضية مدخوله حينئذ ذلك كما عرفت، إلا أنهم وضعوه حينئذ للاستغراق إما افراداً أو أنواعاً على ما يقتضيه القرائن، وغلب استعماله لهم فى ذلك حتى صار معناه الحقيقى منحصراً فيه كما عرفت.

تذنيب : و ليعلم أن هذين المعنيين للاستغراق أعنى الفردى والنوعى جاريان فى الجمع المضاف أيضاً والتعويل على القرائن. ثم الظاهر أن المتبادر فى العرف من مثل الأموال والعلوم الاستغراق النوعى دون الفردى. فقل قوله تعالى : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»^١ لا يفهم منه وجوب الأخذ من كل دينار و درهم، بل إنما يفهم منه وجوبه من كل نوع من أنواع المال.

وقيل : بعد دلالة على هذا أيضاً بناء على حصول الإمتثال بأخذ صدقة واحدة من جملة الاموال.

وفيه : منع حصول الامتثال بذلك. كيف، وقضية العموم خلافه. والله أعلم.

اصل : الحق أن الجمع المنكر لا يفيد العموم، بل المراد به الفرد الغير المعين من أفراد المجموع أياً ما كان. وقيل : بإفادته بالنظر الى الحكمة^٢.

لنا : القطع بأن رجالاً مثلاً بين المجموع فى صلاحه لكل عدد بدلاً كرجل بين الآحاد فى صلوحه لكل واحد، فكما أن رجلاً ليس للعموم فيما يتناوله من الآحاد كذلك رجال ليس للعموم فيما يتناوله من مراتب العدد.

واحتجوا : بأن هذه اللفظة إذا دلت على القلة والكثرة و صدرت من حكيم فلو أراد القلة لبيّنها، و حيث لا قرينة وجب حمله على الكل^٣.

١- التوبة : ١٠٣

٢- حكاه الحق عن الشيخ بالنظر الى الحكمة (معالم الدين : ١١٠) أى يفيد العموم لكن لا بوضع لغة بل بالنظر الى حكمة المتكلم. (حاشية سلطان العلماء على المعالم : ٢١ ب)

٣- هى حجة الشيخ. وهذه قريب مما نقل عن الحق فى المفرد المعروف باللام. (حاشية خليفه سلطان على المعالم : ص ٢١ ب)

والجواب، أمّا أولاً: فبالمعارضة، بأنّه لو أراد الكلّ لبيّنه ايضاً. وأمّا ثانياً: فبأنّه لا يريد القلّة ولا الكثرة، بل الماهية الكلّية المتحقّقة في ضمن أيّ فرد، من الأفراد الجمع كان سواء الكلّ و كلّ بعض منه.

قالوا ثانياً: ثبت اطلاقه عن كلّ مرتبة من مراتب الجمع، فإذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقايقه فكان أولى^١.

والجواب، أمّا أولاً: فبأنّ هذا تعيين لأحد احتمالات اللفظ بالترجيح وهو غير جائز. وأمّا ثانياً: فبالمنع من كونه حقيقة في كلّ مرتبة، بل إنّما هو للقدر المشترك بينهما وهو المراد منه في ضمن أيّ فرد كان.

اصل: أقلّ مراتب صيغة الجمع الثلاثة دون الإثنين، لسبق الفهم عند الاطلاق الى الزائد على الإثنين، وذلك دليل أنّه حقيقة في الزائد. ويؤيده مغايرة صيغته لصيغة التثنية، فلو كان الإثنين جمعاً لما وضعوا له صيغة غير صيغته.

احتجّوا: بقوله تعالى «فإن كان له إخوة»^٢ والمراد يتناول الأخوين إتفاقاً، والأصل في الاطلاق الحقيقة. وبقوله تعالى «إنا معكم مستمعون»^٣ خطاباً لموسى و هارون، وبقوله تعالى «وكنّا لحكمهم شاهدين»^٤ والضمير لداود وسليمان، اطلق ضمير الجمع المخاطبين والغائبين على الإثنين.

والجواب، أمّا أولاً: فبأنّ الاستعمال إنّما يدلّ على الحقيقة حيث لا يعارضه دليل المجاز، وقد دلّنا على كونه مجازاً فيها دون الثلاثة. وأمّا ثانياً: فعن الأوّل بأنّ الاتفاق إنّما وقع على ثبوت المحجب مع الأخوين لا على استفادته من الآية فلا دلالة فيه. وعن الثاني والثالث بالمنع من إرادتهما فقط، بل فرعون مراد مع موسى و هارون والقوم مراد مع داود وسليمان. وأمّا الاستدلال بقوله عليه السلام «الإثنان فما فوقها جماعة»^٥ فخروج على محلّ النزاع من وجهين^٦ كما لا يخفى.

اصل: الفعل الواقع في سياق النفي هل هو ظاهر في عموم الوجوه المتصورة فيه أم لا؟ قولان.

١- وهذا احتجاج من وافق الشيخ من العامة. (معالم الدين : ١١١)

٢- النساء : ١١

٣- التمرات : ١٥

٤- الانبياء : ٧٨

٥- الوسائل : ٥ : ٣٨٠

٦- أمّا أولاً: اذ الخلاف في صيغة الجمع لا في ج م ع. فإنّ المركب من هذه الحروف يطلق على الإثنين اتفاقاً كما صرح به المحققون منهم ابن الحاجب في المختصر. أمّا ثانياً: إنّ الحديث محمول على بيان انعقاد الجماعة بالاثنتين وحصول فضلها بهما في الصلاة أو في السفر على اختلاف التفسيرين كما ذكره السيّد في الذريعة والقاضي في المنهاج. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ٩٠)

للاوّل : إنّ الحدث الداخل في المشتقات إنّما هو للطبيعة من حيث هي إنّما ينتفى بنفي الطبيعة، ولا ينتفى الطبيعة إلا بنفي جميع الافراد. وايضاً فان الفعل المثبت يتحقّق بتحقّق فرد منه، فلو كان المنفى ايضاً كذلك لم يكونا متناقضين مع أنّهما في العرف يعدّان متناقضين. وفيه نظر.

والثاني : نفي الفعل مطلقاً أعمّ من نفيه بوجه خاص وهو نفي كل فرد فرد فلا تدلّ عليه، لأنّ العام لا تدلّ على الخاص بوجه من الوجوه.

و جوابه : إنّ نفي الفعل مطلقاً إنّما هو نفي طبيعته الكلية من حيث هي من دون نظر الى الفرد كما عرفت. وهو لا يتحقّق إلا بنفي كلّ فرد فرد فهو مستلزم للعموم.

تفريع : قال الله تعالى «لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة»^١. فعلى القول بالعموم لا يقتل مسلم بكافر ولو كان ذمياً إلا مع دليل من خارج؛ وعلى القول بعدمه يجوز قتله بالذمّي و بحجته دقيقة.

اصل : الفعل المتعدّي الواقع في سياق النفي الغير المتعرّض للمفعول به ظاهر في عموم مفعولاته، سواء كان مفعوله منسياً وصار الفعل منزلاً منزلة اللازم أو مقدّراً، لأنّه ضروري للفعل المتعدّي حتى لو حذف في اللفظ كان مراداً. أمّا على الاوّل : فلاّنه حينئذ لنفي الحقيقة ونفيها إنّما يكون بنفي جميع الافراد. و أمّا على الثاني : فلاّنه عدم ذكر شيء بخصوصه دليل على أنّ جميع ما يصلح للمفعولية مراد. والظاهر أنّ هذا أعني إفادته للعموم ممّا لا نزاع فيه، إنّما النزاع في قبوله التخصيص وعدمه.

فقليل : إنّّه مبني على نسيان المفعول و تقديره، فعلى الاوّل لا يقبله و على الثاني يقبل كما لو ذكر بلفظ عام. وكلاهما إتيان في الكلام الفصيح، إنّما الكلام في الظهور.

قلت : الحقّ أنّه في النسيان أظهر منه في التقدير مع التجرّد عن القرائن و مع ذلك فهو قابل للتخصيص، لأنّ الظهور لا يمنع التصريح بالخلاف. فحينئذ يكون التخصيص قرينة صارفة عما يجب الحمل عليه عند تجرّد عنها كما مرّ مثله مراراً. فهذا البناء ليس بمستقيم.

احتجّ المانعون لقبوله التخصيص : بأنّه نفي فعل مطلق فلا يصحّ تفسيره بمخصّص لتناقضها، إذ لا شيء من المطلق بمشخص وبالعكس. فإنّ الاطلاق عدم القيد والتشخص وجود قيد وبينهما من المناقاة ما لا يخفى.

الجواب : إنّ أراد بالمطلق ما يكون قيد الإطلاق مأخوذاً فيه يمنع أنّه نفي فعل مطلق بهذا المعنى لقرينة التخصيص؛ وإنّ أراد به ما ليس هذا شرطاً فيه يمنع منافاته للتقييد، بل الاطلاق بهذا

المعنى تحقق التقييد.

تنبيه : اعلم أن المانع لقبول التخصيص لا ينازعنا فيما إذا ذكر مع الفعل مصدره المنون مثل «لا أكل أكلًا». إنما نزاعه فيما إذا لم يذكر زعمًا منه أن المصدر فيه تنكر صريح، وقد يقصد به عدم التعيين لما هو معين في نفسه نحو «رأيت رجلاً» وهو معين عند المتكلم، لكن لا يستعرض له في تفسيره؛ فإذا فسر بذلك كان تعييناً لأحد محتمليه. بخلاف ما إذا لم يكن المصدر مذكوراً، فإنه حينئذ لنفي الحقيقة وتخصيصه تفسير له بما لا يحتمله. وأنت تعلم أن الظهور لا يمنع التصريح بالخلاف، فيحتمل التخصيص في كل حال. والله أعلم.

تذنيب : ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال إلا أن يعلم علمه بالحال، إذ لو اختصّ لبين. واحتمال العلم ينفيه الأصل.

وقيل : حكايات الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال. وجمع بعضهم بين العبارتين فقال : إن الاحتمال المرجوح لا يؤثر، وإنما يؤثر الراجح والمساوي. وحينئذ فالاحتمال إن كان في محل الحكم وليس في دليله لا يقدح وهو المراد بالاولى، وإن كان في دليله قدح وهو المراد بالثانية.

وفرق بعضهم : بأن ترك الاستفصال ما كان فيه لفظ وحكم من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعد سؤال عن قضية يحتمل وقوعها على وجوه متعددة، ويرسل الحكم من غير استفصال عن كيفية القضية. كيف وقعت فإن جوابه شامل إذ لو كان مختصاً ببعضها وكان الحكم مختلفاً لبيته النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وأما قضايا الأعيان التي حكاها الصحابي ليس فيها سوى مجرد فعله - صلى الله عليه وآله وسلم - أو فعل الذي يترتب الحكم عليه و يحتمل ذلك الفعل وقوعه على وجوه متعددة. فلا عموم له في جميعها، فيكفي حمله على صورة منها. كل ذلك حسن.

تفريع : في الاخبار العامة قال النبي^١ - صلى الله عليه وآله وسلم - لفاطمة بنت خنيس وقد ذكرت أنها يستعاض «إن دم الحيض أسود تعرف فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فاغتسلي و صلى» ولم يستفصل هل لها عادة قبل ذلك أم لا؟ فعلى المختار من إفادة ترك الاستفصال العموم يقدم التميز على العادة، وتجوز علمه صلى الله عليه وآله وسلم بأنها من غير ذوات العادة منفي بالأصل وهو ظاهر فيها. وقال صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر لما ركع ومشى إلى الصف^٢ «زادك الله حرصاً ولا تعد» فيحتمل أن يكون المشى غير كثير عادة كما يحتمل الكثرة، فيحمل

١- لن نجد هذه الرواية في الصحاح الستة ولكن قريب منها قوله (ص) في الوسائل ٢ : ٥٣٩.

٢- لم نجد هذه الرواية.

على ما لم يكثر. فلا يبقى فيه حجة على جواز المشي في الصلاة مطلقاً.
 اصل: اختلفوا في المنتضى - وهو الكلام الذي لا يستقيم عقلاً أو شرعاً أو عرفاً إلا بتقدير -
 اذا لم يكن هناك قرينة على تعيين مقتضاء من تبادر أو عرف أو غير ذلك.
 فقيل: إنه عام في جميع ما يصلح أن يقدر فيه. وقيل: بل محتمل للكل و كل من
 الأبعاد. وهو الأظهر.

لنا: إنه كما يحتمل إضمار الكل يحتمل إضمار البعض والمراد غير معلوم، والتعيين بالترجيح
 غير جائز لما مر، فيكون محملاً. ولو سلم فنقول: إن الواحد متيقن والمطلوب معه حاصل، والزائد
 مشكوك فيه غير محتاج اليه فينتفى بالأصل.

قالوا: ليس بعض المقدرات أولى بالإضمار من البعض فيجب تقدير الكل، وإلا لقدّر البعض
 إما معيّنًا ويلزم التحكم أو مبهمًا ويلزم الاجمال، وكلاهما محذور.

والجواب: بعد تسليم جواز التعيين بالترجيح، إن المقدّر بعض غير معيّن، والتعيين الى
 الشارع. والاجمال وإن كان خلاف الاصل وجب المصير اليه لأنه واحد، وأما التعميم ففيه زيادة
 إضمار على الواحد إما لفظاً أو معنى، ففيه إضمارات متعددة كل واحد منها خلاف الدليل. فكان
 الاجماع أولى لقلة مخالفة الاصل معه.

تفريع: إذا تضمنض^١ الصائم عابثاً مثلاً أو طرح الخزر^٢ و مشابهه في الفم فابتعله من غير
 قصد، فن قال بعموم المقتضى قال لا شيء عليه، لقوله عليه السلام «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا
 والنسيان»^٣، فإنه يقتضى رفع جميع احكامها إلا ما خرج بالدليل. ومن قال بعدمه يمكنه القول
 بوجوب القضاء عليه إلحاقاً له بالمتبرّد. لأن الحكم المرفوع في الحديث يمكن أن يكون هو العقوبة
 الدنيوية أو الآخروية أو الضمان أو الحساب أو غير ذلك.

إذا عرفت هذا فاعلم: أنه لا يتفرّع على هذا الاصل مثل قوله تعالى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
 أُمَّهَاتُكُمْ»^٤ و «حُرِّمَ عَلَيْكُمْ لَحْمُ الْخَنزِيرِ»^٥ مما يضاف فيه التحريم الى الاعيان، لسبق الفهم فيه
 عرفاً الى مقدّر معيّن كالأكل في المأكول والشرب في المشروب واللبس في الملبوس والوطي في
 الموطوء، وذلك ظاهر. وكذا مثل قوله عليه السلام «لا صلاة إلا بطهور»^٦، «لا صلاة إلا بفاتحة

١- مضمض الماء في فيه: حرّكه وأداره في فيه. (المعجم الوسيط: ٨٧٥)

٢- الخزر: مشروب رقيق، الخزر الحساء من الدسم والدقيق. (المعجم الوسيط: ٢٣١)

٣- النساء: ٢٣

٤- الوسائل ٣: ٢٧٠

٥- «إنما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير» (البقرة: ١٧٣)

٦- الوسائل ١: ٢٢٢ و ٢٥٦ و ٢٥٨

الكتاب»^١، «لا نكاح إلا بولي»^٢ مما ينفي فيه الفعل والمراد حكمه، وله أحكام متعددة إذا ثبت كونه حقيقة شرعية في الصحيح من هذه الأفعال. لأن معناه حينئذ «لا صلاة صحيحة» و «لا نكاح صحيحاً»، ونفي المسمى ممكن باعتبار فوات الشرط أو الجزء وقد أخبر الشارع به فتعين. وكذا إذا ثبت له حقيقة عرفية وهو أن مثله يقصد منه نفي الفائدة والجدوى نحو «لا علم إلا ما نفع» و «لا كلام إلا ما يفيد» فإنه متعين أيضاً. وأما إذا لم يثبت واحد منها فيمكن تفريعه على الأصل كما فرّعوا عليه قوله عليه السلام «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَان»^٣ كما عرفت.

وقيل: بل لا يتفرّع عليه ذا ولا ذلك، لأن أقرب مجاز إلى نفي الفعل وكذا نفي الخطأ والنسيان نفي جميع أحكامها. فإن بقي جميع الأحكام نجعلها كالعدم فكان الذات قد ارتفعت، بخلاف نفي البعض فوجب الحمل عليه، للاتفاق على أنه إذا تعذرت الحقيقة وتعدّد المجاز حمل على الأقرب. وفيه: إن هذا جعل لأحد احتمالات اللفظ مراد للشارع بالترجيح، والتحقيق أنه غير جائز كما مرّ مراراً.

أصل: ما وُضِعَ لخطاب المشافهة نحو «يا أيّها الناس»، «يا أيّها الذين آمنوا» هل هو شامل لمن بعد الموجودين في زمن الوحي أم لا، بل يثبت حكمه لهم بدليل آخر من نص أو إجماع؟ قولان. للأول: لو لم يكن عاماً لهم لم يكن الرسول مرسلأ إليهم، إذ لا معنى لإرساله إلا أن يقال له: بلغهم أحكامي، ولا تبليغ إلا بهذه العمومات.

وفيه: منع الملازمة والقدح فيها بمنع الثانية. فإن التبليغ لا يتعين فيه المشافهة، بل يحصل بأن يكون للبعض شفاهاً و للباقي بنصب الدلائل على أن حكمهم حكم الذين شافههم. وللثاني^٤: العلم القطعي بأنه لا يقال للمعدومين «يا أيّها الناس» ونحوه. وإنكاره مكابرة.

وفيه: إنّه مسلّم فيما إذا كان الخطاب للمعدومين خاصّة. وأما إذا كان للموجودين و المعدومين على طريقه التغليب فلا، ومثله فصيح شائع في الكلام يعرفه علماء البيان. والحق: عمومته، لأنّه لا مانع منه، مع أنهم مكلفون به. والله أعلم.

تذنيب: الأحكام المستفادة من ظواهر القرآن هل هي قطعية بالنسبة إلينا أم ظنيّة؟ وجهان مبنيان. وقد مرّ تقريره في صدر الكتاب مع ما يرد عليه فتذكر.

١- مستدرک الوسائل ٤: ١٥٨

٢- مستدرک الوسائل ١٤: ٣١٧

٣- الوسائل ٣: ٢٧٠

٤- بأنّه لا يعمّ من تأخّر عن زمن الخطاب وأنما يثبت حكمه لهم بدليل آخر وهو قول أكثر اصحابنا وأكثر أهل الخلاف. (معالم الدين: ١١٢)

أصل : السبب لا يختص انعام سواء كان سؤالاً أم لا. وقيل : بل يختص.

لنا : إن المقتضى موجود والمانع مفقود. أمّا الأول : فلأن المفروض عموم اللفظ، و
أمّا الثاني : فلا أنه ليس ثمة غير خصوص السبب، وهو لا يصلح أن يكون معارضاً له إذ لا
منافاة قطعاً.

وفيه حسنة عمر بن يزيد قال^١ : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - الذين يصلون ما أمر الله
به أن يوصل، قال : «نزلت في رحم آل محمد وقد يكون في قرابتك» ثم قال «فلا تكونن ممن يقول
للشيء إنه في شيء واحد». فتأمل.

قالوا أولاً : لو كان عاماً لجاز تخصيص السبب عنه بالاجتهاد، وبطلانه قطعي ومتفق عليه.
والجواب : منع الملازمة. فإن السبب يختص من بين ما تناوله العموم بالمنع من إخراجهِ للقطع
بدخوله في الإرادة. ولا بُد في أن يدل دليل على إرادة شيء خاص من العموم فيصير كالنص فيه
والظاهر في غيره فيمكن إخراج غيره دونه.

قالوا ثانياً : لو عمّ لم يكن الجواب مطابقاً للسؤال وأنه مما يجب نفي مثله عن الشارع.
والجواب : منع الملازمة، بل قد جاء بالجواب المطابق وزاد عليه ما لم يسأل عنه وذكر
الزيادة لا يخرجهُ عن المطابقة.

قالوا ثالثاً : الاتفاق على أنه لو قال «تغذى^٢ عندي» فقال «والله لا تغذيت» لم نعم قوله هذا كل
تغذى، بل حمل على التغذى عنده حتى لو تغذى لا عنده لا يحث^٣.

والجواب : إنه خرج ذلك لعرف خاص وتختلف لمانع، فلا يقدح في ما ادّعيناه من العموم فيما
لا يتحقق فيه المانع.

تفريع : قال عليه السلام لما سُئل عن بر بضاعه^٤ «خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما
غير طعمه أو لونه أو ريحه»، ولما سُئل عن شاة ميمونة^٥ «أياها إهاب دبغ^٦ فقط طهر» فعلى المختار
يحكم بطهارة كل ما لم يتغير أحد أوصافه وكل إهاب مدبوغ. وعلى القول الآخر لا يحكم بذلك إلا
بدليل آخر من خارج.

أصل : كل عام بعده ضمير يرجع الى بعض ما يتناوله فهل يكون رجوعه الى ذلك البعض

٢- تَغَذَّى : أكل أول النهار (المعجم الوسيط : ٦٤٦)

١- بحار الانوار ٧٤ : ١٣٠

٣- حَيْثٌ : مال من حق إلى باطل. الحَيْثُ : الذنب (المعجم الوسيط : ٢٠١)

٤- الوسائل ١ : ١٠١، مستدرک الوسائل ١ : ١٩٨

٥- «إذا دبغ الإهاب فقط طهر» صحيح مسلم، باب الحيض، ١٠٥ : سنن نسائي، فرع ٢٠ و ٣٠

٦- الإهاب : الجلد أو ما يدبغ منه؛ دبغ الجلد : لونه وأزال ما به من رطوبة.

مخصّصاً لذلك العام؟ الظاهر لا^١. وقيل: نعم^٢. وقيل: بالتوقف^٣.

لنا: إن اللفظ عام، فيجب أجزائه على عموم مالم يدل على تخصيصه دليل. ومجرد اختصاص الضمير العائد في الظاهر إليه لا يصلح لذلك. لأنّ كلّاً منها لفظ مستقل برأسه، فلا يلزم من خروج أحدهما عن ظاهره وصيrote مجازاً خروج الآخر وصيrote كذلك. قالوا: تخصيص الضمير مع بقاء عموم ماله يقتضي مخالفة الضمير إلى المرجوع إليه و أنّه باطل.

والجواب: منع بطلان المخالفة مطلقاً. كيف، وباب المجاز واسع وحكم الاستخدام شايح. القائل بالتوقف قال: يلزم تخصيص الظاهر أو إرتكاب مخالفة الضمير للمرجع وكلاهما تحكّم، لعدم المرجّح، فوجب التوقف.

الجواب: إنّ تخصيص حكم المضر مقطوع به وإن لم يكن مجازاً. وأمّا الظاهر فتخصيص حكمه مشكوك فيه بناء على مجازيته وعدمها والأصل بقاءه على العموم. والله أعلم.

تفريع: قال الله تعالى «والمطلقات يتربصن بأنفسهنّ ثلاثة قروء ولا يحلّ لهنّ أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهنّ إن كنّ يؤمنن بالله واليوم الآخر وبعولتهنّ أحقّ بردهنّ»^٤ والضمير في بعولتهنّ راجع إلى المطلقات، وفي بردهنّ إلى الرجعيات. فهل يخصّ الحكم بالتربص بهنّ أم يبق على عمومته شاملاً للبائنات أيضاً؟ وجهان مبنيان.

أصل: المفهوم هل يقبل التخصيص أم لا؟ فقيل: هذا مبني على أنّ المفهوم هل يكون ملحوظاً عند التلفظ بالمنطوق أم لا؟ بل حصل بالإلتزام تبعاً لثبوت ملزومه. فعلى الأوّل يقبله لإمكان قصد البعض حينئذ، وعلى الثاني لا يقبل لعدم إمكانه.

تفريع: يجوز تخصيص قوله عليه السّلام^٥ «إذا بلغ الماء كُرّاً لم يحمل خبثاً» بقول أمير المؤمنين عليه السّلام^٦ «إذا سقطت الذبابة في لبنك أو مرقتك^٧ فاغمسها فيه وألقها. فإنّ فيها جناح داء و جناح دواء، فالدواء يذهب بالداء» على القول بنجاسة الميتة ممّا لا نفس له سائلة. فتأمل.

١- حكى المحقق عن الشيخ هذا القول وهو قول جماعة من العامة. (معالم الدين: ١٤٤)

٢- اختاره العلامة في النهاية.

٣- واختار المحقق التوقف و وافقه العلامة في التهذيب وهو مذهب المرتضى أيضاً.

٤- البقرة: ٢٢٨ ٥- مستدرک الوسائل ١: ١٩٨

٦- لم نجد هذه الرواية وقريب منها قوله (ص): «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه. فإنّ في أحد جناحيه داء وفي آخر شفاء. وأنه يغمس بجناحه الذي فيه الداء فليغمسه كلّ ثمّ لينزعه». (بحار الانوار ٦٦: ٤٧٦)

٧- الإرقان: الحناء، الزعفران. (المعجم الوسيط: ٣٦٧)

اصل : إذا تعقّب المخصّص متعدّداً سواء كان جملاً أو غيرها و صحّ عوده الى كلّ واحد، كان الأخير مخصوصاً قطعاً. و هل يخصّص معه الباقي و يخصّص هو به ؟ أقوال. ثالثها^١ : إنّه مشترك بينهما فيتوقف الى ظهور القرينة. و رابعها : الوقف^٢، بمعنى لا ندرى أنّه حقيقة في أيّ الأمرين^٣ ؟ و هذا ان القولان موافقان للثاني في الحكم وإن خالفنا في المأخذ، لأنّه على الثلاث يرجع الى الأخيرة فثبت حكمه فيها و لا ثبت في غيرها. لكن على القول الثاني فظهور عدم تناوّلها، و على هذين القولين لعدم ظهور تناوّلها. و فصلّ بعضهم تفصيلاً طويلاً يرجع حاصله الى إعتداد القرينة^٤. و فيه : أنّه خارج عن محلّ النزاع.

والحقّ : أنّ اللفظ محتمل لكلّ من الأمرين لا يتعيّن لأحدهما إلا بالقرينة، و ليس ذلك لعدم العلم بما هو حقيقة فيه كمذهب الوقف و لا لكونه مشتركاً بينهما، بل لأنّه موضوع بالوضع العام لمطلق التخصيص. فأىّ الأمرين أريد منه كان استعماله فيه حقيقة ؟

واحتج^٥ في فهم المراد الى القرينة : و ليس ذلك من الإشتراك في شيء لا اتحاد الوضع فيه و تعدّده في المشترك، لكنّه في حكمه باعتبار الاحتياج الى القرينة. على أنّ بينهما فرقاً من هذا الوجه ايضاً. فإنّ الاحتياج المشترك الى القرينة إنّما هو لتبيين المراد لكونه موضوعاً لمسمّيات متناهية. فحيث يطلق يدلّ على تلك المسمّيات إذا كان العلم بالوضع حاصلًا و يحتاج في تعيين المراد منها الى القرينة بخلاف الموضوع بالوضع العام. فإنّ مسمّياته غير متناهية، فلا يمكن حصول جميعها في الذهن و لا البعض دون البعض، لا استواء نسبة الوضع اليها. فاحتياجه الى القرينة إنّما هو لأصل الافادة لا التعيين.

احتجّ المخصّص للجميع^٦ : بأنّه صالح للعود الى الجميع، فالقول بالعود الى البعض تحكم فتعود الى الكلّ.

الجواب : إنّ صلاحيته للجميع لا يوجب ظهوره فيه، كالجمع المنكر فإنّه صالح للجميع و ليس بظاهر فيه، و لا في شيء ممّا يصلح له من مراتب الجمع.

١- والقائل به السيّد المرتضى في الشافعي. (حاشيه سلطان العلماء : ٢٢ پ)

٢- ذهب اليه الغزالي والقاضي و اتباعهما. (حاشيه ملا صالح : ص ١٠٠ پ)

٣- أي في رجوعه الى الكل أو الى الأخيرة. اشارة الى أنّ المراد بالوقف هنا الوقف في تعيين الوضع لا في تعيين المراد بعد الاعتراف بالوضع لها، و لا في الحكم مطلقاً. بل التوقف في الحكم إنّما هو في الاول فقط. (المصدر السابق)

٤- و هو اختيار العلامة في التهذيب. (معالم الدين : ص ١٢٦)

٥- و هو صاحب المعالم في كتابه. (معالم الدين : ١٢٩)

٦- ذهب الشافعية الى رجوعه الى الجميع و فسرّه العسدي بكلّ واحد. (حاشيه ملا صالح على المعالم : ص ١٠٠ پ)

قالوا ثانياً : إنّ طريقة العرب الاختصار و حذف فضول الكلام ما استطاعوا. فلا بُدَّ لهم حيث يتعلّق إرادة المخصّص بالجمل المتعدّدة من ذكره بعدها يريدون بها الجميع حتى كأنّهم ذكروه عقيب كلّ واحدة، إذا لو كرّر بعد كلّ جملة لاستهجن وكان مخالفاً لما ذكر من طريقهم.

والجواب : إنّهم كما يريدون التخصيص من كلّ جملة فيختصرون كذلك يريدون من الجملة الأخيرة فقط. ولا بُدَّ من القرينة في الحكم بالاختصار و عدمه.

و لهم وجوه آخر ضعيفة لا فائدة في إيرادها و تزليفها.

واحتجّ المخصّص للأخيرة^١ بوجوه :

الأوّل : إنّ المخصّص خلاف الأصل، لاشتتاله على مخالفة الحكم الأوّل فالدليل يقتضي عدمه. تركنا العمل به في الجملة الواحدة لدفع محذور الهذريّة، فيبقى الدليل في باقي الجمل سالماً عن المعارض. و أنّما خصّصنا للأخيرة لكونها أقرب، و لأنّه لا قائل بالعود الى غير الأخيرة خاصّة.

والجواب : إنّّه إذا كان المراد بمخالفة التخصيص للأصل أنّه موجب للتجوّز في لفظ العام والأصل الحقيقة، فله جهة صحيّة. لكن تعليقه بمخالفة حكم الأوّل فاسد^٢ إذ لا مخالفة فيه للحكم محال، لأنّ الحكم لم يتعلّق بالاصالة إلّا بالباقي فلا مخالفة بحسب الحقيقة. و قوله «إنّ ترك العمل بالدليل - يعنى الأصل - في الجملة الواحدة لدفع محذور الهذريّة» هذر. فإنّ الخروج عن إصالة الحقيقة والمصير الى المجاز عند قيام القرينة ممّا لا يعتريه شبهة الشك. و تعلّق التخصيص بالأخيرة في الجملة مقطوع به و إن كان المراد أنّ الظاهر من المتكلّم باللفظ العام إرادة العموم، والتخصيص مخالف لهذا الأصل يعنى استصحاب هذه الارادة، فتوجّه المنع اليه ظاهر. لأنّ الاتفاق واقع على أنّ للمتكلّم مادام متشاغلاً بالكلام أن يلحق به ما شاء من اللواحق، و هذا يقتضي وجوب توقّف السامع عن الحكم بإرادة المتكلّم ظاهر اللفظ حتى يتحقّق الفراغ، و ينقضى احتمال ارادة غيره. فإلم يقع الفراغ منه لم يتّجه للسامع الحكم بإرادة الحقيقة لبقاء محال الاحتمال. نعم لما كان الغرض قد يتعلّق بتخصيص الأخيرة فقط كما يتعلّق بتخصيص الجميع بطريق الاختصار واللفظ صالح بحسب وضعه لكلّ من الأمرين، لم يحصل الجزم بالعود الى الكلّ إلّا بالقرينة. و كان تعلّقه بالأخيرة متحقّقاً للزومده على كلا التقديرين. و صحّ التمسك في انتفاء التعلّق بالباقي بالأصل الى أن

١- والقائل ابو حنيفة و أتباعه. (حاشية ملا صالح على المعالم : ص ١٠٠ پ)

٢- لا يفتى أنّه بعد تسليم حجة المستدل لا يضرّه فساد هذا التعليل، بل يتمّ دليله. فالجواب المذكور لا يحسم مادة الشبهة ولا يصلح جواباً. (حاشية سلطان العلماء على المعالم : ص ٢٣ پ)

يعلم الناقل عنه. وليس هذا من القول بالإختصاص بالأخيرة في شيء^١. وإن اشتبه هذا عليك فاستوضحه بالتدبر في صيغة الأمر على القول بإشترائه بين الوجوب والندب، والقول بأنه حقيقة في الندب كما مرّ تحقيقه.

الثاني: إن مقتضى الرجوع المخصص إلى ما تقدّمه عدم استقلاله بنفسه، ولو استقل لما علق بغيره. ومتى علقنا بما يليه استقلّ وأفاد، فلا معنى لتعليقه بما بعد عنه، إذ لو جاز مع إفادته واستقلاله بما يليه أن يعلق بغيره.

والجواب: إن حصول الاستقلال بتعلقه بالأخيرة إنما يقتضي عدم القطع بالتعلق بغيرها ونحن نقول به، إذ العود إلى الجميع عندنا محتمل لا واجب. وأما قوله «لو جاز مع إفادته واستقلاله» إلى آخره، ففيه: إن الاستقلال يقتضي أن لا يجب تعليقه بغيره لأن لا يجوز^٢، فهو وإن لم يجب فهو جائز. فمن أين قطع على أن هذا الذي ليس بواجب لم يرد المتكلم، وليس فيما اقتصر عليه دلالة على ذلك.

الثالث: إن من حق العموم المطلق أن يحمل على عمومه وظاهره إلا لضرورة يقتضي خلاف ذلك. ولما خصصنا الجملة التي يليها المخصص للضرورة لم يحز تخصيص غيرها، إذ لا ضرورة.

والجواب عنه: نحو الجواب عن السابق. فإن غاية ما يدلّ عليه أنه لا يجوز القطع على تخصيص غير الأخيرة لمجرد اللفظ ونحن نقول به، لكنه مع ذلك محتمل ولا سبيل إلى منعه. ولهم وجوه آخر تركناها لظهور ما فيها.

وأما القائل بالإشتراك فليس في حججه ما ينافي مختارنا. وأنت إذا تأملتّها بعد إطلاّعك على ما حققناه وجدت ما فيها فلا جدوى لنا في إطالة الكلام بها.

تفريع: قال الله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم»^٣، فالإستثناء واقع بعد ثلاث جمل: الأمر بجلدهم، والنهي عن قبول شهادتهم، والأخبار بفسقهم. فالقائل برجوعه إلى الكلّ يقبل شهادة التائب وإن لم يسقط الجلد عنه، لأنه

١- لأن اختصاص الإستثناء بالأخيرة ينافي احتمال تعلقه بغيرها حقيقة، وقد عرفت أنه محتمل. (حاشية ملا صالح على المعالم:

ص ١٠٧)

٢- مقصوده إيداء الفرق بين المستقل بنفسه والمستقل بغيره، بأن الأول لا يجوز تعلقه بغيره أصلاً بخلاف الثاني، فيأنه مع الاستقلال يجوز تعلقه بغيره. (المصدر السابق: ص ١٠٨)

٣- النور: ٤

اتفاق. قال لا يلزم من ظهوره للجميع العود اليه دائماً، بل قد يصرف عنه لدليل؛ بخلاف القائل برجوعه الى الأخيرة فإنه لا يقبل شهادة الرأى مطلقاً. وأما اصحاب الأقوال الاخر فيطلبون على ذلك دليلاً من خارج. والله أعلم.

اصل : لا ريب في جواز تخصيص الكتاب بمثله وبالخبر المتواتر والاجماع، وكذا المتواتر بنفسه وبالكتاب والاجماع، وكذا الاجماع بنفسه والكتاب والمتواتر، وكذا الخبر الواحد بنفسه وبالثلاثة. وأما تخصيص الكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد ففيه أقوال. ثالثها: الجواز إن خص^١ من قبل دليل قطعي، ورابعها: إن خص^٢ بدليل منفصل، وخامسها: التوقف^٣. وهو الحق.

لنا: إنهما دليلان تعارضان، إذ كل واحد منهما ظني من وجه قطعي من آخر، فيجب التوقف حتى يوجد دليل آخر. فإن يرى المجتهد لأحدهما رجحاناً من جهة كأن يكون العام يضافي العموم وفي الخبر الذي عارضه نوع خدشة في سنده أو منته بحيث لا يقدر في العمل وحينئذ يكون الرجحان في طرف العام، أو كان الخبر معتمداً عليه بحيث لا يشوبه شيء والعام كان ظاهراً في العموم لا يضافيه وحينئذ الرجحان في طرف الخاص، فيعمل على الرجح. وإلا فيعمل بالعام فيما لا يعارضه الخاص من الأفراد ويتوقف فيما وقعت فيه المعارضة.

احتج^٤ الجوزون^٣: بأنهما دليلان تعارضان فأعمالهما ولو من وجه أولى، ولا ريب أن ذلك لا يحصل إلا مع العمل بالخاص، إذ لو عمل بالعام لبطل الخاص ولغى بالمرّة.

والجواب: إن المعارضة إنما هو بين الخاص وبعض أفراد العام، والعمل بالخاص ليس جمعاً بينهما بل إطراح لأحدهما. والحاصل أنكم تجعلون خبر الواحد مضعفاً للكتاب ومخرجاً له عن حقيقته، مع بقاءه على صرافته من غير تطرق ضعف اليه أصلاً. وهذا يقتضي كونه أقوى من الكتاب لأنه أضعفه وغيره من غير أن يعتريه شيء من الضعف على حال من الأحوال، مع أنها متساويان في القوة والضعف، والمساوي لا يقدر على اضعاف مساويه ولا على تغييره مما هو عليه. واحتج^٥ المانعون^٤ بوجوه:

الاول: إن الكتاب قطعي وخبر الواحد ظني، والظن لا يعارض القطع لعدم مقاومته له فيلغى.

١- أي جواز التخصيص إن كان العالم قد خص من قبل دليل قطعي.

٢- أي توقف بعض فيما يعارض فيه الخاص من أفراد العام لا فيما سواه. (حاشية ملاح على المعالم: ص ١١١) واليه

يبيل الحق.

٣- ومنهم العلامة وصاحب المعالم وجمع من العامة.

٤- ومنهم السيد المرتضى والشيخ وجماعة من العامة. (معالم الدين: ١٤٧)

والجواب ظاهر بعد ما قرّرناه.

الثاني : إنّه لو جاز التخصيص لجاز النسخ، والتالي باطل اتفاقاً فالمقدّم مثله. بيان الملازمة : إنّ النسخ نوع من التخصيص، فإنّه تخصيص في الأزمان، والتخصيص المطلق أعمّ منه. فلو جاز التخصيص بخبر الواحد لكانت العلة أولويّة تخصيص العام على إلغاء الخاص وهو قائم في النسخ. والجواب : إنّ دلالة الأحكام على دوامها واستمرارها أقوى من دلالتها على شمولها إن كانت عامّة. فإنّ التخصيص كثير جداً بالنسبة الى النسخ حتى قيل «ما من عام إلّا وقد خُصّ»، فضعف بذلك دلالة العام على العموم بالنسبة أيّ دلالاته على الدوام؛ فلا يلزم من عدم صلاحية معارضة الخبر لهذه الدلالة عدم معارضته لتلك، وايضاً الإجماع الذي ادّعيتموه هو الفارق.

الثالث : إنّه قد ورد عنهم عليه السّلام ما لا خلاف فيه من قولهم ^١ «إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافق كتاب الله فخذوه، وإن خالفه فردّوه واضربوا به عرض الحائط». خرج المتواتر بالإجماع أو بآئنه مقطوع الصدور عنهم عليهم السلام. والواجب عرضه على الكتاب ما لم يقطع صدوره عنهم، فبقى خبر الواحد فوجب طرحه.

والجواب : إنّ دلالة العام على العموم موقوفة على عدم تخصّصه، فما دام التخصيص محتملاً فدلالته عليه متزلزلة. نعم دلالاته على الحكم في الجملة مقطوع به. وعلى هذا فالخاص ليس مخالفاً للعام، بل مبين له.

الرابع : وهو ما استدللّ به بعض مشايخنا المحقّقين : قوله تعالى «فبشّر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه» ^٢ الآية. ولا ريب أنّ القرآن أحسن من خبر الواحد.

لا يقال : الأحسن إتباع مجموع القولين بالجمع بين الدليلين.

لأنّا نقول : المستفاد من الآية الكريمة إتباع أحسن قولين والأقوال لا كليهما ولا مجموعها.

والجواب : لا نسلم أنّ المراد بالأحسنية الأحسنية في اللفظ، بل يحتمل أن يكون المراد بها الأحسنية في الحكم كأن يكون أقرب الى الاحتياط والتورّع. وعلى هذا لا يلزم أن يكون القرآن أحسن، بل قد يكون بالعكس. والله أعلم.

احتجّ المفصّلون : بأنّ الخاص ظنيّ والعام قطعيّ فلا يعارض إلّا أن يضعف العام، وذلك عند الفرقة أولى بأن يدلّ دليل قطعيّ على تخصّصه فيصير مجازاً، وعند الفرقة الثانية بأن يخصّ بمنفصل، لأنّ التخصّص بالمنفصل مجاز عندهم دون المتصل. والتقطعيّ يترك بالظنيّ إذا ضعف

بالتجوز^١.

والجواب : إن الضعف بالمجازية غير لازم، لأن التخصيص يقع في الدلالة و هي ظنيّة فلا ينافيه قطعية المتن.

أصل : الحق أن العام إذا خصّ بما لا يستقلّ بنفسه من شرط أو وصف أو استثناء أو غاية أو بدل أو غير ذلك فهو حقيقة في الباقي، وإن خصّ بمنفصل أي بمستقل من سمع أو عقل فمجاز^٢.

وقيل : بل هو حقيقة مطلقاً. وقيل : مجاز مطلقاً^٣. وقيل : هو حقيقة إن كان الباقي غير منحصر بمعنى أن له كثرة يعسر العلم بقدرها وإلا فمجاز. وقيل فيه أقوال أخرى، لكنّها شديدة الوهن لا جدوى للتعرّض لها.

لنا : أمّا على أنّه حقيقة إن خصّ بالمتصل فلاّنه مستعمل في معناه الموضوع له، فإنّ بني تميم مثلاً في قولنا «أكرم بني تميم العلماء منهم» إمّا يُراد به كلّهم وإن كان إسناد الإكرام ليس إلّا إلى علمائهم. فإنّ الإسناد بعد الإخراج كما هو التحقيق في دفع التناقض المتوهم في الاستثناء يدلّ على أن المراد ببني تميم ههنا كلّهم قولنا عقيب ذلك. وأمّا الجهال منهم فلا يكرمهم ويرجع الضمير إلى بني تميم العلماء، فإنّ إرادة الاستغراق باقية، والمعنى أكرم بني تميم من قد عرفت من صفتهم أنّهم العلماء سواء عمّهم العلم أو خصّ بعضهم. وكذلك في الشرط والاستثناء والغاية. والحاصل أن العام في هذه الصور إذا اعتبر وحده فهو باقي على عمومته مستعمل فيه، وليس إسناد الحكم إليه.

و أمّا إذا اعتبر مع القيد وهو الذي استند الحكم إليه فهو وإن لم يبق على عمومته، لكن لا ينافي كونه مستعملاً فيه وحده، فإنّ وضع المقيد غير وضع المطلق. وأمّا على أنّه مجاز إن خصّ بالمنفصل فلاّنه مستعمل في غير معناه الموضوع له الذي هو العموم بقرينة التخصيص، فإنّ البعض مخالف للكلّ بحسب المفهوم وهو معنى المجاز. وتوضيحه : إنّ المتكلم حال إطلاق اللفظ العام إن يكون أرادته موضوعة الأصل أو البعض المدلول عليه بالتخصيص المنفصل. والاول باطل وإلاّ لزم إرادة يتعلّق الحكم بجميع الأفراد أو لآثم إخراج بعضها ثانياً وذلك نسخ لا تخصيص، فتعيّن الثاني. وإذا كان مستعملاً في الباقي كان مجازاً، لأنّه غير ما وضع له اللفظ أولاً، ودخوله عند إرادة العموم لكونه بعض العام لا لاستعمال اللفظ فيه ليلزم بقاء اللفظ مستعملاً فيما استعمل فيه أولاً.

١- يعني إنّ قطعي الدلالة وهو العام يترك الظني السند وهو الخاص إذا ضعف بالتجوز بقطعي أو بمنفصل مطلقاً إذا لا يبق قطعيّاً لأنّ نسبته إلى جميع مراتب التجوز بالمجواز سواء. (حاشية ملاحم على المعالم : ص ١١٢)

٢- وهو قول الثاني للعلامة اختاره في التهذيب. (معالم الدين : ١١٧)

٣- وهو مختار صاحب المعالم وفقاً للشيخ والحقّق والعلامة في أحد قوليّه وكثير من أهل الخلاف. (المصدر السابق)

إحتجّ القائل بأنه حقيقة مطلقاً: إنّ اللفظ كان متناولاً له حقيقة بالاتفاق، والتناول باقٍ على ما كان عليه لم يتغيّر إنّما طرء عدم تناول الغير.

والجواب: إنّ كون اللفظ حقيقة قبل التخصيص ليس باعتبار تناوله للباقي حتى يكون بقاء التناول مستلزم لبقاء كونه حقيقة، بل من حيث إنّه مستعمل في المعنى الذي ذلك الباقي بعض منه و بعد التخصيص يستعمل في نفس الباقي، فلا يبقى حقيقة.

واحتجّ القائل بأنه مجاز مطلقاً: بأنه لو كان حقيقة في الباقي كما في الكلّ لكان مشتركاً بينها واللازم منتفٍ. بيان الملازمة: إنّ ثبت كونه للعموم حقيقة، ولا ريب أنّ البعض مخالف له بحسب المفهوم وقد فرض كونه حقيقة فيه أيضاً، فيكون حقيقة في معنيين مختلفين وهو المعنى المشترك. و بيان انتفاء اللازم: إنّ الفرض وقع في الفاظ العموم التي قد ثبت اختصاصه به في أصل الوضع.

والجواب: إنّ ما ذكرتم صحيح إذا أريد بالعام وحده البعض وليس كذلك، بل العام المخصّص بالمتصل مستعمل في معناه الحقيقي أعني العموم. و إنّما إسناد الحكم الى البعض المفهوم من العام المقيد بوضع غير وضع المطلق كما بيّناه.

واحتجّ القائل بأنه حقيقة: إن بقي غير منحصر أنّ معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ دالاً على امر غير منحصر في عدد، وإذا كان الباقي غير منحصر كان عاماً.

والجواب: منع كون معناه ذلك، بل معناه تناوله للجميع. فالمخصّص بالمتصل لما كان مستعملاً في الجميع فهو حقيقة، وأمّا المنفصل فلما كان للجميع أولاً وقد استعمل في البعض فهو مجاز. والله أعلم.

أصل: الحقّ أنّه لا بُدّ في تخصيص العام إذا خصّ بالمنفصل من بقاء جمع يقرب من مدلوله^١، إلّا أن يستعمل في حقّ الواحد على سبيل التعظيم^٢. وأمّا إذا خصّ بالمتصل فلا يسترط ذلك، بل يجوز أن يخصّص الى أن يبقى واحد. اللهمّ إذا بلغ حدّاً يعدّ في العرف مستهجنًا، فلا يجوز حينئذ أن يقع في الكلام الشارع وإن جاز بحسب اللغة.

وقيل: بل يجوز التخصيص إلى أن يبقى واحد مطلقاً^٣. وقيل: يشترط بقاء الجمع في صحته مطلقاً. وقيل فيه أقوال آخر، شديدة الوهن لا فائدة في إيرادها.

١- وذلك بأن يكون الباقي أكثر من النصف. قيل: لا يتصور ذلك إلّا فيما كان عدد أفراد العام محصوراً، وهو ليس بسديد. لأنّه لا يمتنع الإطلاق على ما فوق النصف في غير المحصور كما إذا قلت: أكرم الرجال إلّا فلاناً و فلاناً، حتى عددت عشرة مثلاً. فإنّه يعلم أنّ الباقي أكثر من الخارج قطعاً. (حاشية ملا صالح على المعالم: ٩١ ب)

٢- هو قول الأكثر ومنهم الحقّ وصاحب المعالم مطلقاً - سواء خصّ بالمنفصل أو بالمتصل - . (معالم الدين: ١١٤)

٣- هو اختيار المرتضى والشيخ وأبي المكارم أبي زهره. (المصدر السابق)

لنا : أمّا على الأوّل : فلأنّ المخصّص بالمنفصل مجاز كما بيّناه، فلا بدّ له من علاقة المصحّحة للتجوّز. ولا يمكن أن يكون هي علاقة الجزء والكلّ حتى يصحّ تخصيصه الى الواحد، لأنّ كلّ واحد من أفراد العام ليس جزءاً له. كيف، ومدلول العام كلّ فرد فرد لا مجموع الأفراد، وإنّما يتصوّر في مدلوله يحقّق الكلّ والجزء لو كان بالمعنى الثانی و ليس كذلك. فالعلاقة المصحّحة إنّما هو علاقة المشابهة أعني الاشتراك في صفة، إذ لا علاقة غيرها وهي هنا الكثرة. فلا بدّ في استعمال اللفظ العام في الخصوص من تحقّق كثرة تقرب من مدلول العام، ليتحقّق المشابهة المعتبرة لتصحيح الاستعمال. و بهذا ظهر وجه قولنا : إلّا أن يستعمل في حقّ الواحد على سبيل التعظيم، فإنّ العلاقة المذكورة حينئذ موجودة، إذ العظمة شبيهة بالكثرة.

و ايضاً : إنّنا نقطع بقبح قول القائل «أكلت كلّ رُمّانة في البستان» وفيه آلاف وقد أكل واحدة أو ثلاثة. ولا كذلك لو أريد من اللفظ كثرة قرينة من مدلوله. والسرّ فيه ما ذكرناه من عدم وجود العلاقة المصحّحة.

و أمّا على الثاني : فلأنّ العام المخصّص بالمتصل حقيقة كما حقّقناه فلا يحتاج الى علاقة، فكما يجوز إخراج القليل يجوز إخراج الكثير والأكثر من غير فرق إلى أن يبقى واحد، لئلاّ يلغو العام. نعم إذا بلغ حدّاً استهجنه العرف لشيء، يوجب ذلك يجب تنزيه كلام الشارع عنه، كقول القائل «أكلت كلّ رُمّانة في البستان إلّا الحامض منه» وفيه آلاف كلّها حامض إلّا واحد. فإنّه يُعدّ مُستهجنّاً لابهامه من أوّل الأمر أنّ غير الحامض أكثر، وهو خلاف الواقع.

احتجّ بمجوّز التخصيص الى الواحد مطلقاً : تارة بأنّ استعمال العام في غير الاستغراق مجاز، و ليس بعض الأفراد أولى من البعض، فوجب جواز استعماله في جميع الاقسام إلى أن ينتهي الى الواحد. و جوابه يظهر من دليلنا السابق.

و تارة بقوله تعالى «الذين قال لهم الناس»^١ والمراد نعيم بن مسعود باتّفاق المفسّرين، و لم يُعدّه اهل اللسان مُستهجنّاً لوجود القرينة. فوجب جواز التخصيص الى الواحد مهما وجدت القرينة وهو المدّعى.

والجواب : إنّ المراد بالناس في الآية الجنس و إن كان في الواقع شخصاً معيّناً. ففيه إشارة الى أنّه فعل ذلك من حيث إنّ هذا الجنس، و اطلاق الجمع المعرف باللام على الجنس شايع كما صرح به بعض الفضلاء. على أنّ نزول الآية في نعيم بن مسعود لم يثبت من طرقنا فلا يصير

حجة علينا^١.

احتج القائل باشتراط بقاء الجمع القريب من مدلول العام : بأن العام المخصص مجازاً مطلقاً فلا بُدَّ له من علاقة، الى آخر ما استدللنا على ما اخترناه.

والجواب : منع اطلاق مجازيته، بل مختصة بالمخصص المنفصل فقط كما حققناه في الأصل السابق.

تفريع : لو قال «والله لا أكلم أحداً» ونوى زيداً أو «لا أكل طعاماً» ونوى معيَّناً، ففي قبوله وجهان مبنيان.

اصل : الحق أن تخصيص العام مبين لا يخرج عن الحجة عن غير محل التخصيص مطلقاً^٢.
وللمخالف خمسة أقوال. أجودها : إنه حجة في أقل الجمع.

لنا : إنه كان متناولاً ولا للباقي، والأصل بقائه على ما كان عليه.
وايضاً : إن السيد إذا قال لعبده «كل من دخل فأكرمه إلا فلاناً» فترك إكرام غير من وقع النقص على إخراج عُدٍّ في العرف عاصياً^٣. وذمه العقلاء على المخالفة من ذلك دليل ظهوره في إرادة الباقي، وهو المطلوب.

قالوا : حقيقة اللفظ هي العموم ولم يُردَّ وسائر ما تجتهد من المراتب مجازاته، وإذا لم ترد الحقيقة وتعددت الجازات كان اللفظ مجملاً فيها فلا يحمل على شيء منها، والباقي أحد الجازات فلا يحمل عليه، فيبقى متردداً بين جميع مراتب الخصوص. فلا يبقى حجة في شيء منها.

الجواب : إنما ذلك إذا كانت الجازات متساوية لا دليل على تعيين أحد. أمّا إذا كان بعضها أقرب الى الحقيقة، وجد الدليل على تعيينه كما في موضع النزاع، فإن الباقي أقرب إلى الاستغراق. و ما ذكرناه من الدليل بعينه أيضاً، فيجب الحمل على ذلك البعض.

قالوا ثانياً : أقل الجمع هو المتحقق والباقي مشكوك فيه، فلا يصار اليه.

والجواب : لا نسلم أن الباقي مشكوك فيه، لما ذكرنا من الدليل على وجوب الحمل

على ما بقي.

تفريع : قال الله تعالى «أحللت لكم بهيمة الانعام إلا ما يتلى عليكم»^٤، فعلى المختار يجوز

١- فإن اتفاق المفسرين على ارادة الواحد من الناس إنما نقل بغير واحد غير العدل فلا يثبت به حكم. (حاشية ملامح

على المعالم : ٩٢ ب)

٢- أي سواء كان المخصص مستقلاً أولاً وسواء كان عقلاً أولاً. (حاشية سلطان العلماء على المعالم : ص ٢٤)

٣- إذا ثبت ذلك في العرف يثبت في اللغة لأن الأصل عدم النقل.

٤- المائدة : ١

الاستدلال بها على حلّية كلّ ما اختلفوا في حلّيته بخلاف الأقوال الآخر.

اصل : اختلفوا في جواز الاستدلال بالعام قبل استقصاء البحث في طلب المخصّص؛ ثمّ في مبلغ البحث هل يكفي عليه الظن أم لابدّ من القطع؟ على ثلاثة أقوال.

والحقّ عدم الجواز^١. بل يجب التفحص حتى يحصل الظن بانتفاء المخصّص، كما يجب ذلك في كلّ دليل يحتمل أن يكون له معارض احتمالاً راجحاً، فإنّه في الحقيقة جزئى من جزئياته ولا يكفي في ذلك إصالة العدم.

لنا : إنّ المجتهد يجب عليه البحث من الأدلّة وكيفية دلالتها، والتخصيص كيفية في الدلالة، وأكثر العمومات مخصّصة حتى قيل «ما من عام إلّا وقد خصّ». فصار احتمال ثبوت المخصّص مساوياً لإحتمال عدمه، وتوقف ترجيح أحد الأمرين على البحث والتفتيش.

إحتجّ بمجوز التمسك به قبل البحث^٢ : بأنّه لو وجب طلب المخصّص في التمسك بالعام لوجب طلب المجاز في التمسك بالحقيقة. بيان الملازمة : إنّ إيجاب طلب المخصّص إنّما هو للتحرز عن الخطأ، وهذا المعنى بعينه موجود في المجاز. لكنّ اللازم أعنى طلب المجاز منتفٍ، فإنّه ليس بواجب اتفاقاً. والعرف قاضٍ أيضاً بحمل الالفاظ على ظواهرها من غير بحث عن وجود ما يصرف اللفظ عن حقيقته.

والجواب : الفرق بين العام والحقيقة. فإنّ العمومات أكثرها مخصوصة كما عرفت، فصار حمل اللفظ على العموم مرجوحاً في الظن قبل البحث عن المخصّص. ولا كذلك الحقيقة، فإنّ أكثر الالفاظ محمول على الحقائق.

وأما مشرط القطع فحجّته ركيكة جداً. فلا فائدة في إيرادها ودفعها.

اصل : إذا تنا في العام والخاص ظاهراً وتعارنا بنى عليه^٣. وإن تقدّم العام فإن كان الخاص ورد بعد حضور العمل به فهو ناسخ له، وإن ورد قبله فمخصّص أيضاً. وإن تأخّر فكلّ من النسخ والتخصيص محتمل، فيتوقّف في مورد الخاص ويرجع الى ما يدلّ عليه الدليل. وقيل : بل العام مخصّص^٤، وقيل : بل ناسخ^٥. ودلايلها ضعيفة، سيّما القول الثاني فلا جدوى للتعرّض لنقلها.

١- استقرّب العلامة في النهاية هذا القول وهو أقوى عند صاحب المعالم (معالم الدين : ١٢٤)

٢- وهذا احتجّ العلامة على مختاره في التهذيب. (المصدر السابق)

٣- أى بنى العام على الخاص.

٤- وهو قول الحقّ والعلامة وأكثر الجمهور (معالم الدين : ١٤٩)

٥- أى يكون العام ناسخاً للخاص. وعزّاه الحقّ الى الشيخ وهو الظاهر من كلام علم الهدى وصرّح ابى المكارم بن زهرة.

(المصدر السابق)

وإن جهل التاريخ فهو أولى بالتوقف^١، لدوران كل منهما بين أن يكون ناسخاً أو منسوخاً أو مخصصاً.

قيل : بالبناء^٢ بناءً على القول في صورة تأخر العام به أيضاً. وإن احتمال النسخ معلق على ورود الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام و احتمال التخصيص مطلق. فع جهل الحال لا يعلم حصول الشرط، والأصل يقتضى عدمه. وفيه ما فيه.

تنبيه : ينبغي أن يعلم أن جهل التاريخ لا يكون إلا في الاخبار، لأن تاريخ نزول آيات القرآن مضبوط محصور لا خلاف فيه. وإن احتمال النسخ لا يتصور إلا في النبوي منها، وهو قليل عند أصحابنا كما لا يخفى. فأنكر هذا الخلاف حينئذ.

تفريع : قال صلى الله عليه وآله^٣ «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»، وقال صلى الله عليه وآله^٤ «إذا بلغ الماء كُراً أو قلتين لم ينجسه شيء» وتاريخهما مجهول فلم يعلم التخصيص، والجمهور على التخصيص واشتراط عدم الإنفعال ببلوغ الكثرة جمعاً بين الدليلين.



القول في سائر المشتركات وفيه أربعة أصول

أصل : إذا ورد مطلق ومقيّد في حكم واحد وكانا منفيين فلا يحمل المطلق على المقيّد، بل يعمل بدلوليهما معاً لعدم المناقاة. كما إذا قيل^٥ «لا تعتق المكاتب»، «لا تعتق المكاتب الكافر» حيث لا يقصد الاستغراق، فلا يجزى إعتاق المكاتب أصلاً. إذا كانا مثبتين فالمشهور حمل المطلق على المقيّد^٦ تقارناً أو تقدّم أحدهما، لأنه جمع بين الدليلين. لأن العمل بالمقيّد يلزم منه العمل بالمطلق بخلاف العكس.

وفيه نظر. لقيام احتمال أن يراد من المقيّد التأكيد أو الاستحباب أو غير ذلك مما يناسب كل موضع، فالعمل به ليس عملاً بالمطلق بل إلغاء لبعض أفرادها. فان قيل : ما ذكرتموه يستلزم التجوّز.

١- والسيد المرتضى قال بالتوقف ايضاً و اليه مال ابن اهان الكرخي و ابى عبدالله البصري كما صرح به في الذريعة. (حاشية

ملاصالح على المعالم : ص ١١٥ ب)

٢- الوسائل ١ : ١٠١، مستدرک الوسائل ١ : ١٩٨

٣- أي بناء العام على الخاص.

٤- مستدرک الوسائل ١ : ١٩٨

٥- كما قيل في كفارة الظهار هكذا. وقيل هذا التقييد لا فائدة فيه إلا أن يراد دفع توهم.

٦- نقل العلامة في النهاية الاجماع لهذا الحمل. ويكون المقيّد بياناً للمطلق لا نسخاً له. (معالم الدين : ١٥٥)

قلنا : إرادة المقيّد من المطلق تجوّز ايضاً، فيعارض المجازان و يبقى المطلق بلا معارض.
لا يقال : حمّله على المقيّد يقتضى تيقّن البرائة والخروج عن العهدة بخلاف إبقائه على
اطلاقه، فإنّه لا يحصل معه ذلك اليقين.

لأنّا نقول : هذا على اطلاقه ممنوع، بل قد يكون بالعكس. كما إذا قيل «حرّمت الخمر»،
«حرّمت الخمر العنبي» حيث لا يقصد الاستغراق. فالأولى تخصيص الحمل بما إذا لم يحتمل المقيّد ما
يوجب التقييد سوى تخصيص الحكم.

تفريع : قد اختلف لفظ الاخبار في النهي عن إجارة الأرض للزراعة بالحنطة والشعير.
فورد بعضها مطلقاً وبعضها مقيّداً بما يخرج منها. فحمل الاكثر المطلق منها على المقيّد، وهو غير
جيد. لأنهما نافيتان فلا يفتقر الى الجمع بينهما، لعدم المنافاة كما عرفت.

وكذلك قد اختلف لفظ الاخبار في الاستنجاء بالأحجار، فورد بعضها بلفظ ثلاث
مُسَبَّحات^١ مطلقة، وبعضها بلفظ ثلاثة أحجار وشبهها. فعلى المشهور من حمل المطلق على المقيّد
في المثبت يجب حمل المُسَبَّحات بالمواسخ فيقتضى تعدّد الآلة؛ وعلى القول الآخر لا يجب ذلك، بل
يكفى بأيّ آلة اتفقت ولو بواحدة يشتمل على ثلاث جهات. وحينئذ يحمل الأحجار المتعدّدة على
إرادة المُسَبَّحات أو الاستحباب.

اصل : هل يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة ؟ ثلاثة أقوال. ثالثها : المنع فيما يراد به غير
ظاهرة كالعام دون غيره كالمجمل. والأصحّ الجواز مطلقاً.

لنا : إنّنا لا نتصوّر مانعاً من التأخير سوى ما يتخيّله الخصم على ما يستسمعه و سنبين ضعفه
إن شاء الله. ولا يمتنع عند العقل فرض مصلحة فيه يحسن لأجلها، كعزم المكلف و توطين نفسه على
الفعل الى وقت الحاجة. وفيه مع ذلك تسهيل للفعل بالمأمور به.
و ايضاً : البيان إنّما يراد ليتمكن المكلف من الإتيان بما كلف به فلا حاجة إليه قبل الوقت،
كما لم يجب تقديم القدرة.

و ايضاً : قال تعالى «إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتَّبِعَ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ»^٢ و
ثمّ للتراخي.

فإن قلت : الظاهر عود الضمير الى جميع القرآن، وكلّه لا يفتقر الى بيان.

قلنا : يجب تنزيلها على ما يفتقر منه الى البيان كالمجمل والعام.

١- المُسَبَّحة من الأصابع : السَّيَّابة (المعجم الوسيط : ٤١٢) ؛ وسَبَّحَ الشيء : علا الدَّرنُ. (المعجم الوسيط : ١٠٣٠)

٢- القيامة : ١٧-١٩

وايضاً: لو لم يجز لم يقع، وقد وقع في كثير من الأحكام كالصلاة والحج والخمس والصوم على ما قيل والسرقة وأمر بني اسرائيل بذبح البقرة على ما قيل^١. فإن ظاهر الكنايات العود الى المذكور.

إحتج المانع مطلقاً أما في الجمل: فبأنه لو جاز ذلك لجاز مخاطبة العربي بالزنجية، والجامع كون السامع لا يعرف المراد في الحالين.

والجواب: منع الملازمة وإيداء الفرق. وهو أن العربي لا يفهم من الزنجية بخلاف المخاطب باللفظ الجمل، فإنه يعلم أن المراد أحد مدلولاته، فيطيع ويعصى بالعزم على الفعل والترك إذا بين له.

وأما في غير الجمل فيما احتج به المفصلون فيه: وهو أنه لا يجوز أن يخاطب الحكيم بلفظ له حقيقة، وهو لا يريد بها من غير ذكر ما يدل في حال خطابه أنه متجاوز باللفظ، ولا اشكال في قبح ذلك.

قالوا: وليس تأخير بيان الجمل جارياً هذا الجرى. لأن المخاطب بالجمل لا يريد إلا ما هو حقيقة فيه، ولم يعدل به عما هو موضوع له، كما إذا قال له «عندي شيء» فإنما استعمل اللفظ لموضوع في اللغة للإجمال فيما وضعوه. وليس كذلك مستعمل العموم وهو يريد الخصوص، لأنه أراد باللفظ ما لم يوضع له ولم يدل عليه دليل.

والجواب، أما أولاً: فبالنقض بالنسخ ولا يخفى تقريره.

وأما ثانياً: فبالحمل. وتحقيقه: إنه لا ريب في افتقار استعمال اللفظ في غير المعنى الموضوع له الى قرينة، وأن ذلك هو المايز بين الحقيقة والمجاز. فع تأخير القرينة عن وقت الحاجة يحمل اللفظ على الحقيقة لعدم القرينة وقوات وقتها. وأما إذا أخرت عن وقت التكلم فلا يجوز حملها على حقيقته، لجواز إرادة التجوز، فإن وقت القرينة باقية بعد فعلها أتي بها. وقولهم «الأصل في الكلام الحقيقة» معناه أن اللفظ مع قوات وقت القرينة وتجوده عنها يحمل على الحقيقة لا مطلقاً.

وما يتخيل من استلزامه الإغراء بالجهل مدفوع: بأن الإغراء إنما يحصل حيث ينتفى احتمال التجوز. وانتفائه في ما قبل وقت الحاجة موقوف على ثبوت منع التأخير مطلقاً، وقد فرضنا عدمه. تنبيه: لا يخفى أن تأخير البيان إنما يجوز في القول الذي يتضمن تكليفاً أعنى الإنشاء، لأنه هو الذي يتصور فيه وقت الحاجة. وأما ما عداه من الاخبار فلا بد من اقتران البيان بها.

اصل: لا ريب في جواز النسخ ووقوعه. وما يحكى فيها من أهل الخلاف لا يستحق أن

١- قيل: قوله تعالى «صفراء فاقع لونها» فإنه بيان لقوله تعالى «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة».

ينظر إليه. فيجوز نسخ كل من الكتاب والسنة المتواترة والآحاد والإجماع مثله، وكذا نسخ الكتاب والإجماع بالسنة المتواترة وهي بهما، والكتاب بالإجماع وهو به. ولا يعرف من الأصحاب مخالفاً إلا في الإجماع، فإن في جواز نسخه والنسخ به خلاف مبنى على الخلاف في أن الإجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي أولاً؟ والحق أنه ممكن^١. لأن الإجماع انضمام أقوال إلى قول لو انفرد كانت الحجة فيه، فجاز حصول مثل هذا في زمن النبي - صلى الله عليه وآله - ثم نسخ ذلك الحكم بدلالة شرعية متراخية. وكذلك يجوز نسخ الحكم المعلوم من السنة أو القرآن بأقوال يدخل في جملتها قول النبي - صلى الله عليه وآله -.

وأما نسخ الكتاب والسنة المتواترة بالآحاد فلا يجوز عند أكثر العلماء^٢.

قالوا: لأن خبر الواحد مظنون وهما معلومان، ولا يجوز ترك المعلوم للمظنون. وفيه نظر. والاولى أن يقال: إن أحكام الكتاب والسنة المتواترة وإن الحكم بدوامها غير قطعي، لتجوز تطرق النسخ إليها؛ لكن دلالتها على الدوام والاستمرار قوية جداً. وليست هي كدلالة العام على العموم حتى يتكافى الظن بها الظن إلى الحاصل من خبر الواحد، بل هي أقوى منها كما مر تحقيقه في بحث تخصيص الكتاب بخبر الواحد. وعلى هذا فخير الواحد لا يصلح أن يكون معارضاً لها، فلا يجوز نسخ الكتاب والسنة المتواترة به بهذا الاعتبار.

اصل: هل يجوز نسخ الشيء قبل التمكن من الإمتثال فيه؟ قولان. والأصح: جوازه.

لنا: ما تقدم في مسألة جواز الأمر بشرط عدم منع المكلف من المأمور به استدلالاً وتأيداً، من أن الأمر كما يحسن لحسن المأمور به كذلك يحسن في نفسه وإن لم يحسن المأمور به. وقصة إبراهيم^٣ - على نبينا وعليه السلام - وعود الخمسين إلى الخمس^٤ وقوله تعالى «يحيوا الله ما يشاء ويثبت»^٥.

والمعارضة: بلزوم الإغراء بالجهل على تقدير جوازه، لأن المكلف يعتقد أنه مكلف بالفعل في الواقع هو خلاف الواقع، مدفوعة: بأن ذلك إنما يلزم لو لم يجوز النسخ قبل الفعل ولو تجوزاً

١- وفقاً للمحقق، وخلافاً للسيد المرتضى حيث قال: إن الأمة مجتمعة على أن ما ثبت بالإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به؛ وخلافاً للشيخ حيث قال محكياً عنه: الإجماع دليل عقل والنسخ لا يكون إلا بدليل شرعي. (معالم الدين: ٢٢٠)

٢- قد نقل الإجماع على عدم جواز نسخ الكتاب بالأخبار الآحاد فإن ثبت انقطاع الكلام. وإلا فذكره ههنا من الدليل على نظر. (حاشية سلطان العلماء على المعالم: ص ٢٦)

٣- إنه تعالى أمر إبراهيم (ع) بذبح ابنه ثم نسخه عنه قبل وقت الفعل. (معالم الدين: ٢١٨)

٤- ما روى أن النبي - صلى الله عليه وآله - أمر ليلة المراج بخمسين صلاة ثم راجع إلى أن عادته إلى خمس، وذلك نسخ قبل وقت الفعل. (المصدر السابق)

٥- قوله تعالى «يحيوا الله ما يشاء ويثبت» (الرعد: ٣٩) فإنه يتناول بعمومه موضع النزاع.

بعيداً. ولا شك أنه على تقدير جوازه يجوز، وذلك كافٍ في دفع الجهل. وهذا كما لو سمع الخطاب و مات قبل الفعل.

قالوا أولاً: لو جاز ذلك لزم البداء، والتالي باطل فالمقدم مثله. بيان الملازمة: إن شروط التي هي إتحاد الوقت والفعل والمكلف للمكلف حاصلة فيجب حصوله.

والجواب: منع الملازمة. لأن هنا شرطاً آخر هو إتحاد المصلحة، وهو منتفٍ فيما نحن فيه. قالوا ثانياً: لو كان الفعل واجباً في الوقت الذي عدم الوجوب فيه لكان مأموراً به في ذلك الوقت، و توارد النهي والاثبات على محل واحد، وإن لم يكن واجباً في ذلك الوقت فلا يكون نسخ الوجوب فيه نسخاً له.

الجواب: يختار أنه ليس مأموراً به في ذلك الوقت. قولكم «فلا نسخ»، قلنا: ممنوع، فإنه مأمور به قبل ذلك الوقت ثم ورد تجويز تركه في وقت آخر متعلقاً بالفعل في الوقت الذي كان الوجوب متعلقاً به. فالتكليف وعدمه قبل الفعل في زمانين، فلا تناقض إلا أن متعلقهما هو الفعل في وقت واحد وإنه جائز، وهو محل النزاع.

قالوا ثالثاً: بالنسبة إلى ذلك الوقت إن كان حسنًا يستحيل النهي عنه، أو قبيحاً فيستحيل الأمر به.

الجواب: إن كان الناسخ هو النهي يختار أنه قبيح. قوله «يستحيل الأمر به»، قلنا: على إطلاقه ممنوع. بل إنما يستحيل إذا كان صدور الفعل من المكلف مراداً بالأمر، وليس فليس. وإن كان الناسخ هو الأمر يختار أنه حسن. قوله «فيستحيل النهي عنه»، قلنا: ممنوع. بل إنما يستحيل إذا كان عدم صدور الفعل من المكلف مراداً بالنهي، وليس بمراد. والله أعلم.

تذنيب: إذ قد جاوزنا نسخ الفعل قبل حضور وقته، فلنجوز نسخ إذا كان مقيّداً بالتأييد. أما إذا قلنا إن التأييد ليس ظاهراً في الدوام، فظاهر. وأما إذا قلنا إنه ظاهر فيه، فلمثل ما قلناه ثمّة. بل نقول: هذا أولى بالجواز، لأن ذلك كان نصّاً فيما يتناوله؛ وهذا ظاهر ومحمّل لعدم تناول.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مباحث الاجتهاد والتقليد

الاهل نص الاجتهاد فيه ثلاثة اصول

اصل : الاجتهاد ملكة يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعي الفرعي من الأصل فعلاً أو قوةً قرينةً. واختلفوا في جواز التجزئ فيه، بمعنى جريانه في بعض المسائل دون بعض، وذلك بأن يحصل للعام ما هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل فقط، فله حينئذ أن يجتهد فيها أولاً؟ فالأكثر على الأول^١. وهو الحق.

مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

لنا : إنه إذا اطلع على دليل مسألة بالاستقصاء، فقد ساوى المجتهد المطلق في تلك المسألة. لأن الغرض الاطلاع على مأخذ الحكم وما يعتبر فيه، وهو حاصل. وعدم علمه بأدلة غيرها لا مدخل له فيها. وحينئذ فكما جاز لذلك الاجتهاد فيها فكذا. هذا وعليه نبه في مشهور أبي خديجة عن الصادق - عليه السلام - «انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فاجعلوه بينكم فإنني قد جعلته قاضياً»^٢.

احتجوا : بأن كل ما يقدر جهله يجوز تعلقه بالحكم المفروض، فلا يحصل له ظنٌ عدم المانع من مقتضى ما يعلمه من الدليل.

والجواب : إن المفروض حصول جميع ما هو دليل في تلك المسألة بحسب ظنه. وتجويز تعلق غيره به مع بعده وندرته قائم في المجتهد المطلق، فلا يلتفت اليه.

١- ذهب العلامة في التهذيب والشهيد في الذكري والدروس والشهيد الثاني في جملته من كتبه وجمع من العامة الى الاول، و

صار قوم الى الثاني. (معالم الدين : ٢٣٢)

٢- الوسائل : ج ١٨، ص ١٠٠

قال بعض المحققين^١: «والتحقيق عندى فى هذا المقام: أن فرض الإقتدار على استنباط بعض المسائل دون بعض على وجه يساوى استنباط المطلق لها غير ممتنع. ولكن التمسك فى جواز الاعتماد على هذا الاستنباط بالمساواة فيه للمجتهد المطلق قياس، لا نقول به. نعم لو علم أن العلة فى العمل بظن المجتهد المطلق هى قدرته على استنباط المسئلة أمكن الإلحاق من باب منصوص العلة. و لكن الشأن فى العلم لفقد النص عليها. و من الجائز أن يكون هو قدرته على استنباط المسائل كلها، بل هذا أقرب الى الاعتبار من حيث إن عموم القدرة إنما هو لكمال القوة. فلا شك أن القوة الكاملة أبعد عن إحتمال الخطأ من الناقصة، فكيف يستويان؟ سلمنا، لكن التعويل فى اعتماد ظن المجتهد المطلق إنما هو على دليل قطعى، و هو إجماع الأمة عليه و قضاء الضرورة به.

و أقصى ما يتصور فى موضع النزاع أن يحصل ظن يدل على مساواة التجزئى للاجتهاد المطلق. و اعتماد التجزئى عليه مفضى إلى الدور، لأنه تجزئى فى مسئلة التجزئى، و تعلق بالظن فى العمل بالظن. و رجوعه فى ذلك الى فتوى المجتهد المطلق و إن كان ممكناً لكنه خلاف المراد، إذ الفرض إلحاقه بالمجتهد، و هذا إلحاق له بالمقلد بحسب الذات و إن كان بالعرض إلحاقاً بالاجتهاد. و مع ذلك فالحكم فى نفسه مستبعد لإقتضاء ثبوت الوساطة بين التقليد والاجتهاد، و هو غير معروف». انتهى كلامه.

و فيه: أن المجتهد مطلقاً لو قلد غيره فى المسئلة التى اجتهد فيها مع تحصيله الظن يلزم أن يعلم بالمرجوح و يترك الراجع، على أن العمل بالراجع واجب بالضرورة. و من هنا يعلم أن التعويل فى اعتماد المجتهد المطلق على ظنه إنما هو قضاء الضرورة به، و أنه مشترك بينه و بين المتجزئى. إلا أن يكون اعتماد المتجزئى على ظن المجتهد المطلق أكثر منه على ظنه، فيتعارض الرجحانان. و هذا يوجب تردده فى المسئلة التى اجتهد فيها، و هو مستبعد الوقوع.

و أما قوله «و أقصى ما يتصور، إلى آخره» ففيه: أن الاجتهاد المختلف فى تجزيه إنما هو الاجتهاد فى الفروع دون الأصول، كذا قيل. و فيه نظر. لأن كليهما ظنى إجتهادى، فما يجرى فى أحدهما يجرى فى الآخر. والله أعلم.

اصل: لا بُدَّ للمجتهد أن يعرف جميع ما يتوقف عليه إقامة الأدلة على المسائل الشرعية الفرعية، أى يعرف من الكتاب والسنة و معانى الألفاظ لغةً و شرعاً و عرفاً ما يتوقف عليه إستنباط الأحكام و لو بالرجوع الى الكتب المعتمدة. و لا بُدَّ أن يكون عالماً بمواقعها بحيث يتمكن عند الحاجة من الرجوع اليها. و يعرف النسخ و المنسوخ و الاجماع و الخلاف و أحوال الرواة من

المرجح والتعديل ولو بالمراجعة، وما لا بُدَّ منه من المطالب الاصولية بالاستدلال على كل أصل منها. ويعرف شرائط البرهان، لإمتناع الاستدلال بدونه إلاَّ مَنْ فاز بقوة قدسية تغنيه عن ذلك. ولا بُدَّ أن يكون له ملكة مستقيمة وقوة إدراك يقتدر بها على اقتناص الفروع من الاصول ورد الجزئيات الى قواعدھا والترجيح في موضع التعارض في الأكثر.

ولا تشترط فيه أمر آخر غير ما ذكرناه كما يتوهمه بعض الجاهلين أو المتجاهلين^١. نعم لو كان مفتياً لا بُدَّ له من الايمان والعدالة مضافاً الى ما ذكرناه.

وقد نبّه على هذا الشرايط في مقبول عمر بن حنظله عن الصادق - عليه السلام - «انظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فارضوا به حكماً فإني قد جعلته حاكماً. فإذا حكم بحكمنا ولم يقبله منه فإنا بحكم الله استخف، وعلينا ردّ وهو رادّ على الله وهو على حدّ الشرك بالله. فإذا اختلفا فالحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما»^٢.

اصل : إذا وقعت للمجتهد حادثة فاجتهد فيها وأفتى وعمل ثم وقعت له ثانياً، ففي وجوب إعادة الاجتهاد ثلاثة أقوال^٣. ثالثها : التفضل بمضي زمان زادت فيه القوة بكثرة الممارسة والإطلاع، وهو أقرب. والتقريب واضح.

مرحمة كوينتور علوم رسدي

القول في التقليد فيه أربعة اصول

اصل : التقليد في الأصل هو العمل بقول الغير من غير حجة^٤. والمراد هنا أخذ غير المجتهد بقوله. واختلفوا في جوازه في الأحكام الشرعية لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد، سواء كان عامياً أو عالماً بطرف من العلوم على ثلاثة أقوال. ثالثها : الجواز في المسائل الاجتهادية دون المنصوصة. والأكثر على الأوّل، للزوم المخرج. وقد حكى غير واحد من الأصحاب إتفاق العلماء على الإذن

١- كما عدّوا في الشرايط جمعاً من الاصحاب معرفة ما يتوقّف عليه العلم بالشارع من حدوث العالم وافتقاره الى صانع باعث للانبياء مصدّق آياتهم بالمعجزات، كلّ ذلك بالدليل الاجمالي وان لم يقدر على التحقيق والتفصيل. ونوقش في ذلك بأن هذا من لوازم الاجتهاد وتوابعه لا من مقدّماته وشرايطه مع أنّ ذلك لا يختص بالمجتهد إذ هو شرط الايمان. (معالم الدين : ٢٢٥)

٢- الرسائل ١٨ : ٩٩

٣- ذهب العلامة في التهذيب الى جواز بناء المجتهد في الفتوى بالحكم على الاجتهاد السابق. وقال صاحب المعالم في وجه الجواز : لأنّ الواجب على المجتهد تحصيل الحكم بالاجتهاد وقد حصل فوجوب الاستيناف عليه بعد ذلك يحتاج الى الدليل. ومنع من ذلك الحقّ وقال : إذا أفتى المجتهد عن نظر في واقعة ثم وقعت بعينها في وقت آخر، فإن كان ذاكرةً لدليلها جاز له الفتوى وإن نسيه إفتقر الى استيناف نظر. فإن أدّى نظره الى الأوّل فلا كلام، وإن خالفه وجب الفتوى بالآخر. (معالم الدين : ٢٤١)

٤- كأخذ العامي بقول المعامي والمجتهد بقول المجتهد. (حاشية سلطان العلماء على المعالم : ص ٤٥)

للعوام في الاستفتاء من غير تناكر، وقد دلّ عليه مقبول عمر بن حنظلة^١ السابق أيضاً، فلا مجال للتوقف.

والقول الثاني ينسب^٢ الى بعض قد ماء الأصحاب وفقهاء حلب منهم، وإنهم قالوا بوجوب الاستدلال على العوام، وإنهم ليكتفوا فيه لمعرفة الإجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الوقائع أو النصوص الظاهرة أو إن الأصل في المنافع الإباحة وفي المضارّ الحرمة مع فقد نصّ قاطع في متنه ودلالته والنصوص محصورة^٣. وهو ضعيف.

ولو قيل: لا يجوز التقليد إلا ما إذا كان تحصيل الظن بالاستدلال متعذراً أو متغيراً، لم يكن بعيداً إن لم يكن مخالفاً للإجماع. والله أعلم.

اصل: لا بُدّ للمستفتي أن يكون عالماً بحصول شرايط الإفتاء في المفتي من الايمان والعدالة والاجتهاد، إما بالمخالطة المطلقة أو بالأخبار المتواترة أو القرائن الكثيرة المتعاضدة أو بشهادة العدلين العارفين.

وقال المحقق^٤: «لا يجوز للمفتي أن يتعرض للفتوى حتى يتقن من نفسه بذلك. ولا يجوز للمستفتي أن يستفتيه حتى يعلم منه ذلك من ممارسته وممارسة العلماء وشهادتهم له باستحقاق منصب الفتوى وبلوغه إياه. ولا يكتفى العامي بمشاهدة المفتي متصدراً ولا داعياً الى نفسه ولا مدّعياً ولا باقبال العامة عليه ولا اتصافه بالزهد والتورّع، فانه قد يكون غالطاً في نفسه أو مغالطاً».

وقال السيّد المرتضى - رضي الله عنه -: «و للعامي طريق الى معرفة صفة من يجب عليه أن يستفتيه. لأنّه يعلم بالمخالطة والاخبار المتواترة حال العلماء في البلد الذي يسكنه، ورُتبته في العلم والصيانة والديانة ايضاً»^٥. قال: «ولا يطعن في هذه الجملة قول من يُبطل الفتيا بأن يقول: كيف يعلمه عالماً وهو لا يعلم شيئاً من علومه؟ لأننا نعلم أعلم الناس بالتجارة والصناعة في البلد وإن لم نعلم شيئاً من التجارة والصناعة، وكذلك العلم بالنحو واللغة وفنون الادب»^٦.

وقال العلامة^٧ - طاب ثراه -: «لا يشترط في المستفتي علمه بصحة إجتهد المفتي لقوله

١- الوسائل ١٨: ٩٩

٢- نسب الشهيد في الذكرى الى بعض قد ماء الاصحاب القول بوجوب الاستدلال على العوام.

٣- اشارة الى دفع ما يقال أنهم كيف يعلمون فقد نصّ قاطع، فقال النصوص محصورة. (حاشية سلطان العلماء: ص ٤٥)

٤- ذكر صاحب المعالم ايضاً هذه العبارة من المحقق (معالم الدين: ٢٣٩)

٥- الدرر ٢: ٣٢٥

٦- الدرر ٢: ٣٢٥

٧- قال العلامة في التهذيب هكذا، كما ذكر عنه صاحب المعالم (معالم الدين: ٢٣٩)

تعالى ١: «فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، من غير تقييد» ٢. والجواب: إنَّ المراد بأهل الذكر هم الائمة المعصومون - عليهم السلام - دون المجتهدين، كما ورد به الأخبار عنهم عليهم السلام. وإن شمل المجتهدين فإنما يشمل من جميع شرائط الفتوى منهم دون غيره، فالمراد يحصل العلم بوجود الشرائط فيه، لا يجوز السؤال عنه والإعتماد عليه.

اصل: حكم التقليد مع إتحاد المفتي ظاهر، وكذا مع التعدد والاتفاق في الفتوى. أمّا مع الاختلاف فإن علم إستوائهم في المعرفة والعدالة تخير المستفتي في تقليد أيهم شاء وإن كان بعضهم أرجح في العلم والعدالة من بعض تعين عليه تقليده، لأن الثقة بقول الأعلّم أقرب وأوكد ٣. ويحكي عن بعض الناس القول بالتخير ههنا. والاول هو المعتمد، كذا قيل. والظاهر أن هذا مخصوص بما إذا كان المجتهدون جميعاً في بلد المستفتي أو قريباً منه بحيث يمكن الرجوع اليهم. وأمّا إذا كانوا منتشرين في البلاد فلا يجب عليه أن يخرج اليهم وتفحص عن أحوالهم حتى يقدّر الأفضل مع وجود المجتهد في بلده، للزوم الحرج حينئذ كما لا يخفى. وفي كلام المحقق إيماء الى ذلك، ولو ترجّح بعضهم في العلم والبعض بالورع. قال المحقق - رحمه الله - «يقدم الأعلّم، لأن الفتوى يستفاد من العلم لا من الورع. والقدر الذي عنده من الورع يحجزه عن الفتوى بما لا يعلم، فلا اعتبار برجحان ورع الآخر» ٤. وهو حسن.

اصل: لا يلزم مشافهة المفتي في العمل بقوله، بل يجوز الرواية عنه مادام حيّاً. قيل: والأولى الإكتفاء بالكتابة مع أمن التزوير، للإجماع على العمل بكتب النبي - صلى الله عليه وآله - والائمة عليهم السلام في أزمّتهم. ولأنّ المعتمد ظنّ الإفتاء وهو حاصل بذلك، وهو جيّد.

و هل يجوز العمل بالرواية عن الميت؟ ظاهر العلماء المنع منه. ومنهم من أجازها. والحجة المذكورة للمنع في كلام الأصحاب على ما وصل إلينا رديّة جداً، لا يستحق أن يذكر.

قيل: ويمكن الإحتجاج له بأنّ التقليد إنّما ساع للإجماع، وللزوم الحرج الشديد والعسر بتكليف الخلق بالاجتهاد. وكلا الوجهين لا يصلح دليلاً في موضع النزاع. لأنّ صورة حكاية الاجماع صريحة في الاختصاص بتقليد الأحياء، والحرج والعسر يندفعان بتسوية التقليد في الجملة.

١- النحل: ٤٣

٢- أى من غير تقييد يكون أهل الذكر معلوم الاجتهاد فيشمل المظنون اجتهاده. (حاشية سلطان العلماء على المعالم: ص ٤٥)

٣- لو ثبت الاتفاق من الأصحاب على ذلك فلا كلام وإلا فحق هذا الإحتجاج نظر. إذ بعد ما ثبت حجية قول المجتهد مطلقاً

لا دليل على لزوم تاهية الأوثق وجوب ذلك، نعم لو قيل بأنّه أولى فله وجه. (حاشية سلطان العلماء: ص ٤٥ ب)

٤- ذكر صاحب المعالم هذه العبارة من المحقق ثمّ حسنها كما حسنها المصنف. (معالم الدين: ٢٤١)

و ربما يستدل له لجواز تغيير رأى المجتهد بعد الموت لا لكشاف الحق عليه حينئذ، و جواز خطائه في الحياة. و لا عبرة بالاستصحاب في ذلك لتغير محل الحكم كما حقق في محله. و لا يخلو من قوة.

إحتجاج المؤزون: بإطباق الناس على النقل عن العلماء الماضيين، و لوضع الكتب من المجتهد. و لأن كثيراً من الأزمنة والأمكنة يخلو عن المجتهدين و عن التوصل إليهم، فلولم يقبل تلك الرواية لزم العسر المنفي.

و أجيب: بأن النقل والتصنيف يعرفان طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث والاجماع والخلاف لا للتقليد، و يمنع جواز الخلو عن المجتهد في زمان الغيبة. و لا يخفى ما فيه.

و ربما يقال: إنه إذا خلى الزمان عن المجتهد يمكن القول بجواز العمل بتلك الرواية للزوم العسر والمخرج حينئذ. و قال الشهيد الثاني - طاب ثراه - «مع خلو الزمان عن المجتهد وجب الأخذ بالإحتياط. فإن لم يتفق الإحتياط فهل يكون مكلفاً بشيء يصنعه؟ فيه نظر». و قال استاذنا السيد ماجد^١ - رحمه الله - : «يقتصر حينئذ على التعمد بما يقطع به كالتكبير والركوع والسجود، و ما لا يعلمه يرجئه يعني يؤخره حتى يجتهد أو يرى المجتهد». قال: «و ينبغي الإحتياط حينئذ. و في العمل بالشهرة نظر». أشار بلفظ الإرجاء الى ما في آخر مقبول عمر بن حنظله من قول الصادق - عليه السلام - بعد استيفاء مراتب ترجيح الخبرين المتعارضين «ارجئه حتى تلقى إمامك»^٢ و أوما الى أن في الحديث تنبيهاً على الإرجاء ههنا. و في حديث آخر «بأيها أخذت من باب التسليم وسعك»^٣. و هذا يعطى التخيير، و هو الأصح عندى وإن كان الإحتياط أولى.

أقول: تحقيق الكلام في هذا المقام: أن المجتهد إن أفتى بمحكمات الكتاب والسنة وأخبار أهل البيت - عليهم السلام - جاز الإعتماد على قوله مطلقاً حياً كان أو ميتاً، إذ لا تأثير للموت في ذلك، فإن «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة و حرامه حرام إلى يوم القيامة»^٤ كما ورد به الخبر. و إن أفتى بالمتشابهات أو الأصول التي دونوها و فرعوا عليها بالترائي والتظني فلا عبرة بقوله في حياته أيضاً، لورود النهي عن إتباع مثل ذلك في نصوص مستفيضة كما لا يخفى على من له أدنى معارفة بالأصول المعصومية. والله أعلم.

١- و هو السيد ماجد بن هاشم البحراني من مشايخ الفيض الكاشاني كما ذكره في صدر كتابه الوافي. و له رسالة في الأصول

اجتمع مع البهائي، و هذه الرسالة لم يصل إلينا.

٢- الوسائل ١٨ : ٧٧

٣- الوسائل ١٨ : ٧٦

٤- الوسائل ٢٠ : ٦٤

خاتمة

لا تعارض بين القطعيين لإجتاع النقيضين، ولا بين قطعى وظنى وهو ظاهر. وبين الظنيين مع اليأس من الترجيح بكل وجه يقتضى تخيير المجتهد فى العمل بأحدهما، وإن كان المفتى خيراً المستفتى. ولا نعلم فى ذلك مخالفاً من الأصحاب، وعليه أكثر أهل الخلاف. ومنهم من حكم بتساقطها والعمل بالبرائة الأصلية.

وما عليه الأصحاب هو المعتمد. ويتبغى الإحتياط حينئذ، وطريقه ما ذكره بعض الفضلاء: وهو أنه إن اقتضى أحد الإمارتين الحرمة والآخرى أحد الأربعة الأخر أو اقتضى إحدیهما الكراهة والآخرى الإباحة فالترك أولى. أما فى غير صورة الوجوب والحرمة فظاهر، وأما فيه فلأن إهتمام العقلاء لدفع المفسدة أشد منه لجلب المنفعة. وإن اقتضت إحدیهما الوجوب والأخرى أحد الثلاثة غير الحرمة أو اقتضت إحدیهما الاستحباب والأخرى الإباحة والعمل أولى، ووجهه ظاهر. وإن اقتضت إحدیهما الكراهة والأخرى الاستحباب فجمال النظر فيه واسع. إذ فى العمل دغدغة الوقوع فى المكروه، وفى الترك مظنة ترك المستحب. فليُنظر إن كان حظر الكراهة أشد بأن يكون الكراهة المحتمل ضعيفاً حينئذ يترجح الترك على الفعل، فلا يستحب العمل. وإن كان حظر الكراهة أضعف بأن يكون الكراهة على تقدير وقوعها كراهة ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه، فالإحتياط العمل. وفى صورة المساواة يحتاج إلى نظر تام. وقيل: إنه مستحب أيضاً، لأن المباحات تصير عبادة بالنية، فكيف ما فيه شبهة الإستحباب؟ وفيه ما فيه. واعتراض على ذلك: بأن حظر الحرمة حاصل فى كل ما فعله المكلف لرجاء الثواب ولا يعلم وجوبه أو استحبابه، لأنه لا يعتد به شرعاً، ولا يصير منشأ لإستحقاق الثواب إلا إذا فعله المكلف بقصد القرية ولا حظاً رجحان فعله شرعاً، فإن الأعمال بالنيات. وفعله على هذا الوجه

مردّد بين كونه واجباً أو مستحباً، وبين كونه تشريعاً وإدخالاً لما ليس من الدين فيه. ولا ريب أنّ ترك السنة أولى من الوقوع في البدعة، وكذا دفع المفسدة أهمّ من جلب الكراهة والاستحباب. ولا بين الإباحة والوجوب ولا بين الكراهة والوجوب، بل هو دائماً دأير بين الحرمة والاستحباب أو بين الحرمة والوجوب إلا في صورة اجتماع الوجوب والاستحباب. فالترك أولى في غير تلك الصورة على كلّ حال.

أقول: ويمكن الجواب عنه بأنّه لا نُسلّم كلفة اشتراط العلم بالرجحان في كون الفعل عبادة مُعتدّاً بها في الشرع، بل إنّما يشترط ذلك إذا كان للمكلف سبيل إليه. وأمّا إذا لم يمكنه ذلك واحتمل رجحانه فالظاهر أنّه يجوز له أن يفعله من هذه الحيثية على وجه التردد بل يُتاب عليه، وإلا لبطل شرعية الإحتياط في كثير من الموارد، ولذلك يتساهلون في أدلة السّنن كما ورد به الأخبار.

ولا نُسلّم أنّ ذلك تشريع وإدخال في الدين ما ليس منه، بل إنّما يلزم ذلك لو فعله معتقداً لوجوبه أو إستحبابه على سبيل الجزم وحكمه به كذلك. وأمّا إذا جوّز خلافه وفعله على سبيل الإحتياط فليس ذلك من التشريع في شيء، بل الظاهر أنّه يوجر عليه بمقتضى نيّته. فإنّما الأعمال بالنيّات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى. والله أعلم.

«وكمّل نقد الأصول الفقهية» واتفق لتأريخه هذا الكلام^١. نحمد الله على التوفيق للإتمام، ونصلى على محمد سيّد الأنام وآله المعصومين وأصحابه الكرام. ونسئل الله من فضله الشامل ولطفه العميم أن يكتبه في صحائف الحسنات، وأن يغفر لنا ما أخطأنا فيه سبيل الصواب، إنّه غَفُورٌ رَحِيمٌ^٢.

وقع الفراغ من تنميق هذه النسخة الشريفة والدرة الثمينة المنيفة على يد الفقير الحقير أضعف خلق الله وأقلّ عباد الله ابن حاجي الحرمين الشريفين حاجي محمد جعفر محمد علي^٣ في يوم الخميس ثان وعشرين شهر محرم الحرام من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائة بعد الالف (١١٣٣ ق.) من هجرة النبوية المصطفوية، على هاجرها ألف ألف صلاة وتحيّة.

١- وعدد هذا الكلام (وكمّل نقد الأصول الفقهية) لحساب المجلّد: ١٠٣٤ ق. وهو تاريخ تأليف هذا الكتاب.

٢- هاهنا تمّ كلام المصنّف - ر.ه -

٣- وهو كاتب هذه النسخة الشريفة.

فهرست منابع و مأخذ

- ۱- قرآن کریم .
- ۲- آقابزرگ طهرانی، محمد محسن. طبقات أعلام الشيعة . بيروت : مؤسسه فقه الشيعة، ۱۴۱۱ ق.
- ۳- ابن شهيد ثانی، حسن بن زين الدين. معالم الدين و ملاذا المجتهدين . تهران : مكتبة العلمية الاسلامية، چاپ سنگی، ۱۳۷۸ ق.
- ۴- أفندی، عبدالله بن عيسى بيگك. رياض العلماء . تحقيق سيد احمد حسيني. قم : كتابخانه آيت الله مرعشي نجفی، ۱۴۰۱ ق.
- ۵- أمين، حسن. أعيان الشيعة . بيروت : دارالتعارف للمطبوعات، ۱۴۰۳ ق.
- ۶- حرّ عاملی، محمد بن حسن. أمل الآمل . تحقيق سيد احمد حسيني. بغداد : مكتبة الاندلس، ۱۳۸۵ ق.
- ۷- حرّ عاملی، محمد بن حسن. تفصيل وسایل الشيعة . تهران : المكتبة الاسلامية، ۱۳۸۸ ق.
- ۸- سلطان العلماء، حسين بن محمد. حاشية معالم الاصول . كتابخانه ملی، تهران. نسخه خطی شماره ۲۴۹۰/ع .
- ۹- شهيد ثانی، زين الدين بن علي. الرعاية في علم الدراية . تحقيق عبدالحسين محمد علي بقال. قم : كتابخانه آيت الله مرعشي نجفی، ۱۴۰۸ ق.
- ۱۰- شيخ بهايی، محمد بن حسين. زبدة الاصول . تهران : برادران نجفی، چاپ سنگی.
- ۱۱- شيروانی، محمد بن حسن. حاشية معالم الاصول . كتابخانه ملی، تهران. نسخه خطی شماره ۲۴۴۱/ع .

- ۱۲ - علامه حلی، حسن بن یوسف. نهاية الوصول . کتابخانه ملی، تهران. نسخه خطی شماره ۴۷۳۴/ع.
- ۱۳ - علم الهدی، علی بن حسین. الذريعة الى اصول الشريعة . تصحيح ابوالقاسم گرجی، تهران : مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران، ۱۳۶۳.
- ۱۴ - علم الهدی، علی بن حسین. رسائل الشریف المرتضی . اعداد سيد مهدي رجایی، بيروت : مؤسسه النور للمطبوعات، الرسالة الاولى جوابات المسائل التبنیات.
- ۱۵ - علم الهدی، علی بن حسین. الشافی فی الامامة . تحقيق سيد عبدالزهراء حسینی. تهران : مؤسسه الصادق؛ قم : مؤسسه اسماعیلیان، چاپ دوم، ۱۴۱۰ ق.
- ۱۶ - قمی، عباس. الکنی واللقاب . مكتبة الصدر، چاپ چهارم، ۱۳۷۹ ق.
- ۱۷ - کشمیری، محمد علی بن صادق. نجوم السماء فی تراجم العلماء . قم : کتابخانه بصیرتی.
- ۱۸ - کلینی، محمد بن یعقوب. الکافی . تهران : دارالکتب الاسلامیه.
- ۱۹ - مازندرانی، محمد صالح بن احمد. حاشیه معالم الاصول . کتابخانه ملی، تهران. نسخه خطی شماره ۲۵۶۸/ع.
- ۲۰ - مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی. بحار الانوار . تهران : دارالکتب الاسلامیه، ۱۳۸۴ ق.
- ۲۱ - مجمع اللغة العربیه (فرهنگستان مصر). المعجم الوسيط . تهران : دفتر نشر فرهنگ اسلامی، چاپ هفتم، ۱۳۷۶.
- ۲۲ - محقق حلی، جعفر بن حسن. المعبر فی شرح المختصر . قم : مجمع الذخائر الاسلامیه، چاپ سنگی.
- ۲۳ - مدرّس، محمد علی. ریحانة الادب . تبریز : مطبعة الشفق، چاپ دوم.
- ۲۴ - نوری، حسین بن محمد تقی. مستدرک الوسائل . مؤسسه آل البيت لاحیاء التراث، ۱۴۰۷ ق.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



FERDOWSI UNIVERSITY OF MASHHAD

Publication No. 296

NAQD AL-OSOUL AL-FEQHIYE



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

Feiz Kashani

(1006-1091 A. H.)

Research & Edifications by

Habib-Allah Azimi

FERDOWSI UNIVERSITY PRESS

2001